المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

11/12/2013

Laâyoune : Organisation d'un atelier de formation à la culture des droits de l'Homme

Laâyoune - La Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Laâyoune-Es Smara organise à Laâyoune, un atelier de formation sur la promotion et la consolidation de la culture des droits de l'Homme. Organisé en collaboration avec l'Institut de Genève des droits de l'Homme, cet atelier, qui se poursuit jusqu'au 13 décembre, vise à permettre aux bénéficiaires de maitriser les techniques d'observation, de suivi et d'élaboration des rapports en la matière à travers l'adoption des instruments internationaux dans le domaine des droits de l'Homme.

Cette formation, qui s'inscrit dans le cadre de l'action menée par la CRDH visant la promotion de la culture des droits de l'Homme, sera une occasion pour les acteurs associatifs dans les provinces du Sud de développer leurs connaissances en la matière dans la perspective de les appliquer sur le terrain.

Lors de ce rendez-vous, l'accent sera mis sur l'importance de l'apprentissage des valeurs et principes des droits de l'Homme, des normes internationales en la matière et des mécanismes de protection nationaux, régionaux et internationaux.

http://sahara-question.com/fr/actualites/la%C3%A2youne-organisation-dun-atelier-formation-culture-des-droits-lhomme

المغرب, طوى صفحة الاعتقال التعسفى

أكد رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، محمد النشناش، اليوم الاثنين بالرباط، أن المغرب طوى صفحة الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، وأصبح نموذجا يحتذى به في حل إشكاليات الماضي المرتبطة بحقوق الإنسان.

وقال السيد النشناش، خلال حفل أقامته المنظمة احتفاء بالذكرى ال25 لتأسيسها وبالذكرى ال65 لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إن "المغاربة يعيشون في ظل أجواء جديدة صادق فيها المغرب على جل الاتفاقيات والمواثيق الدولية في هذا المجال، وصار نموذجا يحتذى به في حل الإشكاليات الماضية عن طريق عمل لجان الحقيقة، مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط، وغيرهما من الهيآت التي تعمل على مناهضة الفساد والمحسوبية".

وأضاف أنه "إذا كان الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والمحاكمات غير العادلة هي التي دفعتنا إلى الوجود منذ 25 سنة، فقد أصبح هذا الآن، في اعتقادنا، من الماضي".

وبعد أن توقف عند بعض الحالات السلبية التي تحتاج إلى مزيد من المعالجة، استحضر جملة من الإصلاحات التي اتخذت في مجال القضاء والحكامة الجيدة. ودعا، في هذا السياق، إلى التفعيل الديمقراطي للدستور الجديد، وإيقاف كل الممارسات التي تمس سمعة المغرب وتؤثر سلبا على منجزاته في مجال حقوق الإنسان، وإطلاق الخطة الوطنية لحقوق الإنسان والديمقراطية.

كما حث السيد النشناش، خلال هذا اللقاء الذي وجه التفاتة تكريم للرؤساء السابقين للمنظمة، على ربط المسؤولية بالمحاسبة، واحترام القوانين، وتدعيم عمل منظمات المجتمع المدني في مختلف أرجاء المملكة.

http://www.scoop.ma/news4822.html

وطالب بإصلاح القانون الجنائي المغربي بما يتماشى مع الحق في الحياة "الذي تعتبره المنظمة المغربية لحقوق الإنسان من أقدس الحقوق".

وذكر رئيس المنظمة الحقوقية بحال المواطنين المغاربة المحتجزين في مخيمات تندوف، والذين يعيشون أوضاعا مأساوية، بعيدا عن أرضهم وذويهم، داعيا إلى "ربط جسور للتواصل مع جيراننا، لا خنادق ولا جدران انفصالية"، والعمل على إعادة الثقة والتركيز على المصالح المشتركة.

وتوقف، من ناحية أخرى، عند وفاة المناضل الحقوقي العالمي نيلسون مانديلا، مبرزا أن الراحل وضع لبنة أساسية في الفكر الحقوقي الدولي، ووضع أول مدرسة وطنية للمصالحة والقدرة على التعايش والتسامح.

وبخصوص مقاربة المنظمة للدفاع عن حقوق الإنسان، أوضح أنها مقاربة اعتمدت، منذ تأسيسها، على الفصل بين السياسي والحقوقي، وكذا على التعدد الفكري، واعتماد لغة حقوقية دقيقة ومتجردة بعيدة عن اللغة المشحونة إيديولوجيا، وأيضا على صيغ تنظيمية كفيلة بضمان الاستقلالية "مع فتح أبواب الحوار مع الجميع".

ومن جهته، أشاد المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، السيد المحجوب الهيبة، بمسيرة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، معتبرا أنها أسهمت في جعل هذه الحقوق روح السياسات والنضالات الوطنية، وتركت بصمتها في الفضاء الحقوقي المغربي.

بيان اليوم

المغرب أول بلد من بلدان الجنوب يبلور سياسة حقيقية للهجرة

اليزمي: سنعمل بتعاون مع بلدان صديقة وشركاء من إفريقيا جنوب الصحراء على إطلاق مبادرات في هذا المجال

3/12/2013

إدريس اليزمي

عبد الحفيظ بن بوشتة (و.م.ع)

أبرز رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، الإجراءات التي تم اتخاذها مؤخرا في مجال الهجرة، مشيرا إلى أن المملكة تعد أول بلد في الجنوب يبلور سياسة حقيقية في هذا المجال.

وأوضح اليزمي، في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، أن «المغرب يعد أول بلد من بلدان الجنوب يبلور سياسة حقيقية للهجرة في عالم تطورت فيه بشكل جوهري هجرات جنوب جنوب، وأصحت تعادل هجرات جنوب شمال».

وأضاف رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن المملكة بصدد بلورة «سياسة مطابقة لحقوق الإنسان وللالتزامات الدولية، ومطابقة بالأساس للدستور المغربي».

وبعد أن ذكر بديباجة الدستور التي تم فيها التنصيص، بشكل واضح، على عدم التمييز كمبدإ، أشار اليزمي أيضا إلى «الفصول الواضحة التي تضمن المساواة في الحقوق بين الأجانب والمواطنين المغاربة، بما في ذلك الحقوق المدنية حيث ينص الدستور على إعطاء حق التصويت في الانتخابات المحلية، في إطار المعاملة بالمثل، كما هو الشأن على سبيل المثال مع إسبانيا»، مسجلا أن هذه « المقتضيات منصوص عليها في الدستور».

وأشار اليزمي إلى أنه بتعليمات سامية من جلالة الملك محمد السادس شرعت الحكومة في تنفيذ هذه السياسة من خلال الانكباب على إعداد ترسانة قانونية مهمة، مشيرا الانتباه إلى أن المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان « بصدد الاشتغال على ثلاثة مشاريع قوانين تتعلق باللجوء، والأجانب بشكل عام ومكافحة الاتجار في البشر».

وأضاف أن وزارة الشؤون الخارجية شرعت من جانبها في تفعيل المكتب المغربي للاجئين وعديمي الجنسية الذي بدأ في الاشتغال قبل عدة أسابيع، واشتغل على أزيد من 800 حالة، بتعاون مع مكتب المفوضية العليا للاجئين، مضيفا أن وزارة الداخلية بصدد تحضير عملية لتسوية وضعية المهاجرين ستنطلق في فاتح يناير المقبل.

وقال إن هذه الوزارة شرعت أيضا في فتح مكاتب جهوية لهذا الغرض وتكوين الموظفين الإداريين المكلفين بهذه العملية، موضحا أنه بإمكان المهاجرين، في حالة رفض ملفاتهم، اللجوء إلى لجنة وطنية للطعن سيكون المجلس الوطني لحقوق الإنسان عضوا فيها.

وسجل اليزمي أن هذا المشروع يهم كذلك الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، مشددا على أن «هذه السياسة لا يمكنها أن تنجح من دون انخراط المجتمع المدني النشيط أصلا في هذا المجال».

ومن جهة أخرى، ذكر بمبادرة خلق « تحالف إفريقي للهجرة والتنمية»، التي اقترحها المغرب خلال اجتماع نظمه في أكتوبر الماضي بنيويورك عشية النقاش الرفيع المستوى للمنظمة العالمية حول « الهجرة الدولية والتنمية»، وهي المبادرة التي ترمي إلى تعميق «رؤية إفريقية مشتركة» حول الهجرة ترتكز على مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، والتي ستليها، بحسب اليزمي، مبادرات أخرى في غضون سنة 2014.

وفي هذا الصدد، أكد أن إشكالية الهجرة قضية تستوجب انخراطا على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وقال.. «سنعمل بتعاون مع بلدان صديقة وشركاء من إفريقيا جنوب الصحراء على إطلاق مبادرات في هذا المجال هي في طور الإعداد».

المغرب في عمق التحولات الحقوقية العالمية

اعتبر أن التجارب التي راكمها المغرب في مراحل متعددة في مجال تثبيت ودعم حقوق الإنسان، جعلت منه مرجعا إقليميا ودوليا في هذا المجال خاصة في ظل التحولات السياسية والاجتماعية والفكرية التي تعرفها المنطقة.

ويمكن رصد أهم التراكمات منذ إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة وخلق آليات لتحقيق العدالة الانتقالية ووضع قطيعة مع ماضي الانتهاكات الجسيمة بحقوق الإنسان.

وقد استمرت مع فتح أوراش تنموية تصون كرامة المواطن في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تدخل في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وكذا الإصلاحات الدستورية العميقة وإنشاء المؤسسات الدستورية الاجتماعية والاقتصادية.

لقد توجت هذه التراكمات بإصدار دستور 2011 الذي يضمن جيلا جديدا من حقوق الإنسان حيث وضعت أسسا قانونية تروم التدبير السلمي للاختلاف، وتوسيع مجال الحريات وضبط الآليات الديمقراطية التمثيلية والتشاركية، وإشراك المجتمع في تدبير الشأن العام.

طبعا فهذه التراكمات تستدعي جهدا إضافيا من قبل كل المجتمع المغربي لكسب الرهانات التي تطرحها الوثيقة الدستورية في أرض الواقع . لهذا فالتحدي الأساسي اليوم هو تنزيل المكتسبات الهامة التي أتى بها دستور 2011 في مجال حقوق الإنسان، وتسهيل انخراط جميع القوى الحية في المجتمع في هذه العملية من أجل جعل حقوق الإنسان واقعا يلمسه المواطنون في معيشهم اليومي.

وفي هذا الصدد يمكن ملامسة تطور مجال حقوق الإنسان على المستوى القيمي والثقافي في المغرب من خلال ارتفاع عدد الجمعيات التي تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان، وتزايد توظيف القاموس الحقوقي في خطابات مختلف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين، فضلا عن تصاعد مختلف الأشكال الاحتجاجية.

إن التقدم الذي حققه المغرب في مجال حماية والنهوض بأوضاع حقوق الإنسان ابتداء من تسعينيات القرن المنصرم، أكسبه ثقة متزايدة لدى شركائه الإقليميين والدوليين، حيث أصبحت المملكة تتمتع بوضع الشريك من أجل الديمقراطية لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والوضع المتقدم في علاقته مع الاتحاد الأوروبي.

ولأن الشأن الحقوقي في المغرب ليس بمعزل عن التطورات العالمية التي يعرفها مجال حقوق الإنسان، أصبح المغرب في عمق التحولات الحقوقية العالمية إذ يساهم بفاعلية في كل المحافل الدولية والإقليمية لتطوير المنظومة الحقوقية الكونية، وعبر انخراطه العملي والمثمر في كل المؤسسات ومساهمته في إصدار المواثيق الدولية ذات الشأن وبتفاعله وتجاوبه مع المنظومات الحقوقية المعيارية وتبنيه للمواثيق الدولية .

إدريس اليزمي
رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

http://www.bayanealyaoume.press.ma/index.php?view=article&tmpl=component&id=39646

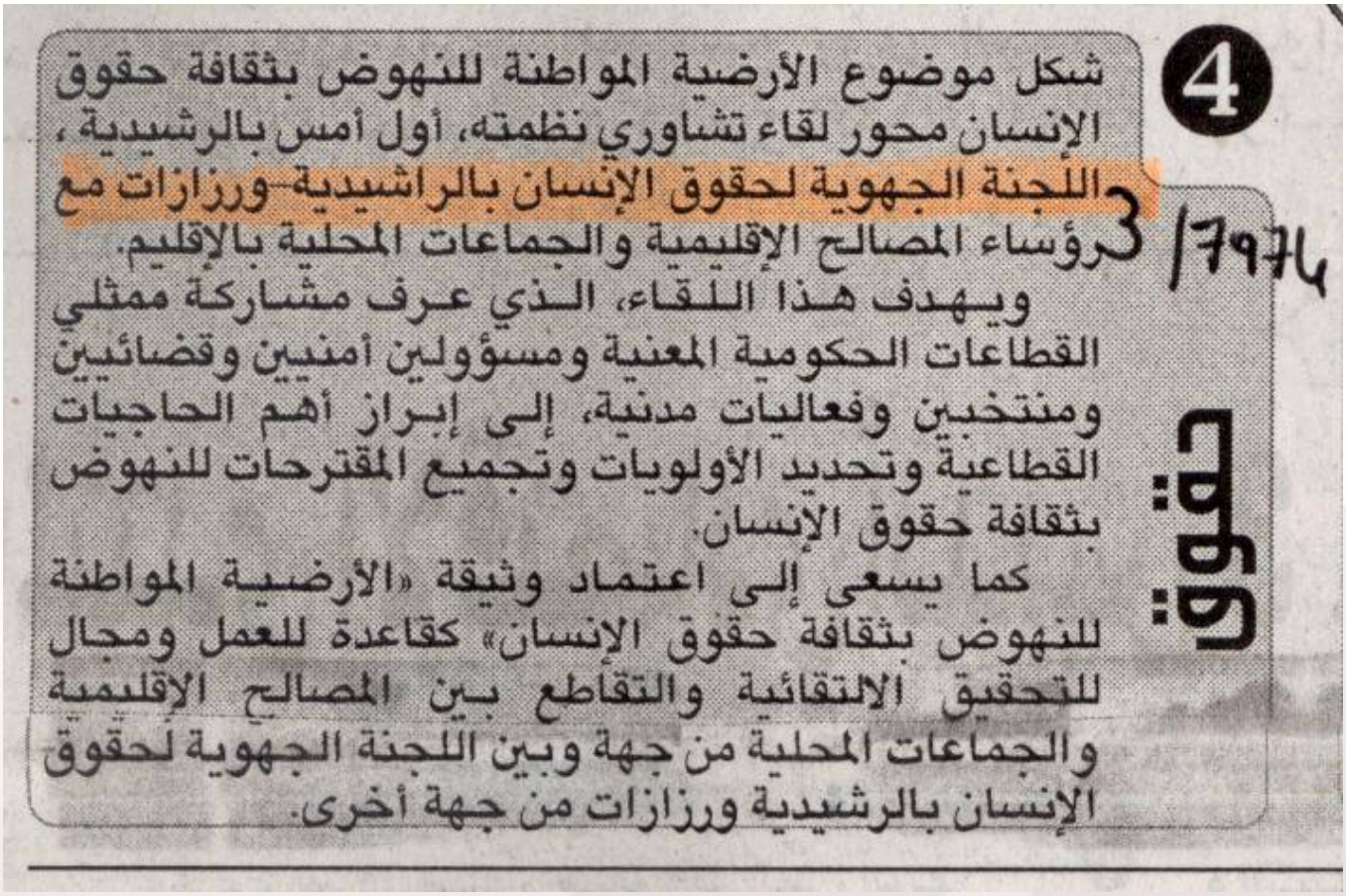

4

3 /7974

حقوق:

شكل موضوع الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان محور لقاء تشاوري نظمته، أول أمس بالرشيدية، اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالراشيدية-ورزازات مع رؤساء المصالح الإقليمية والجماعات المحلية بالإقليم.

ويهدف هذا اللقاء، الذي عرف مشاركة ممثلي القطاعات الحكومية المعنية ومسؤولين أمنيين وقضائيين ومنتخبين وفعاليات مدنية، إلى إبراز أهم الحاجيات القطاعية وتحديد الأولويات وتجميع المقترحات للنهوض بثقافة حقوق الإنسان.

كما يسعى إلى اعتماد وثيقة «الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان» كقاعدة للعمل ومجال للتحقيق الالتقائية والتقاطع بين المصالح الإقليمية والجماعات المحلية من جهة وبين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرشيدية ورزازات من جهة أخرى.

الحركة
ALHARAKA
لسان الحركة الشعبية

الإنجازات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان

تعزز موقعه كـ«نموذج استثنائي»

3/7976

دشن المغرب بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، منذ أزيد من عقدين ، مسلسلا هادئا من الإصلاحات المطردة نحو مجتمع ديمقراطي حداثي يكرم فيه الإنسان، وهو يتمتع بكل مقومات المواطنة.

وهكذا انخرطت المملكة، مبكرا في إرساء فضاء للحريات واحترام حقوق الإنسان وفق منهج خاص ووتيرة ملائمة ، تأخذ في الاعتبار ثوابته وخياراته الاستراتيجية وخصوصياته.

وقد مكنت النجاحات التي أحرزها المغرب في مجال النهوض بحقوق الإنسان، من أن ينتخب في نونبر الماضي، لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، للمرة الثانية على التوالي، كما عززت مكانته كنموذج استثنائي وكقطب للاستقرار والتنمية والتسامح في المنطقة .

لقد انطلق مسلسل الإصلاحات في بداية سنة 2000 ، خصوصا بعد ترسيخ المفهوم الجديد للسلطة وإصلاح مدونة الأسرة والاعتراف بالتعددية الثقافية في الخطاب الملكي بأجدير وإحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والعمل الذي قامت به هيئة الإنصاف والمصالحة.

ويرى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي أن الأمر يتعلق بثلاث إشكاليات رئيسية ، هي المساواة والتعددية والحقوق السياسية والمدنية.وقد تم تدشين موجة جديدة من الإصلاحات لا تقل أهمية عن الأولى قبل ما يسمى ب»الربيع العربي»، وذلك بإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005 ، وأشغال اللجنة الاستشارية حول الجهوية التي أنجزت تقريرها.

وأكد اليزمي، في حديث خص به وكالة المغرب العربي للأنباء بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، أن النهوض بوضعية الفئات الأكثر هشاشة وتوزيع السلطة تعد « مسائل مركزية « ضمن هذا المجهود طويل الأمد.

وأوضح اليزمي أن المغرب عرف أيضا طوال النصف الأول من سنة 2011 سلسلة من المحطات الهامة مع تنصيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومؤسسة الوسيط، التي كانت تعرف من قبل بديوان المظالم ، وكذا المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى إحداث المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، التي تعد هيئة للتنسيق على المستوى التنفيذي في مجال حقوق الإنسان.

وفي نفس السنة دائما، استقبل جلالة الملك ين عبد السلام أبو درار وعبد العالي بنعمور، على التوالي رئيس الهيئة المركزية لمحاربة الرشوة ورئيس مجلس المنافسة، في الوقت الذي تم فيه التصديق على طلب الهيئتين بضرورة تنفيذ قرارتهما. وقد رسخت المراجعة الدستورية في ما بعد مجموع هذه الأوراش في القانون الأساسي للمملكة.

وقد أتت هذه الإصلاحات ،على المدى البعيد، أكلها ، من خلال اعتراف دولي، خصوصا عبر الوضع المتقدم الذي منحه الاتحاد الأوروبي للمغرب الذي أصبح كذلك في سنة 2011 شريكا من أجل الديمقراطية للجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي، في أفق إدخال المقتضيات الهامة في مجال حقوق الإنسان للمجلس، ضمن القانون المغربي.

وأشار اليزمي إلى أن هذا المجهود المتواصل، الذي يشكل خصوصية المغرب، يتم عبر حوار وطني متعدد، مذكرا بأن اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور تلقت، خلال الإصلاح الدستوري، أكثر من 200 مذكرة من جميع الأحزاب السياسية والنقابات وفعاليات المجتمع المدني. كما كان هذا الحوار الوطني بارزا خلال المشاورات المتعلقة بإصلاح قطاعي العدالة والإعلام.

ولاحظ أن هذه القدرة الوطنية على الحوار والمواجهة السلمية لوجهات النظر قبل وضع الإصلاحات المتفق عليها حيز التنفيذ، وهو الأمر الذي حدث قبل الربيع العربي، تشكل أحد العناصر الأساسية للاستقرار والتقدم.

وقد استطاع المغرب أن يواصل، في منطقة تحفل بالاضطرابات، السير على نهج الديمقراطية ودولة القانون، عبر إصلاحات مهمة، خصوصا في مجال حقوق الإنسان. وقد مكن هذا المجهود الذي بذلته المملكة من انتخابها، في نونبر الماضي، عضوا، داخل مجلس حقوق الإنسان للمرة الثانية على التوالي (بعد انتخابها في 2011) في لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وبمجلس المنظمة البحرية الدولية وبالمجلس التنفيذي لليونيسكو.

إن انتخاب المملكة لعضوية هذه الهيئات الأممية يشكل اعترافا وعلامة ثقة استثنائية في الجهود ذات المصداقية التي بذلها ويبذلها المغرب، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، ومساهمته البناءة في النهوض بقيم السلام والديمقراطية والتنمية البشرية.

وقفات احتجاجية بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان

3/32 B

● «التجديد»

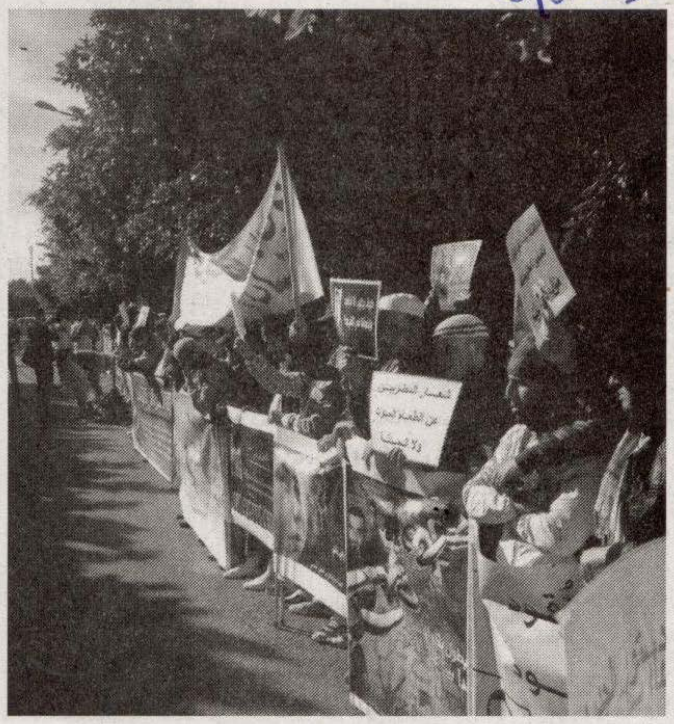

نظمت عائلات المعتقلين على خلفية قانون مكافحة الإرهاب واللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين وقفة احتجاجية صباح أمس الثلاثاء أمام مقر حزب العدالة والتنمية، وذلك بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان الذي يصادف 10 دجنبر من كل سنة.

وندد المحتجون حسب شعارات الوقفة بالسياسة المنتهجة فيما يتعلق بملف السلفيين المعتقلين الذي عمر لعشر سنوات دون أن يجد طريقه للحل، كما استنكروا الأوضاع التي تعرفها السجون واصفين إياها بغير «الإنسانية».

من جانبهم، احتج «المعتقلون السياسيون السابقون، ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان» تحت شعار « التنفيذ الفوري لتوصيات هيئة الإنصاف و المصالحة « أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، وذلك للمطالبة بالتسوية العاجلة للوضعية الإدارية والمالية للمطرودين من العمل جراء الانتهاكات التي لحقهتم، وذلك وفق قاعدة الإنصاف و المساواة بين الضحايا، بالإضافة إلى ضرورة استكمال الإجراءات الإدارية والمالية وكافة الاستحقاقات بالنسبة للمدمجين في الوظيفة العمومية و شبه العمومية، والإسراع بالإدماج الإجتماعي لعدد من الضحايا بالاستجابة لطلباتهم، وذلك بتسليم السكن أو المأذونيات أوالتعويض عن السكن لمن رغب في ذلك-حسب بلاغ سابق للمعتقلين توصلت «التجديد» بنسخة منه.

المعتقلون السياسيون السابقون في وقفة احتجاجية ردا على تأخر تسوية أوضاعهم

«مدار والو مدار والو.... هاذ المجلس مشي فحالو» واحد من الشعارات القوية، التي صدحت بها حناجر المعتقلين السياسيين السابقين صباح أمس، في وقفة احتجاجية أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مطالبين بالإسراع بتسوية أوضاعهم.

وعلى امتداد أكثر من ساعة ونصف، عمر الوقفة الاحتجاجية، لم يسلم محمد الصبار، المعتقل السياسي السابق، والذي يتولى الأمانة العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان من انتقادات المحتجين، والتي لخصوها في شعار «دور وجهو للبراني.. دايـر راسو هاني والضحايا كتعاني»، الذي تردد عشرات المرات، في وقفة كان فيها المعتقلون السياسيون السابقون مؤازرين بعائلات شهداء إضراب 81 بالدار البيضاء.

وإذاكـانـت الوقفة التي اختار لها، ضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان شعار «التنفيذ الفوري لتوصيات هيأة الإنصاف والمصالحة»، يقول بلحاج لغنيمي عن التنسيقية الوطنية للمعتقلين السياسيين السابقين «تعد محطة نضالية أخرى في مسلسل النضالات التي يخوضها المعتقلون السياسيون من أجل إقرار حقوقهم»، فإن كثيرا من هذه المطالب لا يحتاج إلا للتنفيذ بعد صدور مرسوم رئيس الحكومة عبد الإله بن كيران، في التاسع من أكتوبر الماضي. غير أن المعتقلين السياسيين السابقين، الذين اختاروا تنظيم وقفة احتجاجية بالتزامن مع تخليد العالم لليوم العالمي لحقوق الإنسان، الذي يصادف يوم 10 أكتوبر من كل عام، «يريدون الإسراع في تفعيل مرسوم رئيس الحكومة»، يؤكد لغنيمي، الذي لم يخف تخوفه من تماطل الحكومة في تنفيذه.

المعتقلون السياسيون السابقون، الذين سبق لهم أن خاضوا اعتصاما مفتوحا أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان منذ 22 من غشت الماضي، ولم يتم تعليقه إلا بعد أن تدخل «المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف» على الخط قبل أسبوعين والتزامه بالدفاع عن مطالبهم، مازالوا يحملون مسؤولية تعثر تسوية ملفاتهم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، على اعتبار يقول لغنيمي، أنه هو «الجهة المخول لها بمتابعة وتنفيذ توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة». وتتوزع مطالب ضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والذين يعاني «معظمهم من أمراض مزمنة كالسكري وارتفاع ضغط الدم»، يقول المصدر ذاته، على عدة مستويات، فحسب بلاغ لتنسيقيتهم الوطنية، فهناك مطلب التسوية العاجلة للوضعية الإدارية و المالية للمطرودين من العمل جراء الانتهاكات التي لحقتهم، و ذلك وفق قاعدة الإنصاف والمساواة بين الضحايا، إضافة إلى مطلب آخر يتمثل في استكمال الإجراءات الإدارية و المالية و كافة الاستحقاقات بالنسبة للمدمجين في الوظيفة العمومية و شبه العمومية .

ولا تتوقف مطالب المعتقلين السياسيين السابقين عند هذا الحد، فبالإضافة إلى المطالب السابقة، يطالبون الحكومة بالإسراع بالإدماج الاجتماعي لعدد من الضحايا بالاستجابة لطلباتهم، و ذلك بتسليم السكن أو المأذونيات أوالتعويض عن السكن لمن رغب في ذلك، مع إصدار توصيات تكميلية بالنسبة للذين لم يحصلوا عليها بعد.

وإذا كان المرسوم الذي وقعه رئيس الحكومة في أكتوبر الماضي، قد أعاد الأمل من جديد للمعتقلين السياسيين السابقين وأن ملفاتهم ستأخذ طريقها إلى الحل، فإن استثناءه لأصحاب الملفات المصنفة خارج الأجل، جعلهم يتخوفون عن مصيرهم، فبلاغ التنسيقية يعيد التأكيد على ضرورة «إصدار توصيات بالإدماج الاجتماعي بالنسبة لهذه الفئة»، التي قال عنها أحد المعتقلين ، إنها «لا يمكن أن تحرم من التعويض وقد عانت الويلات مثل باقي المعتقلين السياسيين».

رضوان البلدي

الصبار في الجزائر رغم مقاطعتها للأنشطة الدولية المنعقدة بالمغرب

SASAS

محمد الصبار

قرار الجزائر مقاطعة الأنشطة الدولية المقامة بالمغرب لا يلقى حتى الآن تجاوبا بالمثل من طرف الرباط التي لم تتوصل بقرار رسمي في الموضوع عبر القنوات الدبلوماسية، حيث يشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ممثلا بأمينه العام محمد الصبار، أمس الثلاثاء ويومه الأربعاء بالعاصمة الجزائرية، في ندوة دولية حول موضوع «تدبير تدفقات الهجرة المختلطة». وذكر بلاغ للمجلس أن الندوة، التي تنظمها اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها بالجزائر والمجلس الإيطالي للاجئين واتحاد القانونيين الإيطاليين من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تهدف إلى إيجاد حلول ملموسة وفعالة ومستدامة لرفع تحدي تدبير تدفقات الهجرة من خلال تبني مقاربة جماعية وشاملة ومتوازنة.

المجموعة الأممية حول الاعتقال التعسفي تبدأ زيارتها للمغرب والصحراء

النشناش: المغرب طوى صفحة الاعتقال التعسفي وأصبح نموذجا يحتذى به

IA 50/2

المجموعة الأممية حول الاعتقال التعسفي شرعت في لقاءاتها الرسمية مع المسؤولين المغاربة في العاصمة الرباط أول أمس، قبل التوجه الى المناطق الجنوبية، والمهمة هي للاطلاع ميدانيا على ما قام به المغرب في هذا المجال. ولأجل ذلك، سيجري الوفد الأممي خلال هذه الزيارة لقاءات مع مجموعة من مسؤولي المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية وممثلي المجتمع المدني والوزراء، لاسيما وزير العدل والحريات، ووزير الداخلية، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ميدانيا، سيقوم الوفد المكون من خمسة خبراء بزيارة محاكم وأماكن الاعتقال في عدد من مدن المغرب، إضافة إلى زيارة المناطق الجنوبية في الفترة الممتدة بين يومي 15 و16 من الشهر الجاري للاطلاع على ظروف الاحتجاز والحرمان من الحرية. مهمة هذا الفريق، تم تحديدها من طرف لجنة حقوق الإنسان لتغطية قضية الاعتقال الإداري لطالبي اللجوء والمهاجرين، ففي 2010 أكد مجلس حقوق الإنسان مهمة الفريق العامل وتم تمديدها لفترة أخرى مدتها ثلاث سنوات في شتنبر 2013، وتعد هذه الزيارة التاسعة من نوعها لهذا الوفد إلى المغرب منذ بداية الألفية الجديدة، والخامسة منذ تبني المغرب للدستور الجديد.

الاجتماع الأول للفريق تم مع المندوب الوزاري لحقوق الإنسان المغربي المحجوب الهيبة، تلاه لقاء مع وزير العدل والحريات مصطفى الرميد، حيث أكد السنغالي مالك سو، أحد أعضاء الفريق، أن «المغرب بذل جهودا كبيرة منذ عدة سنوات في المجال»، لكنه أشار في الوقت نفسه إلى وجود بعض الصعوبات التي ينبغي التغلب عليها لتحقيق مزيد من التقدم، فيما أشار الهيبة، إلى أن زيارة وفد مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي انطلقت «في جو من الثقة والصراحة»، مضيفا أن أعضاء الوفد الأممي أعربوا عن ارتياحهم للمسار الطويل للإصلاحات الذي أطلقه المغرب منذ نحو 20 سنة.

فريق العمل الأممي المرفوق بأعضاء من المفوضية الأممية السامية لحقوق الإنسان، سيعقد ندوة صحافية في العاصمة الرباط بعد اختتام الزيارة المحددة في 19 من هذا الشهر، ومن المنتظر أن يقدم تقريره الختامي لمجلس حقوق الإنسان في 2014، وينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الأمم المتحدة على الحظر المطلق للتقييد التعسفي لحريات الأفراد في المادة التاسعة تحت نص «لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفا». وفي سياق متصل، أكد رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، محمد النشناش، أول أمس الإثنين بالرباط، أن المغرب طوى صفحة الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، وأصبح نموذجا يحتذى به في حل إشكاليات الماضي المرتبطة بحقوق الإنسان، جاء ذلك خلال حفل أقامته المنظمة بالرباط احتفاء بالذكرى الـ25 لتأسيسها وبالذكرى الـ65 لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان قال «إذا كان الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والمحاكمات غير العادلة هي التي دفعتنا إلى الوجود منذ 25 سنة، فقد أصبح هذا الآن، في اعتقادنا، من الماضي»، في الوقت ذاته طالب بإصلاح القانون الجنائي المغربي بما يتماشى مع الحق في الحياة «الذي تعتبره المنظمة المغربية لحقوق الإنسان من أقدس الحقوق»، وذكر بحال المواطنين المغاربة المحتجزين في مخيمات تندوف، والذين يعيشون أوضاعا مأساوية، بعيدا عن أرضهم وذويهم، داعيا إلى «ربط جسور للتواصل مع جيراننا، لا خنادق ولا جدران انفصالية»، والعمل على إعادة الثقة والتركيز على المصالح المشتركة.

عبد الكبير اخشيشن

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

المغرب أول بلد في الجنوب يبلور سياسة حقيقية في مجال الهجرة

اليزمي قال إن المملكة بصدد بلورة سياسة مطابقة لحقوق الإنسان وللالتزامات الدولية

2937/3

حاوره عبد الحفيظ بن يوشتة

أبرز رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، الإجراءات التي تم اتخاذها مؤخرا في مجال الهجرة، مشيرا إلى أن المملكة تعد أول بلد في الجنوب يبلور سياسة حقيقية في هذا المجال.

وأوضح اليزمي، في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء، بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، أن "المغرب يعد أول بلد من بلدان الجنوب يبلور سياسة حقيقية للهجرة في عالم تطورت فيه بشكل جوهري هجرات جنوب جنوب، وأضحت تعادل هجرات جنوب شمال".

وأضاف رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن المملكة بصدد بلورة "سياسة مطابقة لحقوق الإنسان وللالتزامات الدولية، ومطابقة بالأساس للدستور المغربي".

وبعد أن ذكر بديباجة الدستور التي تم فيها التنصيص، بشكل واضح، على عدم التمييز كمبدإ، أشار السيد اليزمي أيضا إلى "الفصول الواضحة التي تضمن المساواة في الحقوق بين الأجانب والمواطنين المغاربة، بما في ذلك الحقوق المدنية" حيث ينص الدستور على إعطاء حق التصويت في الانتخابات المحلية، في إطار المعاملة بالمثل، كما هو الشأن على سبيل المثال مع إسبانيا".

مسجلا أن هذه "المقتضيات منصوص عليها في الدستور".

وأشار اليزمي إلى أنه بتعليمات سامية من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، شرعت الحكومة في تنفيذ هذه السياسة من خلال الانكباب على إعداد ترسانة قانونية مهمة، مشيرا الانتباه إلى أن المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان "بصدد الاشتغال على ثلاثة مشاريع قوانين تتعلق باللجوء، والأجانب بشكل عام، ومكافحة الاتجار في البشر".

وأضاف أن وزارة الشؤون الخارجية شرعت من جانبها في تفعيل الكتب المغربي للاجئين ومعديمي الجنسية الذي بدأ في الاشتغال قبل عدة أسابيع، واشتغل على أزيد من 800 حالة، بتعاون مع مكتب المفوضية العليا للاجئين، مضيفا أن وزارة الداخلية بصدد تحضير صفة لشرعة وضعية المهاجرين ستنطلق في فاتح يناير المقبل.

وقال إن هذه الوزارة شرعت أيضا في فتح مكاتب جهوية لهذا الغرض وتكوين الموظفين الإداريين المكلفين بهذه العملية، موضحا أنه بإمكان المهاجرين، في حالة رفض ملفاتهم، اللجوء إلى لجنة وطنية للطعن سيكون المجلس الوطني لحقوق الإنسان عضوا فيها.

وسجل اليزمي أن هذا المشروع يهم كذلك الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، مشددا على أن "هذه السياسة لا يمكنها أن تنجح من دون انخراط المجتمع المدني النشيط أصلا في هذا المجال".

ومن جهة أخرى، ذكر بمبادرة خلق "تحالف إفريقي للهجرة والتنمية" التي اقترحها المغرب خلال اجتماع نظمه في أكتوبر الماضي بنيويورك بضفة النقاش الرفيع المستوى للمنظمة العالمية حول "الهجرة الدولية والتنمية"، وهي المبادرة التي ترمي إلى تعميق "رؤية إفريقية مشتركة" حول الهجرة ترتكز على مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، والتي ستتيها، بحسب السيد اليزمي، مبادرات أخرى في فضون سنة 2014.

وفي هذا الصدد، أكد أن إشكالية الهجرة تقتضي تستوجب انخراطا على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وقال: "سنعمل بتعاون مع بلدان صديقة وشركاء من إفريقيا جنوب الصحراء على إطلاق مبادرات في هذا المجال في طور الإعداد".

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

2937/6

الرشيدية

النهوض بثقافة حقوق الإنسان في منظومة التربية والتكوين

تم الاثنين بالرشيدية التوقيع على اتفاقية للتعاون والشراكة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان وتعزيزها وترسيخها في منظومة التربية والتكوين بإقليم الرشيدية.

وتروم هذه الاتفاقية، التي وقعتها نيابة وزارة التربية الوطنية بالرشيدية واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرشيدية ورزازات، على هامش اللقاء التشاوري المنظم مع رؤساء المصالح الإقليمية والجماعات المحلية، وضع إطار عام للتعاون والشراكة بين الطرفين في مجال النهوض بحقوق الإنسان وتعزيزها وترسيخها في منظومة التربية والتكوين بالاقليم.

وتهم هذه الأهداف، حسب الاتفاقية، بالخصوص ترسيخ التشبع بمبادئ حقوق الإنسان وقيمها وتعزيزها، وإنماء مواقف إيجابية تجاه الذات والآخرين، وتنمية الوعي بالحقوق الأساسية للإنسان وحقوق المواطنين والمواطنات وواجباتهم، وتحفيز المتعلمين على الإسهام في بلورة المعارف السامية للمسؤولية والانضباط وروح التعاون والتضامن، بإرساء أسس التفاهم واحترام الاختلاف ونبذ العنف.

كما تتعلق بالعمل على جعل فضاء المؤسسة مجالا لكل أشكال التغيير المسؤول من أجل تنمية وترسيخ سلوك المواطنة، وتنمية المشاركة الفاعلة وترسيخها، والانخراط الإيجابي في الحياة المدرسية وفي الشأنين المحلي والوطني، وتعزيز الاكتشاف النشيط للتنظيم الاجتماعي والإداري محليا وجهويا ووطنيا، إلى جانب إصدار نشرات ودوريات مشتركة في كل الجوانب المتعلقة بالتربية على المواطنة وحقوق الإنسان.

وعلى صعيد اخر، ركز اللقاء التشاوري، الذي جمع ما بين ممثلي اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرشيدية ورزازات ورؤساء المصالح الإقليمية والجماعات المحلية حول «الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان»، على مشكل الولوج إلى الأراضي الجماعية، وذلك على اعتبار أن هذا الجانب يتداخل فيه ما هو سياسي بما هو حقوقي وقانوني، وتوضيح مآل الشكايات الواردة على اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان وكيفية معالجتها.

وسعى هذا اللقاء، الذي يعد الثالث من نوعه بعد لقاءين نظما بورزازات وتنغير ضمن سلسلة من اللقاءات التشاورية التي تعقدها اللجنة مع الفاعلين المحليين (ممثلي القطاعات الحكومية المعنية ومسؤولين أمنيين وقضائيين ومنتخبين وفعاليات مدنية)، إلى إبراز أهم الحاجيات القطاعية وتحديد الأولويات وتجميع المقترحات للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، والحث على ضرورة تمكين الموارد البشرية بالجماعات المحلية من تكوين في حقوق الإنسان، وأيضا الحث على تحسين علاقة التواصل بين الإدارة والمواطن. كما سعى إلى اعتماد وثيقة «الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان» كقاعدة للعمل ومجال لتحقيق الالتقائية والتقاطع بين المصالح الإقليمية والجماعات المحلية من جهة، واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرشيدية- ورزازات من جهة أخرى، وذلك بغية خلق دينامية تعبئ الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية، وتضفي الانسجام والتكامل والاستدامة على تدخلاتهم.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

2937/3

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعطي دروسا بالجزائر في تدبير تدفقات الهجرة المختلطة

يشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ممثلا بأمينه العام محمد الصبار، يومي 10 و11 دجنبر الجاري بالعاصمة الجزائرية، في ندوة دولية حول موضوع "تدبير تدفقات الهجرة المختلطة". وذكر بلاغ للمجلس أن هذه الندوة، التي تنظمها اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها بالجزائر والمجلس الإيطالي للاجئين واتحاد القانونيين الإيطاليين من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تهدف إلى إيجاد حلول ملموسة وفعالة ومستدامة لرفع تحدي تدبير تدفقات الهجرة من خلال تبني مقاربة جماعية وشاملة ومتوازنة. وأكد المصدر ذاته أن هذا اللقاء سيعرف مشاركة ممثلين عن لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والعديد من المؤسسات الإفريقية لحقوق الإنسان، وكذا ممثلين عن منظمات ومؤسسات بالمنطقة المغاربية والاتحاد الأوروبي معنية أو عاملة في مجال الهجرة واللجوء. وأضاف المصدر أنه سيتم أيضا تنظيم ورشات تهم "مساطر الاستقبال والمساعدة والاحتفاظ والإدماج"، و"الحماية الدولية والتشريع الخاص باللجوء والمجموعات الهشة"، و"العودة إلى البلد الأصلي وإعمال المقاربة الإقليمية في معالجة ظاهرة تدفق المهاجرين". وذكر البلاغ بإصدار المجلس في شتنبر الماضي لتقرير حول الهجرة بالمغرب يحمل عنوان "الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب .. من أجل سياسة جديدة في مجال اللجوء والهجرة"، والذي دعا فيه بشكل خاص إلى "بلورة وتنفيذ سياسة عمومية فعلية في مجال الهجرة، ضامنة لحماية الحقوق ومرتكزة على التعاون الدولي وقائمة على إدماج المجتمع المدني".

المغرب طوى صفحة الاعتقال التعسفي وأصبح نموذجا يحتذى في حل إشكاليات حقوق الإنسان

5185-14

أكد رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، محمد النشناش، يوم الاثنين بالرباط، أن المغرب طوى صفحة الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، وأصبح نموذجا يحتذى به في حل إشكاليات الماضي المرتبطة بحقوق الإنسان.

وقال السيد النشناش، خلال حفل أقامته المنظمة احتفاء بالذكرى ال25 لتأسيسها وبالذكرى ال65 لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إن "المغاربة يعيشون في ظل أجواء جديدة صادق فيها المغرب على جل الاتفاقيات والمواثيق الدولية في هذا المجال، وصار نموذجا يحتذى به في حل الإشكاليات الماضية عن طريق عمل لجان الحقيقة، مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط، وغيرهما من الهيات التي تعمل على مناهضة الفساد والمحسوبية".

وأضاف أنه "إذا كان الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والمحاكمات غير العادلة هي التي دفعتنا إلى الوجود منذ 25 سنة، فقد أصبح هذا الآن، في اعتقادنا، من الماضي".

وبعد أن توقف عند بعض الحالات السلبية التي تحتاج إلى مزيد من المعالجة، استحضر جملة من الإصلاحات التي اتخذت في مجال القضاء والحكامة الجيدة. ودعا، في هذا السياق، إلى التفعيل الديمقراطي للدستور الجديد، وإيقاف كل الممارسات التي تمس سمعة المغرب وتؤثر سلبا على منجزاته في مجال حقوق الإنسان، وإطلاق الخطة الوطنية لحقوق الإنسان والديمقراطية.

كما حث السيد النشناش، خلال هذا اللقاء الذي وجه التفاتة تكريم للرؤساء السابقين للمنظمة، على ربط المسؤولية بالمحاسبة، واحترام القوانين، وتدعيم عمل منظمات المجتمع المدني في مختلف أرجاء المملكة. وطالب بإصلاح القانون الجنائي المغربي بما يتماشى مع الحق في الحياة "الذي تعتبره المنظمة المغربية لحقوق الإنسان من أقدس الحقوق".

وذكر رئيس المنظمة الحقوقية بحال المواطنين المغاربة المحتجزين في مخيمات تندوف، والذين يعيشون أوضاعا مأساوية، بعيدا عن أرضهم وذويهم، داعيا إلى "ربط جسور للتواصل مع جيراننا، لا خنادق ولا جدران انفصالية"، والعمل على إعادة الثقة والتركيز على المصالح المشتركة.

وتوقف، من ناحية أخرى، عند وفاة المناضل الحقوقي العالمي نيلسون مانديلا، مبرزا أن الراحل وضع لبنة أساسية في الفكر الحقوقي الدولي، ووضع أول مدرسة وطنية للمصالحة والقدرة على التعايش والتسامح.

وبخصوص مقاربة المنظمة للدفاع عن حقوق الإنسان، أوضح أنها مقاربة اعتمدت، منذ تأسيسها، على الفصل بين السياسي والحقوقي، وكذا على التعدد الفكري، واعتماد لغة حقوقية دقيقة ومتجردة بعيدة عن اللغة المشحونة إيديولوجيا، وأيضا على صيغ تنظيمية كفيلة بضمان الاستقلالية "مع فتح أبواب الحوار مع الجميع".

ومن جهته، أشاد المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، السيد المحجوب الهيبة، بمسيرة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، معتبرا أنها أسهمت في جعل هذه الحقوق روح السياسات والنضالات الوطنية، وتركت بصمتها في الفضاء الحقوقي المغربي.

ومن جهة أخرى، أشار إلى أن العالم يواجه اليوم تحديات عديدة تتصل، على الخصوص، بالعولمة والإرهاب وتنامي التطرف والانطواء الهوياتي والتغيرات المناخية والتكنولوجيات الجديدة وإدارة حقوق الإنسان.

ومن جانبه، نوه العضو المؤسس للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، صلاح الوديع، بما تحقق خلال ربع قرن من العمل الحقوقي للمنظمة، معتبرا أنها "رصعت أفق الكفاح في شتى مناحي المجتمع"، وبوأت القيم الإنسانية الكبرى مركز الصدارة في نضالاتها.

ومن جهتها، أشادت العضوة المؤسسة للمنظمة، وممثلة شبكة برلمانيات وبرلمانيون ضد عقوبة الإعدام، نزهة الصقلي، بإنجازات المنظمة الحقوقية ورصيدها النضالي، مبرزة أن المملكة خطت خطوات مهمة في مجال تعزيز حقوق الإنسان، لاسيما عبر الهيئة الوطنية للإنصاف والمصالحة، وما نص عليه الدستور الجديد في هذا المجال.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشارك بالجزائر في ندوة دولية حول تدبير تدفقات الهجرة المختلطة

5/19574

شارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ممثلا بأمينه العام السيد محمد الصبار، يومي 10 و11 دجنبر الجاري بالعاصمة الجزائرية، في ندوة دولية حول موضوع "تدبير تدفقات الهجرة المختلطة".

وذكر بلاغ للمجلس أن هذه الندوة، التي نظمتها اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها بالجزائر والمجلس الإيطالي للاجئين واتحاد القانونيين الإيطاليين من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تهدف إلى إيجاد حلول ملموسة وفعالة ومستدامة لرفع تحدي تدبير تدفقات الهجرة من خلال تبني مقاربة جماعية وشاملة ومتوازنة.

وأكد المصدر ذاته أن هذا اللقاء عرف مشاركة ممثلين عن لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والعديد من المؤسسات الإفريقية لحقوق الإنسان، وكذا ممثلين عن منظمات ومؤسسات بالمنطقة المغاربية والاتحاد الأوروبي معنية أو عاملة في مجال الهجرة واللجوء.

كما شارك في الندوة، يضيف البلاغ، خبراء مختصون في المجال وباحثون جامعيون ومحامون وممثلو جمعيات المجتمع المدني والإعلام، مشيرا إلى أنه سيتم تناول موضوع اللقاء على ضوء جملة من المداخلات والعروض بالإضافة إلى تقديم تجارب دول من إفريقيا وأوروبا في مجال تدبير الهجرة.

وأضاف المصدر أنه تم أيضا تنظيم ورشات تهم "مساطر الاستقبال والمساعدة والاحتفاظ والإدماج"، و"الحماية الدولية والتشريع الخاص باللجوء والمجموعات الهشة"، و"العودة إلى البلد الأصلي وإعمال المقاربة الإقليمية في معالجة ظاهرة تدفق المهاجرين".

وذكر البلاغ بإصدار المجلس في شتنبر الماضي لتقرير حول الهجرة بالمغرب يحمل عنوان "الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب .. من أجل سياسة جديدة في مجال اللجوء والهجرة"، والذي دعا فيه بشكل خاص إلى "بلورة وتنفيذ سياسة عمومية فعلية في مجال الهجرة، ضامنة لحماية الحقوق ومرتكزة على التعاون الدولي وقائمة على إدماج المجتمع المدني".

رسالة الأمة

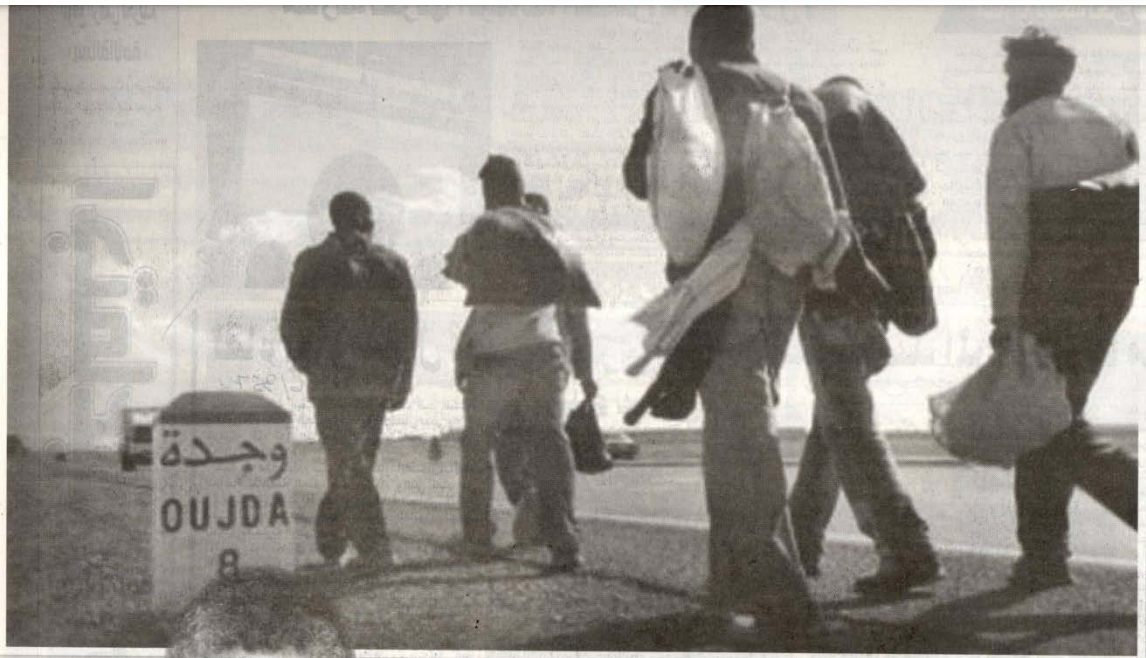

المغرب أول بلد في الجنوب يبلور سياسة حقيقية في مجال الهجرة

5/195/14

أبرز رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد إدريس اليزمي، الإجراءات التي تم اتخاذها مؤخرا في مجال الهجرة، مشيرا إلى أن المملكة تعد أول بلد في الجنوب يبلور سياسة حقيقية في هذا المجال.

وأوضح السيد اليزمي، في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، أن «المغرب يعد أول بلد من بلدان الجنوب يبلور سياسة حقيقية للهجرة في عالم تطورت فيه بشكل جوهري هجرات جنوب جنوب، وأضحت تعادل هجرات جنوب شمال».

وأضاف رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن المملكة بصدد بلورة «سياسة مطابقة لحقوق الإنسان وللالتزامات الدولية، ومطابقة بالأساس للدستور المغربي».

وبعد أن ذكر بديباجة الدستور التي تم فيها التنصيص، بشكل واضح، على عدم التمييز كمبدأ، أشار السيد اليزمي أيضا إلى «الفصول الواضحة التي تضمن المساواة في الحقوق بين الأجانب والمواطنين المغاربة، بما في ذلك الحقوق المدنية » حيث ينص الدستور على إعطاء حق التصويت في الانتخابات المحلية، في إطار المعاملة بالمثل، كما هو الشأن على سبيل المثال مع إسبانيا»، مسجلا أن هذه المقتضيات منصوص عليها في الدستور».

وأشار السيد اليزمي إلى أنه بمعلومات سامية من صاحب الجلالة الملك محمد السادس شرعت الحكومة في تنفيذ هذه السياسة من خلال الانكباب على إعداد ترسانة قانونية مهمة، مشيرا الانتباه إلى أن المقاربة الوزارية لحقوق الإنسان «بصدد الاشتغال على ثلاثة مشاريع قوانين تتعلق باللجوء، والأجانب بشكل عام، ومكافحة الإتجار في البشر».

وأضاف أن وزارة الشؤون الخارجية شرعت من جانبها في تفعيل المكتب المغربي للاجئين وعديمي الجنسية الذي بدأ في الاشتغال قبل عدة أسابيع، والمشتغل على أزيد من 800 حالة، بتعاون مع مكتب المفوضية العليا للاجئين، مضيفا أن وزارة الداخلية بصدد تحضير عملية لتسوية وضعية المهاجرين ستنطلق في فاتح يناير المقبل.

وقال إن هذه الوزارة شرعت أيضا في فتح مكاتب جهوية لهذا الغرض وتكوين الموظفين الإداريين المكلفين بهذه العملية، موضحا أنه بإمكان المهاجرين، في حالة رفض ملفاتهم، اللجوء إلى لجنة وطنية للطعن سيكون المجلس الوطني لحقوق الإنسان عضوا فيها.

وسجل السيد اليزمي أن هذا المشروع يهم كذلك الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، مشددا على أن «هذه السياسة لا يمكنها أن تنجح من دون انخراط المجتمع المدني النشيط أصلا في هذا المجال».

ومن جهة أخرى، ذكر بمبادرة خلق «تحالف إفريقي للهجرة والتنمية» التي اقترحها المغرب خلال اجتماع نظمه في أكتوبر الماضي بنيويورك عشية النقاش الرفيع المستوى للمنظمة العالمية حول «الهجرة الدولية والتنمية» وهي المبادرة التي ترمي إلى تعميق «رؤية إفريقية مشتركة» حول الهجرة ترتكز على مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، والتي ستليها، بحسب السيد اليزمي، مبادرات أخرى في غضون سنة 2014.

وفي هذا الصدد، أكد أن إشكالية الهجرة قضية تستوجب انخراطا على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وقال.. «سنعمل بتعاون مع بلدان صديقة وشركاء من إفريقيا جنوب الصحراء على إطلاق مبادرات في هذا المجال هي في طور الإعداد».

أجرى الحديث

عبد الحفيظ بن بوشتة (وم ع)

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

ضحايا سنوات الرصاص يحتجون أمام مجلس الصبار بعد تجاهل الحكومة لمطالبهم

أنس رضوان 30/4

أسابيع قليلة بعد رفعهم للاعتصام الذي دام زهاء ثلاثة أشهر، عادت مجموعة من المعتقلين السياسيين السابقين، من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سنوات الرصاص، للاحتجاج أمام مقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

ونظم الضحايا وقفة احتجاجية صبيحة أمس أمام المجلس بالموازاة مع الاحتفالات باليوم العالمي لحقوق الإنسان، وذلك للمطالبة بـ«التسوية العاجلة للوضعية الإدارية والمالية للمطرودين من العمل جراء الانتهاكات التي لحقهتم وفق قاعدة الإنصاف والمساواة بين الضحايا»، و«استكمال الإجراءات الإدارية والمالية وكافة الاستحقاقات بالنسبة للمدمجين في الوظيفة العمومية وشبه العمومية»، إلى جانب «الإسراع بالإدماج الاجتماعي لعدد من الضحايا من خلال تسليمهم السكن أو المأذونيات أو التعويض عن السكن لمن رغب في ذلك»، بالإضافة إلى «إصدار توصيات بالإدماج الاجتماعي بالنسبة لأصحاب الملفات المصنفة خارج الآجال»، على حد تعبير الغنيمي بلحاج منسق لجنة المتابعة لمجموعات المعتقلين السياسيين السابقين، ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، في تصريح لـ«الأخبار».

وحمل الغنيمي المسؤولية للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي صرح أمينه العام محمد الصبار غير ما مرة أن مجلسه قد أحال ملفات ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على مكتب عبد الله باها وزير الدولة، معتبرا أنه «الجهة المخاطبة مباشرة والمعنية بمطالبهم»، في حين استنكر ما وصفه بـ«التجاهل» الذي تمارسه الحكومة تجاه مطالب المحتجين» من جهة و«عدم وفاء المسؤولين بوعودهم والتزاماتهم التي أكدوا فيها أنهم سيعملون على التسوية العاجلة للوضعية الإدارية والمالية وكافة الاستحقاقات بالنسبة للمدمجين في الوظيفة العمومية»، من جهة أخرى.

وأوضح الغنيمي أنه «منذ سنة 2008 ونفس الوعود تتكرر على مسامع المعتقلين السابقين»، مضيفا أنه «في كل شهر نسمع أنه سيحل المشكل وسيتم التأشير على مطالبنا من طرف الجهات المعنية، لكن الحقيقة هي أن ملفنا لم يراوح مكانه بعد، والأكثر من ذلك هو نهج سياسة الآذان الصماء وسد أبواب الحوار في وجهنا».

هذا وتجدر الإشارة إلى أن المعتقلين السياسيين السابقين، ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سنوات الرصاص كانوا قد دخلوا سابقا في اعتصام دام حوالي ثلاثة أشهر، إذ سجلت فيه مجموعة من حالات الإغماء في صفوف المعتصمين، بالنظر إلى تأخر سنهم، ومعاناتهم من مجموعة من الأمراض المزمنة كالسكري وزيادة الكولستيرول.

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

■ شارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ممثلا بأمينه العام محمد الصبار، أمس الثلاثاء، بالعاصمة الجزائرية، في ندوة دولية حول موضوع «تدبير تدفقات الهجرة المختلطة»، وذكر بلاغ للمجلس أن هذه الندوة، التي تنظمها اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها بالجزائر والمجلس الإيطالي للاجئين واتحاد القانونيين الإيطاليين من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تهدف إلى إيجاد حلول ملموسة وفعالة ومستدامة لرفع تحدي تدبير تدفقات الهجرة.

3391

الخبر

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشارك في ندوة دولية بالجزائر حول تدبير تدفقات الهجرة المختلطة

4/778

الرباط- أحمد الأرقام

يشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ممثلا بأمينه العام، محمد الصبار، أمس الثلاثاء 10 واليوم الأربعاء 11 ديسمبر 2013 بالعاصمة الجزائرية، في ندوة دولية حول موضوع «تدبير تدفقات الهجرة المختلطة».

وتهدف هذه الندوة، المنظمة من طرف اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها بالجزائر، والمجلس الإيطالي للاجئين، واتحاد القانونيين الإيطاليين من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان، والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إلى إيجاد حلول ملموسة وفعالة ومستدامة لرفع تحدي تدبير تدفقات الهجرة من خلال تبني مقاربة جماعية، شاملة ومتوازنة.

وتأتي هذه الندوة الدولية في سياق رفض النظام الجزائري إحصاء عدد اللاجئين بمخيمات لحمادة بولاية تندوف، لمعرفة عدد المهاجرين النازحين من دول إفريقية ومن منطقة الساحل والصحراء، بينهم موريطانيون، وتشاديون وماليون، ونيجريون، وليبيون وجزائريون، ومغاربة.

ويشهد هذا اللقاء مشاركة ممثلين عن لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والعديد من المؤسسات الإفريقية لحقوق الإنسان، وكذا ممثلين عن منظمات ومؤسسات بالمنطقة المغاربية، والاتحاد الأوروبي، معنية أو عاملة في مجال الهجرة واللجوء، فضلا عن خبراء مختصين في المجال وباحثين جامعيين ومحامين وممثلي جمعيات المجتمع المدني والإعلام.

وتتم مقاربة موضوع اللقاء على ضوء جملة من المداخلات والعروض بالإضافة إلى تقديم تجارب دول من إفريقيا وأوربا في مجال تدبير الهجرة.

يذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أصدر، في شتنبر 2013، تقريرا حول الهجرة بالمغرب يحمل عنوان «الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب: من أجل سياسة جديدة في مجال اللجوء والهجرة»، دعا فيه بشكل خاص إلى بلورة وتنفيذ سياسة عمومية فعلية في مجال الهجرة، ضامنة لحماية الحقوق ومرتكزة على التعاون الدولي وقائمة على إدماج المجتمع المدني».

الخبر
EL KHABAR

السلفيون يهاجمون بنكيران والرميد أمام مقر البيجيدي بالرباط

31775

■ الرباط – دلتا العطاونة

هاجم العشرات من السلفيين عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة، ومصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، خلال وقفة احتجاجية نظمت صباح أمس الثلاثاء، أمام مقر حزب العدالة والتنمية بالرباط، محملين إياهم مسؤولية ما يقع داخل السجون المغربية، وذلك وسط إنزال أمني ملفت طوق المحتجين.

ورفع السلفيون خلال الوقفة الاحتجاجية، شعارات ضد بنكيران والرميد من بينها « العدالة والتنمية ..مواقف مخزية» و» مواقف غيرتوها الله الله على شوهة «، و» الإفراج عن إخواننا من متطلبات العهد الجديد «، و»من له المصلحة بالمساس باتفاق 27 ماي» و»الاعتقالات تعسفية والمحاكمات صورية « و»توصيات المجلس الوطني ..إلى أين» ويسقط يسقط قانون الإرهاب» و»من يستحق العفو ..»

واحتج السلفيون بشده خلال الوقفة الاحتجاجية التي غاب عنها أبرز شيوخ السلفية الجهادية(احتجوا) على بنكيران باعتباره هو « المسؤول المباشر» عن قطاع السجون و»ما يحدث للمعتقلين داخلها» .

كما نظم السلفيون المحتجون اعتصاما رمزيا أمام مقر البرلمان للمطالبة بإسقاط قانون مكافحة الإرهاب، وذلك بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان تحت شعار « الحرية والكرامة للمعتقلين الإسلاميين بالسجون المغربية».

يشار إلى أن سلفيين نظموا وقفات احتجاجية سابقة، أمام مقر البرلمان ووزارة العدل والحريات، بالإضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان وطالبوا من خلالها المسؤولين الحكوميين بضرورة التدخل وإطلاق سراح المعتقلين.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشارك بالجزائر في ندوة دولية حول تدبير تدفقات الهجرة المختلطة

الرباط – يشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ممثلا بأمينه العام محمد الصبار، يومي 10 و11 دجنبر الجاري بالعاصمة الجزائرية، في ندوة دولية حول موضوع "تدبير تدفقات الهجرة المختلطة".

وذكر بلاغ للمجلس أن هذه الندوة، التي تنظمها اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها بالجزائر والمجلس الإيطالي للاجئين واتحاد القانونيين الإيطاليين من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تهدف إلى إيجاد حلول ملموسة وفعالة ومستدامة لرفع تحدي تدبير تدفقات الهجرة من خلال تبني مقاربة جماعية وشاملة ومتوازنة.

وأكد المصدر ذاته أن هذا اللقاء سيعرف مشاركة ممثلين عن لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والعديد من المؤسسات الإفريقية لحقوق الإنسان، وكذا ممثلين عن منظمات ومؤسسات بالمنطقة المغاربية والاتحاد الأوروبي معنية أو عاملة في مجال الهجرة واللجوء.

كما سيشارك في الندوة، يضيف البلاغ، خبراء مختصون في المجال وباحثون جامعيون ومحامون وممثلو جمعيات المجتمع المدني والإعلام، مشيرا إلى أنه سيتم تناول موضوع اللقاء على ضوء جملة من المداخلات والعروض بالإضافة إلى تقديم تجارب دول من إفريقيا وأوروبا في مجال تدبير الهجرة.

وأضاف المصدر أنه سيتم أيضا تنظيم ورشات تهم "مساطر الاستقبال والمساعدة والاحتفاظ والإدماج"، و"الحماية الدولية والتشريع الخاص باللجوء والمجموعات الهشة"، و"العودة إلى البلد الأصلي وإعمال المقاربة الإقليمية في معالجة ظاهرة تدفق المهاجرين".

وذكر البلاغ بإصدار المجلس في شتنبر الماضي لتقرير حول الهجرة بالمغرب يحمل عنوان "الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب .. من أجل سياسة جديدة في مجال اللجوء والهجرة"، والذي دعا فيه بشكل خاص إلى "بلورة وتنفيذ سياسة عمومية فعلية في مجال الهجرة، ضامنة لحماية الحقوق ومرتكزة على التعاون الدولي وقائمة على إدماج المجتمع المدني".

http://www.alkhabar.ma/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84_a59729.html

بالتزامن مع اليوم العالمي لحقوق الإنسان اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون تنظم دورة تكوينية –

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون بشراكة مع معهد جنيف لحقوق الإنسان، دورة تكوينية لفائدة فعاليات حقوقية محلية، و ذلك بفندق المسيرة.

و تستمر الدورة التكوينية من 9 حتى 13 من الشهر الجاري، و تهتم أساسا بتعليم المستفيدين من الدورة آليات لرصد انتهاكات حقوق الإنسان، و تعتبر الدورة مهمة كون المنطقة تشهد الكثيرة من الانتهاكات خاصة في الآونة الأخيرة.

http://www.alobor.com/news/read/3260/

توقيع اتفاقية شراكة وتعاون بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان وجامعة محمد الأول في مجال تعزيز ثقافة حقوق الإنسان

وجدة /11 دجنبر 2013/ومع/ تم، أمس الثلاثاء بوجدة، توقيع اتفاقية شراكة وتعاون بين المجلس الوطني لحقوق الانسان، وجامعة محمد الأول بوجدة، بهدف استثمار وتوظيف الإمكانيات المتاحة والوسائل المتوفرة للمساهمة في تعزيز ثقافة حقوق الانسان وترسيخ قيمها، وكذا تطوير الفكر الحقوقي وإثراء الحوار التعددي حول حقوق الانسان والمواطنة والديمقراطية.

وتهدف هذه الاتفاقية، التي وقعها كل من رئيس الجامعة السيد عبد العزيز صادوق، ورئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بوجدة – فجيج السيد محمد العمرتي ، بمناسبة اللقاء الدراسي المنظم حول موضوع "الهجرة واللجوء بالمغرب..نحو مقاربة جديدة"، إلى تعزيز أواصر التعاون ومأسسة قنوات وآليات الانفتاح المتبادل والعمل المشترك بين الطرفين.

كما تروم الاتفاقية الاستثمار الجيد للخبرات والكفاءات المتوفرة لدى الطرفين والتجارب التي راكماها في مجال تخصصهما وتوظيفها الأمثل لتحقيق الأهداف المشتركة، بالإضافة إلى تعزيز انفتاح الجامعة على محيطها الاجتماعي والمؤسساتي والمجلس على الفاعلين المعنيين بقضايا حقوق الإنسان والمواطنة على الصعيدين الوطني والجهوي.

وتنص الاتفاقية أيضا على تدعيم المبادرات الفردية والجماعية الهادفة إلى النهوض بالفكر الحقوقي والبحث الميداني المتصل بحقوق الانسان في شمولية مضامينها وفئاتها، وكذا التعاون بين الطرفين من أجل وضع مشاريع وبرامج عمل مشتركة في جميع المجالات التي تشملها هذه الاتفاقية وبذل جهودها حسب الامكانيات المتاحة لتنفيذها وإنجازها وترصيدها.

كما تتوخى الاتفاقية إحداث كرسي بجامعة محمد الأول متخصص في دراسات "الهجرة واللجوء وحقوق الإنسان"، يحدد له برنامج علمي سنوي ويهدف إلى المساهمة في تعزيز وتطوير البحث العلمي، بالإضافة إلى التشاور والتنسيق بين الطرفين بهدف إحداث تكوينات متخصصة في حقوق الإنسان، وإنشاء مركز جهوي للتوثيق والإعلام في مجال حقوق الإنسان والمواطنة، وكذا التعاون في تنظيم الندوات والملتقيات العلمية.

وأكد السيد العمرتي، في تصريح للصحافة بالمناسبة، على أهمية هذه الاتفاقية في تعزيز سبل التعاون والتنسيق في المجالات ذات الاهتمام المشترك بين الجانبين خاصة في ما يتعلق بالنهوض بثقافة حقوق الإنسان والرقي بها وتعزيزها وإقامة أنشطة مشتركة وتبادل الوثائق والإصدارات، فضلا عن الاشتغال على برامج مشتركة فيما يخص التربية على حقوق الانسان وقيم المواطنة والنهوض بها في الوسط الجامعي.

من جهته، اعتبر السيد عبد العزيز صادوق أن هذه الاتفاقية ستمكن عشرات الطلاب بالجامعة من الاستفادة في مجال النهوض بحقوق الإنسان وترسيخ روح المواطنة، وكذا دعم أنشطتهم وبحوثهم في هذا المجال.

http://www.menara.ma/ar/2013/12/11/924048-%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86.html

السيد الصبار: توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص الهجرة واللجوء أخذت طريقها نحو التفعيل

قال السيد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، اليوم الثلاثاء بالجزائر العاصمة، إن توصيات المجلس بخصوص الهجرة واللجوء بدأت تأخذ طريقها نحو التفعيل.

وأوضح السيد الصبار في عرض أمام ندوة دولية حول موضوع "تدبير تدفقات الهجرة المختلطة"، أن تفعيل هذه التوصيات انطلق مع تقديمها خلال الأسبوع الأول من شهر شتنبر الماضي، تلاه إصدار بيان للديوان الملكي يذكر بأخذ صاحب الجلالة الملك محمد السادس علما بتوصيات المجلس وبدعوته إلى نهج مقاربة شمولية وإنسانية تلتزم بمقتضيات القانون الدولي وتتبنى التعاون متعدد الأطراف، ثم ترؤس جلالة الملك لاجتماع بحضور رئيس الحكومة وعدد من الوزراء دعاهم فيه إلى تفعيل التوصيات بتنسيق مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وتضمن العرض ملخصا للتقرير الذي أنجزه المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب خلال سنة 2013 حول الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب من أجل المساهمة في إرساء سياسة جديدة للهجرة، مع تقديم سريع للإجراءات الأولى المنجزة إلى غاية اليوم لتفعيل التوصيات الصادرة عن المجلس.

وتجسيدا لتفعيل هذه التوصيات، أشار السيد الصبار إلى افتتاح مكتب للاجئين وعديمي الجنسية تابع لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون، وإصدار وزارة التربية الوطنية، بتوصية من المجلس، لدورية تسهل ولوج أطفال المهاجرين للمدرسة العمومية، وتحديد فئات المهاجرين في وضعية غير قانونية التي تستفيد من التسوية الاستثنائية وشروط ذلك، والتي حدد تاريخها من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2014.

وتشمل هذه التوصيات العمل بشكل مشترك من أجل بلورة وتنفيذ سياسة عمومية فعلية في مجال الهجرة، ضامنة لحماية الحقوق ومرتكزة على التعاون الدولي وقائمة على إدماج المجتمع المدني، وهي تنتظم في مجملها على مكونات أربعة وهي وضعية اللاجئين وطالبي اللجوء، والأجانب الموجودين في وضعية إدارية غير قانونية، ومكافحة الاتجار في الأشخاص، والأجانب في وضعية قانونية.

وعزا الأمين العام للمجلس تدفق الهجرة إلى المغرب إلى عدة عوامل منها العامل الاقتصادي كانخفاض مستوى التنمية البشرية في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وتداعيات الأزمة الاقتصادية في أوربا، والعامل السياسي المتأثر بتدهور الأوضاع الأمنية في عدد من البلدان كساحل العاج وسوريا.

وأبرز أن المملكة عرفت في الآونة الأخيرة توافد مهاجرين من دول آسيوية بعيدة كالصين والفلبين والنيبال، مما يشير إلى أن المغرب دخل في خانة الدول المعنية بعولمة التنقلات البشرية، موضحا أن عدد المقيمين الأجانب النظاميين بالمغرب بلغ نحو 78 ألف مهاجر في مقدمتهم الفرنسيون (22 ألف مهاجر).

وتنظم هذه الندوة التي انطلقت عشية اليوم وتختتم غدا الأربعاء، اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان بالجزائر، والمجلس الإيطالي للاجئين واتحاد القانونيين الإيطاليين من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان، والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ويهدف اللقاء الذي يشارك فيه ممثلون عن لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والعديد من المؤسسات الإفريقية لحقوق الإنسان، وكذا ممثلون عن منظمات ومؤسسات بالمنطقة المغاربية والاتحاد الأوروبي معنية أو فاعلة في مجال الهجرة واللجوء، إلى إيجاد حلول ملموسة وفعالة ومستدامة لرفع تحدي تدبير تدفقات الهجرة من خلال تبني مقاربة جماعية وشاملة ومتوازنة.

http://motaded.net/show-1602331.html

http://www.menara.ma/ar/2013/12/10/923614-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%AE%D8%B5%D9%88%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A1-%D8%A3%D8%AE%D8%B0%D8%AA-%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%87%D8%A7-%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%81%D8%B9%D9%8A%D9%84.html

اليزمي المغرب أول بلد في الجنوب يبلور سياسة حقيقية في مجال الهجرة

أبرز رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، الإجراءات التي تم اتخاذها مؤخرا في مجال الهجرة، مشيرا إلى أن المملكة تعد أول بلد في الجنوب يبلور سياسة حقيقية في هذا المجال.

وأوضح اليزمي، بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، أن "المغرب يعد أول بلد من بلدان الجنوب يبلور سياسة حقيقية للهجرة في عالم تطورت فيه بشكل جوهري هجرات جنوب – جنوب، وأضحت تعادل هجرات جنوب – شمال". وأضاف رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن المملكة بصدد بلورة "سياسة مطابقة لحقوق الإنسان وللالتزامات الدولية، ومطابقة بالأساس للدستور المغربي". وبعد أن ذكر بديباجة الدستور التي تم فيها التنصيص، بشكل واضح، على عدم التمييز كمبدإ، أشار السيد اليزمي أيضا إلى "الفصول الواضحة التي تضمن المساواة في الحقوق بين الأجانب والمواطنين المغاربة، بما في ذلك الحقوق المدنية؛ حيث ينص الدستور على إعطاء حق التصويت في الانتخابات المحلية، في إطار المعاملة بالمثل، كما هو الشأن على سبيل المثال مع إسبانيا"، مسجلا أن هذه " المقتضيات منصوص عليها في الدستور". وأشار اليزمي إلى أنه بتعليمات سامية من صاحب الجلالة الملك محمد السادس شرعت الحكومة في تنفيذ هذه السياسة من خلال الانكباب على إعداد ترسانة قانونية مهمة، مثيرا الانتباه إلى أن المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان "بصدد الاشتغال على ثلاثة مشاريع قوانين تتعلق باللجوء، والأجانب بشكل عام، ومكافحة الاتجار في البشر". وأضاف أن وزارة الشؤون الخارجية شرعت من جانبها في تفعيل المكتب المغربي للاجئين وعديمي الجنسية الذي بدأ في الاشتغال قبل عدة أسابيع، واشتغل على أزيد من 800 حالة، بتعاون مع مكتب المفوضية العليا للاجئين، مضيفا أن وزارة الداخلية بصدد تحضير عملية لتسوية وضعية المهاجرين ستنطلق في فاتح يناير المقبل. وقال إن هذه الوزارة شرعت أيضا في فتح مكاتب جهوية لهذا الغرض وتكوين الموظفين الإداريين المكلفين بهذه العملية، موضحا أنه بإمكان المهاجرين، في حالة رفض ملفاتهم، اللجوء إلى لجنة وطنية للطعن سيكون المجلس الوطني لحقوق الإنسان عضوا فيها. وسجل اليزمي أن هذا المشروع يهم كذلك الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، مشددا على أن "هذه السياسة لا يمكنها أن تنجح من دون انخراط المجتمع المدني النشيط أصلا في هذا المجال". ومن جهة أخرى، ذكر بمبادرة خلق "تحالف إفريقي للهجرة والتنمية" التي اقترحها المغرب خلال اجتماع نظمه في أكتوبر الماضي بنيويورك عشية النقاش الرفيع المستوى للمنظمة العالمية حول "الهجرة الدولية والتنمية"؛ وهي المبادرة التي ترمي إلى تعميق "رؤية إفريقية مشتركة" حول الهجرة ترتكز على مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، والتي ستليها، بحسب السيد اليزمي، مبادرات أخرى في غضون سنة 2014 .

وفي هذا الصدد، أكد أن إشكالية الهجرة قضية تستوجب انخراطا على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وقال.. "سنعمل بتعاون مع بلدان صديقة وشركاء من إفريقيا جنوب الصحراء على إطلاق مبادرات في هذا المجال هي في طور الإعداد". –

http://www.khbirate.com/news/29455/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8_%D8%A3%D9%88%D9%84_%D8%A8%D9%84%D8%AF_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8_%D9%8A%D8%A8%D9%84%D9%88%D8%B1_%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9_%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84_%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9

http://www.aljisrchamali.com/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A3%D9%88%D9%84-%D8%A8%D9%84%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8-%D9%8A%D8%A8%D9%84%D9%88%D8%B1-%D8%B3/

http://www.menara.ma/ar/2013/12/09/922046-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A3%D9%88%D9%84-%D8%A8%D9%84%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8-%D9%8A%D8%A8%D9%84%D9%88%D8%B1-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A.html

توقيع اتفاقية شراكة وتعاون بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان وجامعة محمد الأول في مجال تعزيز ثقافة حقوق الإنسان

وجدة /11 دجنبر 2013/ومع/ تم، أمس الثلاثاء بوجدة، توقيع اتفاقية شراكة وتعاون بين المجلس الوطني لحقوق الانسان، وجامعة محمد الأول بوجدة، بهدف استثمار وتوظيف الإمكانيات المتاحة والوسائل المتوفرة للمساهمة في تعزيز ثقافة حقوق الانسان وترسيخ قيمها، وكذا تطوير الفكر الحقوقي وإثراء الحوار التعددي حول حقوق الانسان والمواطنة والديمقراطية.

وتهدف هذه الاتفاقية، التي وقعها كل من رئيس الجامعة السيد عبد العزيز صادوق، ورئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بوجدة – فجيج السيد محمد العمرتي ، بمناسبة اللقاء الدراسي المنظم حول موضوع "الهجرة واللجوء بالمغرب..نحو مقاربة جديدة"، إلى تعزيز أواصر التعاون ومأسسة قنوات وآليات الانفتاح المتبادل والعمل المشترك بين الطرفين.

كما تروم الاتفاقية الاستثمار الجيد للخبرات والكفاءات المتوفرة لدى الطرفين والتجارب التي راكماها في مجال تخصصهما وتوظيفها الأمثل لتحقيق الأهداف المشتركة، بالإضافة إلى تعزيز انفتاح الجامعة على محيطها الاجتماعي والمؤسساتي والمجلس على الفاعلين المعنيين بقضايا حقوق الإنسان والمواطنة على الصعيدين الوطني والجهوي.

وتنص الاتفاقية أيضا على تدعيم المبادرات الفردية والجماعية الهادفة إلى النهوض بالفكر الحقوقي والبحث الميداني المتصل بحقوق الانسان في شمولية مضامينها وفئاتها، وكذا التعاون بين الطرفين من أجل وضع مشاريع وبرامج عمل مشتركة في جميع المجالات التي تشملها هذه الاتفاقية وبذل جهودها حسب الامكانيات المتاحة لتنفيذها وإنجازها وترصيدها.

كما تتوخى الاتفاقية إحداث كرسي بجامعة محمد الأول متخصص في دراسات "الهجرة واللجوء وحقوق الإنسان"، يحدد له برنامج علمي سنوي ويهدف إلى المساهمة في تعزيز وتطوير البحث العلمي، بالإضافة إلى التشاور والتنسيق بين الطرفين بهدف إحداث تكوينات متخصصة في حقوق الإنسان، وإنشاء مركز جهوي للتوثيق والإعلام في مجال حقوق الإنسان والمواطنة، وكذا التعاون في تنظيم الندوات والملتقيات العلمية.

وأكد السيد العمرتي، في تصريح للصحافة بالمناسبة، على أهمية هذه الاتفاقية في تعزيز سبل التعاون والتنسيق في المجالات ذات الاهتمام المشترك بين الجانبين خاصة في ما يتعلق بالنهوض بثقافة حقوق الإنسان والرقي بها وتعزيزها وإقامة أنشطة مشتركة وتبادل الوثائق والإصدارات، فضلا عن الاشتغال على برامج مشتركة فيما يخص التربية على حقوق الانسان وقيم المواطنة والنهوض بها في الوسط الجامعي.

من جهته، اعتبر السيد عبد العزيز صادوق أن هذه الاتفاقية ستمكن عشرات الطلاب بالجامعة من الاستفادة في مجال النهوض بحقوق الإنسان وترسيخ روح المواطنة، وكذا دعم أنشطتهم وبحوثهم في هذا المجال.

http://www.menara.ma/ar/2013/12/11/924048-%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86.html

محمد الصبار: التوصيات بخصوص الهجرة واللجوء أخذت طريقها نحو التفعيل

قال محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، اليوم الثلاثاء بالجزائر العاصمة، إن توصيات المجلس بخصوص الهجرة واللجوء بدأت تأخذ طريقها نحو التفعيل.

وأوضح السيد الصبار في عرض أمام ندوة دولية حول موضوع "تدبير تدفقات الهجرة المختلطة"، أن تفعيل هذه التوصيات انطلق مع تقديمها خلال الأسبوع الأول من شهر شتنبر الماضي، تلاه إصدار بيان للديوان الملكي يذكر بأخذ جلالة الملك محمد السادس علما بتوصيات المجلس وبدعوته إلى نهج مقاربة شمولية وإنسانية تلتزم بمقتضيات القانون الدولي وتتبنى التعاون متعدد الأطراف، ثم ترؤس جلالة الملك لاجتماع بحضور رئيس الحكومة وعدد من الوزراء دعاهم فيه إلى تفعيل التوصيات بتنسيق مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وتضمن العرض ملخصا للتقرير الذي أنجزه المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب خلال سنة 2013 حول الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب من أجل المساهمة في إرساء سياسة جديدة للهجرة، مع تقديم سريع للإجراءات الأولى المنجزة إلى غاية اليوم لتفعيل التوصيات الصادرة عن المجلس.

وتجسيدا لتفعيل هذه التوصيات، أشار السيد الصبار إلى افتتاح مكتب للاجئين وعديمي الجنسية تابع لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون، وإصدار وزارة التربية الوطنية، بتوصية من المجلس، لدورية تسهل ولوج أطفال المهاجرين للمدرسة العمومية، وتحديد فئات المهاجرين في وضعية غير قانونية التي تستفيد من التسوية الاستثنائية وشروط ذلك، والتي حدد تاريخها من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2014.

وتشمل هذه التوصيات العمل بشكل مشترك من أجل بلورة وتنفيذ سياسة عمومية فعلية في مجال الهجرة، ضامنة لحماية الحقوق ومرتكزة على التعاون الدولي وقائمة على إدماج المجتمع المدني، وهي تنتظم في مجملها على مكونات أربعة وهي وضعية اللاجئين وطالبي اللجوء، والأجانب الموجودين في وضعية إدارية غير قانونية، ومكافحة الاتجار في الأشخاص، والأجانب في وضعية قانونية.

وعزا الأمين العام للمجلس تدفق الهجرة إلى المغرب إلى عدة عوامل منها العامل الاقتصادي كانخفاض مستوى التنمية البشرية في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وتداعيات الأزمة الاقتصادية في أوربا، والعامل السياسي المتأثر بتدهور الأوضاع الأمنية في عدد من البلدان كساحل العاج وسوريا.

وأبرز أن المملكة عرفت في الآونة الأخيرة توافد مهاجرين من دول آسيوية بعيدة كالصين والفلبين والنيبال، مما يشير إلى أن المغرب دخل في خانة الدول المعنية بعولمة التنقلات البشرية، موضحا أن عدد المقيمين الأجانب النظاميين بالمغرب بلغ نحو 78 ألف مهاجر في مقدمتهم الفرنسيون (22 ألف مهاجر).

وتنظم هذه الندوة التي انطلقت عشية اليوم وتختتم غدا الأربعاء، اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان بالجزائر، والمجلس الإيطالي للاجئين واتحاد القانونيين الإيطاليين من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان، والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ويهدف اللقاء الذي يشارك فيه ممثلون عن لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والعديد من المؤسسات الإفريقية لحقوق الإنسان، وكذا ممثلون عن منظمات ومؤسسات بالمنطقة المغاربية والاتحاد الأوروبي معنية أو فاعلة في مجال الهجرة واللجوء، إلى إيجاد حلول ملموسة وفعالة ومستدامة لرفع تحدي تدبير تدفقات الهجرة من خلال تبني مقاربة جماعية وشاملة ومتوازنة.

http://www.menara.ma/ar/2013/12/10/923614-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%AE%D8%B5%D9%88%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A1-%D8%A3%D8%AE%D8%B0%D8%AA-%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%87%D8%A7-%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%81%D8%B9%D9%8A%D9%84.html

الرياضي تصر على إنكار الواقع الحقيقي لحقوق الإنسان بالمغرب بنظرتها الشوفينية

نسيت خديجة الرياضي أو تناست بعد تتويجها بجائزة أممية في مجال حقوق الإنسان، أن الفوز بجائزة لا يعني رسم صورة سوداء عن الوطن الذي تنتمي إليه.

واقع حقوق الإنسان بالمغرب ليس مثاليا، وهو ليس كذلك في جميع أنحاء المعمور، بدليل أن الولايات المتحدة التي توصف بأنها قائدة العالم الحر، أنشأت معتقلا اسمه كوانتنامو لاعتقال الذين قاتلوا ضدها في ظروف لاقت انتقاد الجميع، وما تزال تطبق عقوبة الإعدام.

أن تتحدث خديجة الرياضي، عن كون الصورة التي تسوق عن حقوق الإنسان خارجيا ليست بواقعية، فتلك مغالطة ينبغي نفيها، لأن هذا التقييم أو الحكم شخصي، خاص بخديجة الرياضي، ومن يتبعها، ولا يعبر عن واقع الحال، بدليل الشهادات التي تقدم في حق المغرب من طرف مراجع دولية تمثل منظمات حقوقية، وشخصيات عالمية مشهود لها بالنزاهة الفكرية، والتي تؤكد جميعها أن المغرب راكم تجربة فريدة في مجال الانتقال الديمقراطي، وما رافقها من عدالة انتقالية، أثمرت تجربة مميزة بداية الألفية الحالية، والمعروفة بلجنة الإنصاف والمصالحة التي أطلقها الملك محمد السادس لمعالجة بعض الأخطاء في المجال الحقوقي إبان فترة ما قبل التسعينات، وما شابها من انتهاكات لم تجد الدولة حرجا في الاعتراف بها.

لقد أعلن المغرب صراحة خيار التوجه نحو تحسين واقع حقوق الإنسان، وتم إحداث وزارة خاصة بهذا الشأن، تولت معالجة كل ما يهم حقوق الإنسان، وخصصت الحكومة ملايين الدراهم لجبر الضرر، وتعويض ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتم إنشاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الذي تحول لاحقا إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وتم إسناد رئاسته لشخصيات حقوقية، ثم توالت سلسلة من الخطوات الإصلاحية في هذا المجال، من خلال أكثر من صيغة، واكبتها مجموعة من التدابير الموازية التي أنتجت جميعها واقعا حقوقيا بشهادة الجميع، حتى أصبحت التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية نموذجا يعرض في المحافل الدولية.

أما ما تتحدث عنه الرياضي فهو نزعة شوفينية لتكريس واقع أسود يرغب للأسف بعض الحقوقيين في إسقاطه على البيئة المغربية من أجل إطالة عمر النضال لشيوخ شبوا على أشياء مازال يعتقدون أنها لم تتغير.

http://m.cawalisse.com/36694/12/17/06/20

المغرب يتشدق بحقوق الإنسان و الصبار يسعى لمصادرة حقنا المشروع كمختطفين في العهد الجديد .. نريد إجابة صريحة..؟

قضية اختطافنا كصحفيين اجتاحت الضمير المغربي منذ حوالي 11 عاما و لديناملفين لدى هيئة الإنصاف و المصالحة تحت رقمي :19600 و 19605 خاصة و أن توصيات الهيئة أحيلت على المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، إلا أن الأخير يسعى في شخص أمينه العام محمد الصبار مصادرة حقنا المشروع و يحاول بكل ما أوتي من قوة تحاشي البث في ملف اختطاف جرت وقائعه في العهد الجديد يوم خميس أسود في حياتنا صائفة 2002 في 6 من يونيو دقنا شتى صنوف التعديب الجسدي و النفسي بغابة لعريشة على مقربة من حي الزياني و مخفر الشرطة بعين بني مطهر اعقبتهما محاكمة صورية جائرة أدانتنا خلالها المحاكم ابتدائيا ، استئنافيا و نقضا و إبرام ب: 4 أشهر حبسا مع إيقاف التنفيد و غرامة مالية قاسية تقدر ب:10 آلاف درهم .. و في الوقت الدي يتشدق فيه المغرب بأن هناك حقوقا للإنسان فإننا نطرح أكثر من علامة تساؤل حول التناقض في الخطاب الرسمي للمجلس الحقوقي و عدم التجاوب مع ملف طال أمده فرفض القيمون على هده المؤسسة الحقوقية جبر ضررنا حتى اللحظة و نحن نحتفي باليوم العالمي لحقوق االإنسان إذ نؤكد للرأي العام الوطني و الدولي شجبنا لهكدا أساليب غير حقوقية تنم عن طمر قضيتنا و قبرها للتستر فقط لأن أحداثها وقعت بالعهد الجديد في الوقت الدي لا زلنا متشبثين بمطالبنا المشروعة .. و ما فتئنا نواصل نضالنا بأشكال احتجاجية من بينها الوقوف أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان اعتصاما حول انتهاج سياسة الآدان الصماء و كدا التهميش الممنهج بحق ملفنا حتى تحقيق هدفنا المنشود و بالتالي سنفخر بأننا أنصفنا كصحفيين تعرضا لأبشع انتهاكات حقوق الإنسان في العهد الجديد ..

http://www.halapress.com/details-11989.html

رغم الأزمة بين المغرب والجزائر: الصبار يشارك بالجزائر في ندوة دولية حول تدبير تدفقات الهجرة المختلطة

الوطن24/ ومع/ يشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ممثلا بأمينه العام محمد الصبار، يومي 10 و11 دجنبر الجاري بالعاصمة الجزائرية، في ندوة دولية حول موضوع "تدبير تدفقات الهجرة المختلطة".

وذكر بلاغ للمجلس أن هذه الندوة، التي تنظمها اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها بالجزائر والمجلس الإيطالي للاجئين واتحاد القانونيين الإيطاليين من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تهدف إلى إيجاد حلول ملموسة وفعالة ومستدامة لرفع تحدي تدبير تدفقات الهجرة من خلال تبني مقاربة جماعية وشاملة ومتوازنة.

وأكد المصدر ذاته أن هذا اللقاء سيعرف مشاركة ممثلين عن لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والعديد من المؤسسات الإفريقية لحقوق الإنسان، وكذا ممثلين عن منظمات ومؤسسات بالمنطقة المغاربية والاتحاد الأوروبي معنية أو عاملة في مجال الهجرة واللجوء.

كما سيشارك في الندوة، يضيف البلاغ، خبراء مختصون في المجال وباحثون جامعيون ومحامون وممثلو جمعيات المجتمع المدني والإعلام، مشيرا إلى أنه سيتم تناول موضوع اللقاء على ضوء جملة من المداخلات والعروض بالإضافة إلى تقديم تجارب دول من إفريقيا وأوروبا في مجال تدبير الهجرة.

وأضاف المصدر أنه سيتم أيضا تنظيم ورشات تهم "مساطر الاستقبال والمساعدة والاحتفاظ والإدماج"، و"الحماية الدولية والتشريع الخاص باللجوء والمجموعات الهشة"، و"العودة إلى البلد الأصلي وإعمال المقاربة الإقليمية في معالجة ظاهرة تدفق المهاجرين".

وذكر البلاغ بإصدار المجلس في شتنبر الماضي لتقرير حول الهجرة بالمغرب يحمل عنوان "الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب .. من أجل سياسة جديدة في مجال اللجوء والهجرة"، والذي دعا فيه بشكل خاص إلى "بلورة وتنفيذ سياسة عمومية فعلية في مجال الهجرة، ضامنة لحماية الحقوق ومرتكزة على التعاون الدولي وقائمة على إدماج المجتمع المدني"

http://www.watan24.net/b_%D8%B1%D8%BA%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%8A%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%AA%D8%AF%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D8%AA%D8%AF%D9%81%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%AA%D9%84%D8%B7%D8%A9_8373.html

المجلس الوطني لحقوق الانسان يحل بالجزائر للمشاركة في ندوة دولية

شارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ممثلا بأمينه العام، محمد الصبار، يومي 10 و11 دجنبر 2013 بالعاصمة الجزائرية، في ندوة دولية حول موضوع "تدبير تدفقات الهجرة المختلطة".

وتهدف هذه الندوة، المنظمة من طرف اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها بالجزائر والمجلس الإيطالي للاجئين واتحاد القانونيين الإيطاليين من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إلى إيجاد حلول ملموسة وفعالة ومستدامة لرفع تحدي تدبير تدفقات الهجرة من خلال تبني مقاربة جماعية، شاملة ومتوازنة.

وسيشهد هذا اللقاء مشاركة، ممثلين عن لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والعديد من المؤسسات الإفريقية لحقوق الإنسان وكذا ممثلين عن منظمات ومؤسسات بالمنطقة المغاربية والاتحاد الأوروبي معنية أو عاملة في مجال الهجرة واللجوء، فضلا عن خبراء مختصين في المجال وباحثين جامعيين ومحامين وممثلي جمعيات المجتمع المدني والإعلام.

وسيتم تناول موضوع اللقاء على ضوء جملة من المداخلات والعروض بالإضافة إلى تقديم تجارب دول من إفريقيا وأوربا في مجال تدبير الهجرة.

كما سيتم تنظيم ورشات تهم : مساطر الاستقبال والمساعدة والاحتفاظ والإدماج؛ الحماية الدولية والتشريع الخاص باللجوء والمجموعات الهشة؛ العودة إلى البلد الأصلي وإعمال المقاربة الإقليمية في معالجة ظاهرة تدفق المهاجرين.

يذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أصدر في شتنبر 2013 تقريرا حول الهجرة بالمغرب يحمل عنوان "الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب : من أجل سياسة جديدة في مجال اللجوء والهجرة"، دعا فيه بشكل خاص إلى"بلورة وتنفيذ سياسة عمومية فعلية في مجال الهجرة، ضامنة لحماية الحقوق ومرتكزة على التعاون الدولي وقائمة على إدماج المجتمع المدني".

http://maarifpress.com/news4824.html

إرهابيون وإعلاميون يختارون زيارة وفد أممي حقوقي لتشويه صورة المغرب

هناك عناصر تختار الوقت بدقة لشن حملة أكاذيب وادعاءات لتشويه صورة المغرب، ويستعمل هؤلاء أساليب الدعاية الكاذبة واختلاق المزاعم ويساندهم في ذلك صحفيون يعملون في وسائل إعلام مغرضة، وعلى رأس هؤلاء العناصر المحكومة في قضايا الإرهاب.

في الآونة الأخيرة زعم عبد الصمد بطار، المحكوم في قضية تفجير مقهى أركانة، أنه تعرض للتخدير من قبل عناصر في المخابرات، وذلك بموازاة زيارة وفد من خمسة مقررين أمميين للمغرب من أجل الاستعلام حول موضوع "الاعتقالات التعسفية المفترضة". والمغرب لم يعد له مشكل مع زيارة أي مهتم بحقوق الإنسان، فالمغرب انخرط منذ مدة في تطوير منظومته الحقوقية وأصبحت حقوق الإنسان تحتل مرتبة الأولوية في الوثيقة الدستورية، ووضع لها المشرع مؤسسات لحمايتها من أي شطط، وليس للمغرب ما يخفيه عن أي منظمة. وكان محمد الصبار، الكاتب العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، قد رفع أخيرا تحديا في وجه الجمعيات والأحزاب من أجل إثبات أن "هناك اختطافات واختفاءات قسرية في المغرب".

وبمجرد الإعلان عن زيارة الوفد المذكور شرعت الآلة الإعلامية الجهنمية مدعومة ببعض الإرهابيين في نشر الادعاءات. وتولى هذه المهمة عبد الصمد بطار وفي هذا الصدد نفت مصالح الأمن الإقليمي بآسفي بشكل قاطع خبرا لأحد المواقع الالكترونية (تداولته مواقع أخرى) يفيد بأن السجين عبد الصمد بطار "تم نقله إلى مستشفى محمد الخامس بآسفي بعد تدهور حالته الصحية وأنه تم حقنه من قبل أحد أفراد المخابرات بمعاونة من رجال أمن في داخل قسم الإنعاش".

وقالت مصالح الأمن الإقليمي بآسفي إنها "تنفي نفيا قاطعا صحة الخبر الذي نقله الموقع الإلكتروني وتكذب ادعاءه جملة وتفصيلا".

وأكدت في نفس الوقت أن دورها، في حالة السجين عبد الصمد بطار والحالات المشابهة لها، "يتمثل في حراسة المرافق الصحية التي يتواجد بها المعني بالأمر كما ينص على ذلك القانون الجاري به العمل، والذي يمنع عناصر الأمن من ولوج غرف الاستشفاء الخاصة بالسجناء المرضى أو الاحتكاك بهم أو الاتصال معهم". وفي سياق متصل أكدت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج أن ادعاءات عائلة السجين بطار عبد الصمد، الذي يوجد حاليا بالمستشفى الجامعي ابن طفيل بمراكش، المتعلقة بكون المعني بالأمر "تم حقنه بحقنة من قبل أحد أفراد المخابرات بمعاونة من رجال أمن بداخل قسم الإنعاش" لا أساس لها من الصحة.

وأوضحت المندوبية أن ادعاء عائلة السجين بطار، المحكوم بمقتضى قانون مكافحة الإرهاب بكون المعني بالأمر "تم حقنه بحقنة من قبل أحد أفراد المخابرات بمعاونة من رجال أمن بداخل قسم الإنعاش"، هو "افتراء وادعاء لا أساس له من الصحة، حيث أن السجين المذكور يوجد حاليا بغرفة انفرادية بالمستشفى تحت رعاية أطباء المستشفى وبتنسيق مع طبيب المؤسسة السجنية". وخلصت المندوبية إلى أن ادعاءات عائلة السجين بطار عبد الصمد "تهدف إلى خلق البلبلة على مستوى الرأي العام الوطني والدولي في ظروف تتزامن مع زيارة فريق العمل حول الاعتقال التعسفي التابع للأمم المتحدة" للمملكة. وقالت المندوبية، في هذا الصدد، إنها "تدفع عنها وعن أي جهة حكومية أو إدارية أي مسؤولية، إذ يتحمل المعني بالأمر وأسرته وكل من يسانده مسؤولية تصرفاته".

وذكرت المندوبية، في توضيحها، بأن السجين بطار والمدان بعشر سنوات سجنا نافذا، امتنع منذ تاريخ 11 نونبر الماضي عن تناول الطعام لأسباب قضائية مطالبا بالإفراج الفوري عنه، وقد ظل مصرا على التمادي في هذه الوضعية رغم المحاولات المبذولة معه من أجل إقناعه بالعدول عن موقفه حفاظا على صحته. وأضافت أنه في إطار تتبع حالته الصحية، تم نقل السجين المعني تحت إشراف طبيب المؤسسة إلى مستشفى محمد الخامس بآسفي، ومنه إلى المستشفى الجامعي ابن طفيل بمراكش، حيث تم الاحتفاظ به للضرورة الطبية.

وأشارت إلى أن السجين بطار استفاد منذ اعتقاله من 41 فحصا طبيا داخل المؤسسة السجنية ومن 14 فحصا بالمستشفى العمومي، وهو ما يؤكد قيام المندوبية بواجبها الذي يفرضه القانون.

ويذكر أن سلفيا آخر اسمه بوشتى الشارف ادعى أنه تعرض للتعذيب باستعمال القنينة وأنه أصيب بتقرحات ومعاناة في دبره وبعد عرضه على الطبيب الشرعي تبين أن ما ذكره مجرد مزاعم وأكاذيب كان الغرض منها التشويش على زيارة خوان مانديس الموفد الأممي حول التعذيب.

فإذا كان البطار صادقا فيما يدعي فليطالب بالخبرة الطبية المحايدة والمزدوجة حتى يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود.

http://www.telexpresse.com/%D8%AA%D9%84%D9%83%D8%B3%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B3/%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1%20%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/21806/%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D9%88%D9%86%20%D9%88%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%88%D9%86%20%D9%8A%D8%AE%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%88%D9%86%20%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D9%88%D9%81%D8%AF%20%D8%A3%D9%85%D9%85%D9%8A%20%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%20%D9%84%D8%AA%D8%B4%D9%88%D9%8A%D9%87%20%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8.html

المغرب يشارك في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بالبرازيل

يشارك المغرب، ابتداء من اليوم الثلاثاء، في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي تنظمه سكرتارية حقوق الإنسان لدى رئاسة دولة البرازيل.

وأوضح بلاغ للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان أنه بالنظر لأهمية هذا اللقاء الذي يعد مناسبة للحوار حول قضايا حقوق الإنسان بين مختلف الفاعلين المعنيين، حكوميين وغير حكوميين وأكاديميين، عملت المندوبية على تنسيق وتأمين مشاركة وطنية واسعة التمثيلية ووازنة في هذا الملتقى الذي يعرف حضور حوالي 3000 مشارك.

وأضاف البلاغ أن الوفد المغربي يضم 38 شخصا يمثلون، إلى جانب برلمانيين وقطاعات حكومية، المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وممثلين عن جمعيات غير حكومية عاملة في مجال حقوق الإنسان ونقابيين وجامعيين وناشطين حقوقيين وشخصيات وطنية.

ويشارك في فعاليات هذا المنتدى أيضا المجلس الوطني لحقوق الإنسان من خلال إقامة رواق يعرض فيه عددا من إصداراته المتعلقة بالنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها بالمغرب تشمل تقارير سنوية وموضوعاتية ومذكرات وآراء استشارية ودراسات ووثائق مرجعية ومؤلفات، كما سيلقى الرئيس السابق للمجلس السيد أحمد حرزني مداخلة خلال الجلسة العامة الأولى المنعقدة حول موضوع "حقوق الإنسان عنوان كفاح الشعوب".

وتعرف أشغال هذا المنتدى تنظيم ثلاث ورشات كبرى حول مواضيع من قبيل العدالة الانتقالية وعالمية حقوق الإنسان وعرضانيتها.

http://insafpress.com/insafpress/129-newsflash/19654-2013-12-10-17-21-20.html

مذكرة لمجلس اليزمي حول الترخيص للجمعيات

كشف مصدر مطلع أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يضع اللمسات الأخيرة على مذكرة جديدة حول تدبير شؤون الجمعيات، في الوقت الذي يجري فيه وزيران في الحكومة، هما الحبيب الشوباني ومحمد أوزين، حوارات وطنية واسعة حول هذا المجال.

المصدر نفسه قال إن المذكرة ستُنشر قريبا، وتتطرّق إلى المواضيع الحساسة المتعلقة بالجمعيات، وعلى رأسها موضوع الاعتراف القانوني ببعض الجمعيات التي ترفض السلطات العمومية منحها الوصل القانوني.
المذكرة، وعلى غرار نظيراتها المتعلقة بالمحكمة الدستورية والقضاء العسكري، تتضمن توصيات جريئة تطالب السلطات بالكف عن الممارسات التي تخرق القانون، والتقيّد بالمساطر الموضوعة للاعتراف بالجمعيات أو الطعن في شرعيتها.

http://www.journalrif.com/news/5490-%D9%85%D8%B0%D9%83%D8%B1%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%AE%D9%8A%D8%B5-%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA.html

الإنجازات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان تعزز موقعه ك نموذج استثنائي

دشن المغرب بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، منذ أزيد من عقدين ، مسلسلا هادئا من الإصلاحات المطردة نحو مجتمع ديمقراطي حداثي يكرم فيه الإنسان، وهو يتمتع بكل مقومات المواطنة.

وهكذا انخرطت المملكة، مبكرا في إرساء فضاء للحريات واحترام حقوق الإنسان وفق منهج خاص ووتيرة ملائمة ، تأخذ في الاعتبار ثوابته وخياراته الاستراتيجية وخصوصياته.

وقد مكنت النجاحات التي أحرزها المغرب في مجال النهوض بحقوق الإنسان، من أن ينتخب في نونبر الماضي، لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، للمرة الثانية على التوالي، كما عززت مكانته كنموذج استثنائي وكقطب للاستقرار والتنمية والتسامح في المنطقة .

لقد انطلق مسلسل الإصلاحات في بدابة سنة 2000 ، خصوصا بعد ترسيخ المفهوم الجديد للسلطة وإصلاح مدونة الأسرة والاعتراف بالتعددية الثقافية في الخطاب الملكي بأجدير وإحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والعمل الذي قامت به هيئة الإنصاف والمصالحة.

ويرى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد ادريس اليزمي أن الأمر يتعلق بثلاث إشكاليات رئيسية ، هي المساواة والتعددية والحقوق السياسية والمدنية.وقد تم تدشين موجة جديدة من الإصلاحات لا تقل أهمية عن الأولى قبل ما يسمى ب"الربيع العربي"، وذلك بإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005 ، وأشغال اللجنة الاستشارية حول الجهوية التي أنجزت تقريرها.

وأكد اليزمي، في حديث خص به وكالة المغرب العربي للأنباء بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، أن النهوض بوضعية الفئات الأكثر هشاشة وتوزيع السلطة تعد " مسائل مركزية " ضمن هذا المجهود طويل الأمد.

وأوضح اليزمي أن المغرب عرف أيضا طوال النصف الأول من سنة 2011 سلسلة من المحطات الهامة مع تنصيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومؤسسة الوسيط، التي كانت تعرف من قبل بديوان المظالم ، وكذا المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى إحداث المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، التي تعد هيئة للتنسيق على المستوى التنفيذي في مجال حقوق الإنسان.

وفي نفس السنة دائما، استقبل جلالة الملك السيدين عبد السلام أبو درار وعبد العالي بنعمور، على التوالي رئيس الهيئة المركزية لمحاربة الرشوة ورئيس مجلس المنافسة، في الوقت الذي تم فيه التصديق على طلب الهيئتين بضرورة تنفيذ قرارتهما. وقد رسخت المراجعة الدستورية في ما بعد مجموع هذه الأوراش في القانون الأساسي للمملكة.

وقد أتت هذه الإصلاحات ،على المدى البعيد، أكلها ، من خلال اعتراف دولي، خصوصا عبر الوضع المتقدم الذي منحه الاتحاد الأوروبي للمغرب الذي أصبح كذلك في سنة 2011 شريكا من أجل الديمقراطية للجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي، في أفق إدخال المقتضيات الهامة في مجال حقوق الإنسان للمجلس، ضمن القانون المغربي.

وأشار اليزمي إلى أن هذا المجهود المتواصل، الذي يشكل خصوصية المغرب، يتم عبر حوار وطني متعدد، مذكرا بأن اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور تلقت، خلال الإصلاح الدستوري، أكثر من 200 مذكرة من جميع الأحزاب السياسية والنقابات وفعاليات المجتمع المدني. كما كان هذا الحوار الوطني بارزا خلال المشاورات المتعلقة بإصلاح قطاعي العدالة والإعلام.

ولاحظ أن هذه القدرة الوطنية على الحوار والمواجهة السلمية لوجهات النظر قبل وضع الإصلاحات المتفق عليها حيز التنفيذ، وهو الأمر الذي حدث قبل الربيع العربي، تشكل أحد العناصر الأساسية للاستقرار والتقدم.

وقد استطاع المغرب أن يواصل، في منطقة تحفل بالاضطرابات، السير على نهج الديمقراطية ودولة القانون، عبر إصلاحات مهمة، خصوصا في مجال حقوق الإنسان. وقد مكن هذا المجهود الذي بذلته المملكة من انتخابها، في نونبر الماضي، عضوا، داخل مجلس حقوق الإنسان للمرة الثانية على التوالي (بعد انتخابها في 2011) في لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وبمجلس المنظمة البحرية الدولية وبالمجلس التنفيذي لليونيسكو.

إن انتخاب المملكة لعضوية هذه الهيئات الأممية يشكل اعترافا وعلامة ثقة استثنائية في الجهود ذات المصداقية التي بذلها ويبذلها المغرب، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، ومساهمته البناءة في النهوض بقيم السلام والديمقراطية والتنمية البشرية.

http://www.almaghribia.ma/News/Article.asp?idr=7&id=176031

الدولة لم تحسم بعد في تصورها لحقوق الانسان وتفتقد للجرأة في صياغة قوانين تخلصنا من هذا التذبذب في الآراء ونجد لأنفسنا موقعا لا نغيره أبدا

في اليوم العالمي لحقوق الانسان ينقسم المغاربة كل عام الى ثلاث فرق:
فرقة العياشة والعام زين التي تطبل لانجازات الدولة في هذا المجال ولكرم الملك الذي منح شعبه حريات اكثر مما يستحق وان بفضله وبفضل تنازلاته التي مافتئ يقدمها ،حفظ الله بلدنا من الفتنة و متعه بالاستقرار..
فرقة العقلانيين وينتمي جلهم للزمن السبعيني الذي شهد قمعا شديدا، يتحدث رواد هذه الفرقة عن المكتسبات التي حققها المغرب في مجال حقوق الانسان والتي ما كانت لتتحقق لولا نضالاتهم البطولية وتضحياتهم..فرقة تفتخر بتجربة الانصاف والمصالحة وتعتبرها نموذجا في العدالة الانتقالية، لكنهم و بالمقابل يقرون بوجود اختلالات و تراجعات تستلزم مزيدا من النضال السلمي للتصدي لها وضمان عدم تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان..
ثم فرقة المتشائمين حتى لا اقول العدميين هؤلاء يعتبرون ان لاشيء تحقق و يتكلمون عن مختطفين و معتقلين و تعذيب بسجون الاستبداد وان النظام القائم اللاشعبي اللاوطني اللاديموقراطي يجثم على جسد المغاربة و يكتم انفاسهم وكل ما قد يبدو للبعض من حريات للراي والتعبير ما هو الا ماكياج لتحسين صورته في الخارج وضمان استمرار الدول العظمى في دعمه ماديا..
أجد لنفسي موقعا داخل هذه الفرق الثلاث، فالمتتبع لحال حقوق الانسان مؤخرا سيخلص لنتيجة واحدة: عدم وضوح سياسة الدولة في هذا المجال ومزاجيتها في التعاطي مع الحريات..
جولة سريعة في الشوارع او على صحفات الفايسبوك و ما تحويه من منشورات تنتقد اعلى سلطات البلاد قد تصل احيانا حد السب و القذف، تعطي الانطباع ان هامش الحريات لا حدود له حتى ان البعض يسيء استعمالها و لا يستحقها وهو ما يضعنا الى جانب المطبلين والمهللين لوضعية حقوق الانسان هنا..
تموقع لا نستمر فيه كثيرا وسرعان ما نجد انفسنا في الضفة الاخرى..ضفة التباكي ،موقف له ما يبرره طبعا، مناظر الزرواطة التي ووجه بها المحتجون على العفو الملكي، اعتقال مراهقي الناظور ، التنكيل بالاساتذة المجازين و مصادرة حقهم في الاحتجاج والتظاهر السلميين..هذا التموقع ايضا لا يدوم طويلا، فتراجع الملك عن قرار العفو وتبرئة مراهقي الناظور ودسترة المجلس الوطني لحقوق الانسان..كلها اشياء تجعلنا نتبنى موقف فرقة من يمسكون العصا من الوسط ويتحدثون عن ايجابيات وسلبيات تدبير ملف حقوق الانسان..
هذه المعطيات الواقعية والملموسة تدل على ان الدولة لم تحسم بعد في تصورها لحقوق الانسان وتفتقد للجرأة لصياغة قوانين تخلصنا من هذا التذبذب في الاراء ونجد لانفسنا موقعا لا نغيره ابدا..

http://www.allpress.pro/preface/166523

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان طانطان–كلميم تخلد اليوم العالمي لحقوق الإنسان

في ذكرى اليوم العالمي لحقوق الإنسان، تنظم اللجنة الجهوية طانطان – كلميم عدة أنشطة بشراكة مع مختلف الفاعلين الجمعويين والتربويين بمجال الاختصاص الترابي للجهة وذلك ما بين 10 و26 دجنبر 2013. وفي هذا الإطار سيتم تنظيم لقاءات تواصلية مع جمعيات، تأطير أنشطة حقوقية بالمؤسسات التعليمية، تنظيم موائد مستديرة حول حقوق الإنسان ودورات تكوينية في المجال.

هكذا سيتم تنظيم لقاء تواصلي مع أعضاء مكتب جمعية أساتذة الفلسفة يوم 10 دجنبر 2013 بمقر اللجنة وعرض حول حقوق الإنسان بثانوية " اكيسل" الإعدادية باكيسل جماعة أباينو كلميم(11 دجنبر 2013) وتأطير ورشة حقوقية لفائدة تلاميذ وأطر الثانوية التأهيلية "وادي الصفا" في موضوع الحقوق البيئية بمدينة آسا (13 دجنبر 2013) وتنظيم مائدة مستديرة بشراكة مع جمعية النهضة ايت باعمران تحت عنوان " منظومة القيم الحقوقية في الوسط المدرسي " بمقر اللجنة (14 دجنبر 2013).

كما تشمل هذه الأنشطة تنظيم نشاط حقوقي تحت عنوان "حفظ الذاكرة الجماعية آلية لتعزيز احترام حقوق الانسان" بشراكة مع جمعية السلام للتنمية والتضامن بمدينة طانطان (15 دجنبر 2013) وتنظيم دورة تكوينية لفائدة أعضاء جمعية أساتذة مادة الفلسفة بكلميم حول الأسس المرجعية لحقوق الإنسان والتعريف بمهام واختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية بمقر اللجنة (21 دجنبر 2013) وتنظيم دورة تكوينية لفائدة منسقي الأندية التربوية بكل من مدن كلميم، سيدي افني وبويزكارن حول "تقنيات التنشيط التشاركي" (25 دجنبر 2013) و تنظيم دورة تكوينية في نفس الموضوع لفائدة منسقي الأندية التربوية بمدينة آسا (26 دجنبر 2013).

http://zoompresse.com/news3438.html

مذكرة لمجلس اليزمي حول الترخيص للجمعيات

كشف مصدر مطلع أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يضع اللمسات الأخيرة على مذكرة جديدة حول تدبير شؤون الجمعيات، في الوقت الذي يجري فيه وزيران في الحكومة، هما الحبيب الشوباني ومحمد أوزين، حوارات وطنية واسعة حول هذا المجال.

المصدر نفسه قال إن المذكرة ستُنشر قريبا، وتتطرّق إلى المواضيع الحساسة المتعلقة بالجمعيات، وعلى رأسها موضوع الاعتراف القانوني ببعض الجمعيات التي ترفض السلطات العمومية منحها الوصل القانوني.

المذكرة، وعلى غرار نظيراتها المتعلقة بالمحكمة الدستورية والقضاء العسكري، تتضمن توصيات جريئة تطالب السلطات بالكف عن الممارسات التي تخرق القانون، والتقيّد بالمساطر الموضوعة للاعتراف بالجمعيات أو الطعن في شرعيتها.

http://www.alyaoum24.com/akhbar/%D9%85%D8%B0%D9%83%D8%B1%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%AE%D9%8A%D8%B5-%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA/5421#.Uqg77fRdW_s

إدريس اليزمي * :

5573

هناك مؤشرات إيجابية حول تطور الوضع الحقوقي في المغرب

حاورته: حنان النبلي

□ هل يمكن القول إن تقارير فريق العمل الأممي الذي يزور المغرب سيكون لها تأثير على الوضع الحقوقي في المغرب، خاصة أن هذا الأخير انتخب عضوا في مجلس حقوق الإنسان؟

●● هناك تعامل حقيقي في المغرب مع فريق العمل الأممي المكلف بالبحث في الاعتقال التعسفي، خاصة في ما يتعلق بتنفيذ التوصيات الأخيرة الواردة في تقرير الأمم المتحدة ومجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي، هناك مقرران خاصان حول التعذيب وهناك آليات الاستعراض الدولي الشامل الذي خضع له المغرب، هناك كذلك مخطط عالمي بشراكة مع كل الوزارات لتسويق هذه التوصيات بصفة منسجمة، وقد كان هناك لقاء منذ أسبوعين مع المندوب الوزاري والمقرر الخاص حول مناهضة التعذيب ناقش مدى تفعيل توصياته كاملة. إن تفعيل هذا المخطط لا يكون ناجعا من وجهة نظري إلا بتوفر الإرادة لتنفيذ التوصيات وهذه تبقى مسؤولية القطاعات التي وجهت لها على اختلاف شكلها.

□ ما هي المحطات المقبلة للوفد الأممي؟

●● فريق العمل الأممي المكلف بالبحث في الاعتقال التعسفي سيزور عددا من المؤسسات السجنية، ومراكز التحقيق بعدة مدن، وكان ضمن أولى برامج الزيارة لقاء مع المندوب الوزاري لحقوق الإنسان محجوب الهيبة، كما التقى وزير العدل والحريات مصطفى الرميد، وكذا مدير مديرية الشؤون الجنائية والعفو، واستقبلته شخصيا خلال ثلاث ساعات أول أمس، كذلك سيلتقي مع اللجان الجهوية للمجلس الوطني في طنجة والدار البيضاء والعيون، وسيزور المؤسسات السجنية في هذه المدن ويقدم تقريرا شاملا في نهاية جولته. طبعا انتخاب المغرب عضوا في مجلس حقوق الإنسان هو اعتراف بمجهوده في تطوير الوضع الحقوقي بالمغرب، استنادا إلى مؤشرات وطنية ودولية.

□ ما هو تقييمكم للوضع الحقوقي في المغرب؟

●● هنالك مؤشرات إيجابية جدا في المغرب في ما يتعلق بالوضع الحقوقي خلال الشهور الأخيرة من هذه السنة، إذ نجد سياسة جديدة وريادية ومجتمعا مدنيا حيا، والمؤشر الأخير هو تكريم الأستاذة خديجة الرياضي من طرف الأمم المتحدة، كذلك مؤسسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان برهنت على ديناميتها في التطرق إلى عدة إشكاليات كانت تشكل بالأمس القريب طابوهات يصعب الاقتراب منها، ولكن في الوقت نفسه هذا الصعود النسبي على مستوى تطبيق توصيات الأمم المتحدة يقابله في الجهة الأخرى تعثر في مبادين أخرى، ونضرب لذلك مثالا بمشروع قانون العاملات المنزليات الذي لم تتم استشارة المجلس بخصوصه، المناصفة كهدف له قيمة دستورية بينما نسبة النشاط الاقتصادي للنساء لا تتعدى 25 في المائة ومعدل نشاط الرجال 75 في المائة، الفئات في وضعية إعاقة مازالوا ينتظرون سياسة حقيقية ومقاربة حقوقية وليس إنسانية وطبية، وخلاصة القول إن هناك أوراشا إصلاحية وتحديات أيضا.

* رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

حقوق الإنسان في المغرب
كما تقدمها التقارير
الرسمية

صحيفة
الناس
المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

محمد الفازي

55/14

خلد المغرب، كسائر بلدان المعمور، اليوم العالمي لحقوق الإنسان، الذي يتزامن مع عاشر دجنبر من كل سنة، وهي مناسبة لتقييم وضعية بلادنا في مجال حقوق الإنسان من خلال تقارير أصدرتها مؤسسات تعنى بالمجال، دولية ومحلية، حكومية أو غير حكومية.

أولى المغرب، منذ مطلع الألفية الثالثة، اهتماما ملحوظا لمجال حقوق الإنسان، بدءا بمحاولات تصفية انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت إبان «سنوات الرصاص»، التي عانى خلالها المغاربة من ويلات الظلم والقهر ومن قسوة صقيع الزنازن شتاء ومن قيظها صيفا.

وفي هذا السياق، تم تأسيس مؤسسات عمومية تشتغل في هذا المجال، إضافة إلى السماح لمنظمات غير حكومية، وطنية ودولية، برصد حالة حقوق الإنسان في بلادنا، عكس ما هو معمول به في مجموعة من الدول المحيطة بنا. ولا شك أن الكثير منا يتساءلون حول جدوى تأسيس مؤسسات تابعة للدولة إذا كانت هي نفسها «لا تحترم حقوق الأفراد والجماعات»، وهنا تثار مسألة استقلاليتها ومصداقيتها أمام الرأي العام الوطني والدولي.

ولا شك أن أصابع الاتهام والعديد من التساؤلات توجه للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حاليا، المجلس الاستشاري سابقا، الذي تم إنشاؤه «في ظل التحول السياسي الذي شهده المغرب سنة 1990، ليكون إحدى المؤسسات الرئيسية المساهمة في عملية الانتقال الديمقراطي في المملكة، خاصة في مجال تسوية ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بعد إعادة تنظيمه سنة 2002»، باعتباره المؤسسة الرسمية التي تعمل في هذا المجال «لحماية حقوق الإنسان والحريات بالمغرب».

في هذا الإطار، اختارت «صحيفة الناس» استعراض بعض التقارير التي اشتغل عليها المجلس، ليس دفاعا عنه، إنما لإبراز بعض ما أنجزه باعتباره مؤسسة عمومية يحق لكل مواطن تقييم عملها، ومن منطلق «إعطاء كل ذي حق حقه». وستكتفي الجريدة بعرض بعض التقارير التي أنجزتها المؤسسة ولكم حق التقييم.

المغرب بلد استقبال

هذه هي المرة الأولى التي يطرح فيها موضوع الهجرة واللجوء داخل المغرب الرسمي بجرأة. ظهر ذلك من خلال التقرير الذي رفعه المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى الملك حول وضعية المهاجرين واللاجئين في المغرب، والذي جاء محملا بخلاصات «صادمة»، ظلت إلى وقت قريب تردد على لسان ناشطين حقوقيين وفاعلين مدنيين «مستقلين».

وأعتبر التقرير، الذي أنجزه المجلس في منتصف هذه السنة، أن المغرب صار -بدوره- أرضا للجوء والاستقرار الدائم للمهاجرين، وأصبح يستضيف عددا من المهاجرين بصفة قانونية، من دول الشمال أو الجنوب، الذين يقصدونه للعمل، وآخرين قطعوا آلاف الكيلومترات ليصلوا إلى المغرب كنقطة عبور قد تستمر لعقود دون أن تتحقق.. أو للهجرة غير القانونية، إضافة إلى عدد كبير من الطلبة الأجانب الذين وجدوا في بلادنا أرضا للتحصيل العلمي.

هذا الواقع، الذي يشكل عامل غنى بالنسبة إلى المغرب، يختفي وراء الصورة النمطية المختزلة والمتداولة إعلاميا بشكل واسع للمهاجر، الذي ما يعيش على إحسان الآخرين، أو مجموعات المهاجرين الذين يحاولون اختراق سياج سبتة ومليلية المحتلتين.

في هذا الصدد، جاء في التقرير «وافقت تشديد مراقبة الحدود حملات منتظمة لمراقبة الهوية وإيقاف المهاجرين في مختلف المراكز الحضرية أو في الغابات المحيطة بسبتة ومليلية، تلتها عمليات ترحيل صوب الحدود الجزائرية أو الموريتانية. لقد خلفت هذه الحملات العديد من حالات انتهاك حقوق المهاجرين في وضعية غير نظامية، توقيف اللاجئين، العنف وسوء المعاملة والترحيل دون حكم قضائي.. يضاف إليها العنف الممارس على هذه الفئة من قبل المتحرفين والمتاجرين في البشر، فضلا على أشكال العنف التي يعاني منها المهاجرون طوال رحلة الهجرة، والتي تطالهم أحيانا حتى قبل دخولهم التراب الوطني».

ويضيف التقرير ذاته، الذي جاء عقب تطورات شهدها ملف المهاجرين الأفارقة على وجه الخصوص، أن حق السلطات المغربية في مراقبة دخول الأجانب للبلد والإقامة فيه وواجبها المتعلق بمكافحة الاتجار في الأشخاص «يجب أن يتم في إطار مراعاة المقتضيات الدستورية في مجال حقوق الإنسان وحقوق الأجانب وكذا الالتزامات الدولية للمغرب، التي كرّستها مصادقته على مجموع القوانين الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان».

من هذا المنطلق، دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان السلطات العمومية ومجموع الفاعلين الاجتماعيين والبلدان الشريكة للمغرب إلى أخذ الواقع والمستجدات التي يشهدها العالم بعين الاعتبار والعمل بشكل مشترك من أجل بلورة وتنفيذ سياسة عمومية فعلية في مجال الهجرة، ضامنة لحماية الحقوق ومرتكزة على التعاون الدولي وقائمة على إدماج المجتمع المدني.

واعتبر المجلس أن بلورة وتنفيذ سياسة عمومية فعلية في مجال الهجرة يجب أن تنتظم -على الأقل- حول أربعة مكونات، يتعلق أولها بوضعية اللاجئين وطالبي اللجوء، ويهمّ ثانيها الأجانب الموجودين في وضعية إدارية غير قانونية، فيما يتعلق الثالث بمكافحة الاتجار في الأشخاص، أما المكون الرابع فيهمّ الأجانب في وضعية نظامية.

ودعا التقرير البرلمان، باعتباره المصدر الوحيد للمصادقة على القوانين، إلى التفاعل السريع والفعلي مع المشاريع المحالة عليه من لدن الحكومة وكذا إلى الإسراع بالنظر في مقترحات قوانين قدّمتها فرق برلمانية بخصوص مناهضة التمييز ومكافحة الاتجار بالأشخاص. كما طالب التقرير وسائل الإعلام بتجنب نشر أي خطاب يحث على عدم التسامح والعنف والحقد وكراهية الأجانب والعنصرية ومعاداة السامية والتمييز إزاء الأجانب واعتماد معالجة صحافية وتحليلات متوازنة لظاهرة الهجرة، مع التركيز أيضا على جوانبها الإيجابية ومحاربة الصور النمطية حول الهجرة والمساهمة بشكل فعّال في تحسيس الساكنة حول العنصرية وكراهية الأجانب.

أما بالنسبة إلى المنظمات النقابية فقد حثّ المجلس على الأخذ بعين الاعتبار الوضع الهش للعمال المهاجرين وإدراج هذه الإشكالية في عملهم النقابي وتنظيم حملات تحسيسية لتشجيع انخراط العمال المهاجرين في النقابات ودعم المهاجرين في مساعيهم للبحث عن تسويات عادلة لنزاعات الشغل.

وقد دفع هذا التقرير المغرب إلى اعتماد سياسة جديدة في مجال الهجرة من خلال إعطاء عدد من الوافدين على المملكة حق اللجوء أو منحهم حق الإقامة لدائمة استجابة لتوصيات الملك الذي دعا، إثر صدور التقرير، إلى سنّ مجموعة من الإجراءات التي ستمكن المملكة من تدبير الملف بما يتطابق مع المعايير الدولية ويحترم التزاماته في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

الصحة العقلية للمغاربة وعلاقتها بحقوق الانسان..

جاء تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي أصدره سنة 2012، ليكشف لأول مرة في المغرب عن واقع «أسود» لوضعية الصحة العقلية في البلاد.

ويهدف التقرير، حسب مجلس اليزمي، إلى إبراز الروابط القوية القائمة بين الصحة العقلية وحقوق الإنسان في شموليتها، وتلازم الصحة العقلية والصحة الجسدية، وتحسيس المجتمع بارتفاع نسبة الأمراض العقلية وخطورة آثارها على المصاب والاقتصاد والمجتمع، وتسليط الضوء على الوضع الحالي في المراكز العلاجية.

وتطرّق التقرير لما تعيشه مراكز العلاج من الأمراض العقلية في المغرب من أوضاع وحقائق «قاتمة»، حيث كشف وجود بنايات قديمة وغير ملائمة، ووجود 1725 سريرا فقط في 27 مؤسسة صحية لعلاج الأمراض العقلية.

وأشار التقرير إلى أن التوزيع الجغرافي للمراكز العلاجية «غير متكافئ وغير متوازن»، وإلى أن البنايات المتوفرة غير كافية بالنظر إلى تزايد الإصابة بالأمراض العقلية في بلادنا، واصفا مراكز علاجية بأنها غير ملائمة تماما، مثل مركز مكناس وتطوان.

وقال التقرير ذاته إن التجهيزات في مراكز علاج الأمراض العقلية في البلاد تعاني من الخصاص من حيث وسائل السلامة وسيارات الإسعاف. كما أن المعازل التي يوضع فيها «المرضى عقليا» لا إنسانية وتفتقر إلى شروط السلامة.

وفي سياق آخر، أثار تقرير المجلس الانتباه إلى حالة مراكز الصحة العقلية في المغرب، التي تعاني من الاكتظاظ، مشيرا إلى أن الاستشفاء رهين بطبيعة المؤسسة وبما تتوفر عليه من وسائل وموارد وأن العلاجات تبقى عموما في حدود العلاجات الدنيا والتقليدية تقريبا في معظم المؤسسات، ذلك أن «الأجيال الجديدة من الأدوية غير متوفرة، وغالبا ما لا يجري احترام المعايير المتعلقة بحفظ الأدوية، فضلا على أن «الوجبات المقدمة للمرضى تظل غير كافية على العموم وغير متوازنة، ناهيك عن الاختلالات العديدة المسجّلة في مجال النظافة التي تمسّ بحق المرضى في إيواء يحفظ كرامتهم، علما أن جسور إعادة الإدماج شبه منعدمة، ما يحكم أحيانا على مسلسل العلاج بالفشل».

التعذيب في سجون المملكة

في منحى الجراة التي طبعت تقارير المؤسسة الرسمية التي «تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان في بلادنا» رسم مجلس إدريس اليزمي، في تقرير عرضه في نهاية شهر أكتوبر سنة 2012 في ندوة صحافية، صورة قاتمة لأوضاع السجون في المغرب وسجّل استمرار ترجيح إعمال السياسة الأمنية على حساب أمن وأمان السّجناء، إضافة إلى سوء معاملة السجناء واتخاذ تدابير تأديبية دون احترام مبدأ التدرج وتناسب الفعل مع درجة العقوبة.

وأشار تقرير المجلس إلى استمرار مجموعة من التجاوزات داخل السجون من طرف بعض موظفي المؤسسات السجنية في حق النزلاء، وهو ما يشكل خرقا للقوانين المنظمة للمؤسسات السجنية ولكل الصكوك الدولية ذات الصلة، التي تصنفها كضروب للمعاملة القاسية أو المهينة أو اللاإنسانية.

ومن أهمّ التجاوزات التي سجلها المجلس «الضرب بالعصا والتعليق بواسطة الأصفاد في أبواب الزنازن لمدة طويلة واستعمال الفلقة وغرز الإبر والصّفع والكي والضرب بالأرجل والتجريد من الملابس على مرأى من السجناء. فضلا عن السب والشتم واستعمال عبارات تحط بالكرامة الإنسانية للسجين والسجينة».

وقد سجلت هذه التجاوزات في أغلب السجون التي تمت زيارتها، مع اختلاف حدتها من سجن إلى آخر، كما وقف التقرير على «استمرار تعريض السجناء والسجينات لسوء المعاملة من طرف بعض أطر وموظفي المندوبية، من ضعف إعمال وسائل البحث والتحرّي في الشكايات ذات الصلة التي يتقدم بها السجناء في مواجهة بعض الموظفين.

وأكد التقرير وجود «الغلو في استعمال السلطة التقديرية» في تفسير أفعال وتصرّفات السجناء وتكييفها على أساس أنها تهدد أمن المؤسسة، مما يؤدي إلى حرمانهم من بعض الحقوق كـ«إدخال بعض المواد الغذائية أو إلى إتلافها واتباع سياسة العقاب الجماعي في حالة وقوع تظلمات جماعية أو تمرّدات في السجون واستمرار وجود أماكن للتعذيب السجناء في بعض المؤسسات السجنية، والتعسف في استعمال التّرحيل الإداري كوسيلة للتأديب في مواجهة المعتقلين (خاصة معتقلو السلفية الجهادية)».

وأشار التقرير إلى «عدم احترام التدرّج في إنزال العقوبة التأديبية احتراما لمبدأ تناسب المخالفة مع نوع الإجراء التأديبي، ووضع السجناء في الزنازن التأديبية مباشرة، مع تطبيق أقصى مدة في حق البعض منهم، وضعف تفعيل آليات الرقابة والتفتيش من أجل القضاء على مظاهر الفساد التي تعرفها بعض المؤسسات بتفاوت درجاتها، وغياب مقاربة إدماجية في التعاطي مع الخدمات وبرامج التربية والتكوين»، وفق التقرير نفسه.

«طفولة في خطر»

أفاد تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول مراكز حماية الطفولة أن إيداع الأطفال في هذه المراكز غير ملائم لقواعد ومعايير اتفاقية حقوق الطفل والمبادئ

> من أهمّ التجاوزات التي سجلها المجلس «الضرب بالعصا والتعليق بواسطة الأصفاد في أبواب الزّنازن لمدة طويلة واستعمال الفلقة وغرز الإبر والصّفع والكي والضرب بالأرجل والتجريد من الملابس على مرأى من السجناء

> التنفيذ الفعلي للقوانين يعاني من عدة اختلالات بسبب نقص القدرات والإشراف، وهو ما يؤدي إلى زيادة حالات إيداع الأطفال في مراكز الحماية، وفي أحيان متعددة يكون هذا الإيداع غيرَ مبرّر ومخالف للمصلحة الفضلى للطفل

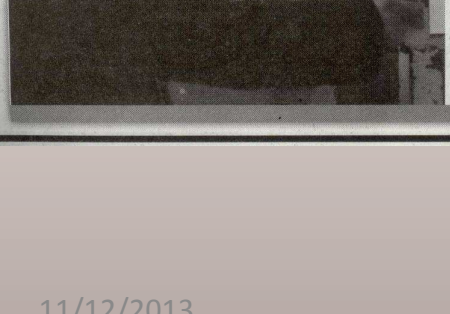

اعتراف لفائدة المجلس.. وممن!

في خطوة اعتبرها البعض الأولى من نوعها، أشادت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وهي منظمة وطنية غير حكومية، بما تضمّنه تقرير صادر عن المجلس حول أوضاع السجون.. وسجلت الجمعية «أهمية التقرير، سواء من حيث صدوره عن مؤسسة دستورية كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، أو من حيث الحقائق التي حملها، والتي ما فتئت تقارير المنظمات غير الحكومية، المغربية والدولية، تتعرض لها وتنبّه إليها، وضمنها تقارير الجمعية المغربية لحقوق الانسان منذ أكثر من عقدين من الزمان، أو من حيث التوصيات التي حملها، والتي بلغت 100 توصية».

ولم تمنع إشادة الجمعية بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان من مطالبته بمتابعة تفعيل التوصيات التي تضمّنها تقريره حول السجون، «حتى لا يكون مصيرها الأهمال أو التباطؤ في التنفيذ، كما جرى للعديد من التوصيات الصادرة عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان».

هذه، إذن، بعض التقارير التي أصدرها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، التي ساهمت بشكل أو بآخر في رفع الظلم عن البعض، فيما تنتظر توصيات أخرى تفعيلها وإخراجها من رفوف المؤسّسة، التي ما زال المغاربة ينتظرون منها المزيد من التقارير لفضح كل الممارسات غير القانونية.

التوجيهية لعدالة الأحداث.

وأوضح تقرير المجلس، الذي أنجزه في السنة الماضية تحت عنوان «الأطفال في مراكز الحماية.. طفولة في خطر.. من أجل سياسة مندمجة لحماية الطفل»، أن الزيارات الميدانية والمقابلات التي قامت بها المؤسسة إلى هذه المراكز خلال النصف الثاني من سنة 2012 أظهرت أن اللجوء إلى الإيداع والحرمان من الحرية يشكل أول إجراء قضائي يتم اتخاذه.

وأضاف أنه يوجد في هذه المراكز أطفال تختلف أعمارهم وأوضاعهم اختلافا كبيرا. إذ «يشكل اختلاط من هم في وضعية صعبة (الأطفال المهملون أو المشردون) مع أطفال في نزاع مع القانون (المحكومين أو في طور المحاكمة) عائقا أمام توفير التكفل الملائم لكل فئة، ويطرح مشكل سلامة الأطفال دون 12 سنة أو الذين هم في وضعية إعاقة».

وأشار التقرير إلى أن هناك تباينات كبيرة بين هذه المراكز حيث يتواجد في بعضها عدد قليل من الأطفال، بينما تشكو أخرى من الاكتظاظ. فضلا على بُعد بعضها عن أماكن سكنى الأطفال، وهو ما يعيق توفير التتبع القضائي والأبحاث العائلية والحفاظ على الروابط الأسرية.

ويبين تحليل أوضاع الأطفال المودعين في مراكز الحماية، حسب التقرير نفسه، عدم خضوعها للمعايير الدولية في مجال الاستقبال والتكفل بالأطفال. وعدم ضمان الحقوق الأساسية لهؤلاء الأطفال. وعدم احترام حقهم في اللجوء إلى آليات التظلم طبقا للمعايير الدولية المعمول بها.

وسجل التقرير، «الذي يهدف على الخصوص إلى تحديد مدى ملاءمة الإطار التشريعي والمؤسساتي المنظم لإيداع الأطفال في مراكز حماية الطفولة للمعايير والتوجيهات الدولية»، أن التشريعات الوطنية المتعلقة بقضاء الأحداث متلائمة مع هذه المعايير بفضل التعديلات التشريعية المتعددة، وخاصة تعديلات قانون المسطرة الجنائية والقانون الجنائي.

واعتبر التقرير أن هذه التعديلات التشريعية تمثل تطورا فعليا في مجال حماية الأطفال في وضعية صعبة. مبرزا أنه في مجال القضاء الجنائي الخاص بالأحداث حققت هذه التعديلات مكتسبات مهمة تهم حماية المصلحة الفضلى للطفل. في توافق تام مع التدابير والضمانات الواردة في الفقرة الثانية من المادة الـ40 من اتفاقية حقوق الطفل. لاسيما من خلال رفع سنّ الرشد الجنائي إلى 18 سنة وإحداث نظام قاضي الأحداث في المحكمة الابتدائية..

لكن على الرغم من ذلك، يضيف التقرير، فإن التنفيذ الفعلي للقوانين يعاني من عدة اختلالات بسبب نقص القدرات والإشراف، وهو ما يؤدي إلى زيادة حالات إيداع الأطفال في مراكز الحماية. وفي أحيان متعددة يكون هذا الإيداع غير مبرّر ومخالف للمصلحة الفضلى للطفل.

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
■ العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013
■ مدير النشر: علي ليلي

قال محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن توصيات المجلس بخصوص الهجرة واللجوء، بدأت تأخذ طريقها نحو التفعيل.

وأوضح الصبار في عرض أمام ندوة دولية حول موضوع "تدبير تدفقات الهجرة المختلطة"، أمس (الثلاثاء) في الجزائر العاصمة، أن تفعيل هذه التوصيات انطلق مع تقديمها خلال الأسبوع الأول من شهر شتنبر الماضي.

تلاه إصدار بيان للديوان الملكي يذكر بأخذ جلالة الملك محمد السادس علما بتوصيات المجلس وبدعوته إلى نهج مقاربة شمولية.

5913

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
■ العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013
■ مدير النشر: علي ليلي

لقاء دراسي في وجدة حول «الهجرة واللجوء بالمغرب»

5914

شكل موضوع "الهجرة واللجوء بالمغرب.. نحو مقاربة جديدة"، محور مائدة مستديرة نظمتها، أمس (الثلاثاء) في وجدة، اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في وجدة فكيك، بمناسبة تخليد اليوم العالمي لحقوق الإنسان (10 دجنبر).

ويهدف هذا اللقاء الدراسي، المنظم بتعاون مع رئاسة جامعة محمد الأول في وجدة ومختبر الدراسات والأبحاث في حقوق الإنسان بكلية الحقوق التابعة للجامعة، إلى إشراك الفاعلين المؤسساتيين المعنيين بقضايا المهاجرين واللاجئين والباحثين الجامعيين والجمعيات العاملة في مجال الهجرة، في مواكبة مسار تنفيذ السياسة الجديدة المتعلقة بالمهاجرين واللاجئين وإغناء النقاش حول مرتكزاتها القانونية الدولية والوطنية والحقوقية.

وأبرز محمد العمراني، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في وجدة- فكيك، الخطوط العريضة للتقرير الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان في شتنبر الماضي والخلاصات والتوصيات التي تضمنها بخصوص الهجرة واللجوء، وكذا التوصيات التي من المفروض أن تؤطر السياسة العمومية في هذا المجال.

وأكد أن موضوع الهجرة يكتسي أهمية خاصة في السياق الوطني الراهن، خصوصا وأن المغرب لم يعد بلدا للعبور فقط، بل أصبح اليوم بلدا للهجرة والاستقرار وكذا لإقامة مجموعة من المهاجرين المتحدرين من عدد من الدول، خصوصا إفريقيا جنوب الصحراء، مشيرا إلى أن هذا الواقع الجديد فرض نفسه على المغرب بحكم موقعه الجغرافي وأصبح من اللازم أن يتعامل معه ويجد له التدبير العقلاني والحقوقي والإنساني لتجاوز عدد من الإشكاليات التي يطرحها هذا الواقع.

وأشار إلى أن تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان والخلاصات والتوصيات التي تضمنها يسعى إلى وضع مرتكزات لسياسة عمومية جديدة في مجال تدبير واقع المهاجرين واللاجئين في المغرب، بشكل يقطع مع بعض ممارسات الماضي التي كان يشتكي منها العديد من الاختلالات على مستوى التدبير.

من جهته، ذكر حميد أربيعي، عضو مختبر الدراسات والأبحاث في حقوق الإنسان بكلية الحقوق في وجدة، بوضعية الأجنبي أمام القاضي الإداري المغربي من خلال القانون المتعلق بدخول وإقامة الأجانب في المغرب وبالهجرة غير الشرعية، مبرزا في هذا الصدد أن المشرع وسع من سلطات الإدارة مقابل تقليص حقوق المهاجرين في القضايا المتعلقة أساسا بالإقامة والهجرة غير النظامية.

بدوره، أبرز محمد سعدي، عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في وجدة - فكيك، مدى ملاءمة القانون المتعلق بدخول وإقامة الأجانب في المغرب وبالهجرة غير الشرعية للمعايير الحقوقية الدولية، مشيرا إلى السياق العام الوطني والإقليمي الذي طرحت فيه إشكالية الهجرة واللجوء، والذي يجعل المغرب مطالبا بنهج سياسة عمومية جديدة في هذا المجال، خصوصا أنه أمام ضغط تدفقات المهاجرين الذين يتزايد عددهم بشكل مستمر.

من جانبه، توقف أبناو رابح، العضو في المختبر المذكور والأستاذ الجامعي بكلية الحقوق في وجدة، عند السياسة الجديدة في قضايا اللجوء في المغرب، مشيرا إلى أن ما يحدد هذه السياسة هو الإطار القانوني ضمن مجموعة من الاتفاقيات التي صادق عليها المغرب وكذا المقتضى الدستوري الذي ينص على أهمية حماية المهاجرين وطالبي اللجوء في المغرب، بالإضافة إلى الزخم الذي أحدثه تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
مدير النشر: علي ليلي ■ العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013

في ذكرى اليوم العالمي لحقوق الإنسان، تنظم اللجنة الجهوية طانطان - كلميم عدة أنشطة بشراكة مع مختلف الفاعلين الجمعويين والتربويين بمجال الاختصاص الترابي للجهة وذلك ما بين 10 و26 دجنبر 2013.

وفي هذا الإطار سيتم تنظيم لقاءات تواصلية مع جمعيات، تأطير أنشطة حقوقية بالمؤسسات التعليمية، تنظيم موائد مستديرة حول حقوق الإنسان ودورات تكوينية في المجال.

9913

تلقت خديجة الرياضي، الرئيسة السابقة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، رسالة تهنئة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمناسبة فوزها بجائزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في دورتها للعام الحالي، بحسب ما أكده مصدر خاص.

وقال المصدر إن التهنئة جاءت رغم تجاهل وسائل الإعلام العمومية خبر الفوز.

وغادرت الرياضي أمس (الثلاثاء) إلى الولايات المتحدة الأميركية، لتتسلم الجائزة الأرفع عالمياً في مجال حقوق الإنسان، وينتظر أن ينظم لها استقبال يوم (الخميس) بمطار سلا.

5911

العوني لشنو طرا: نسجل غياب إرادة حقيقية لدى الحكومة للرقي في الانتقال بالممارسة الحقوقية عموما

احتفالا باليوم العالمي لحقوق الانسان والذي يصادف العاشر من شهر دجنبر من كل سنة. أجرى الموقع الاخباري " شنو طرا؟" حوارا خاصا مع محمد العوني، رئيس منظمة حريات الاعلام والتعبير المعروفة اختصارا بـ "حاتم"

بداية، والعالم يحتفل باليوم العالمي لحقوق الانسان، ماهي دلالات هذا الحدث في منظمة " حاتم" باعتبارها تعنى بحقوق الانسان " الاعلامي " تحديدا ؟

نخلد اليوم العالمي لحقوق الانسان والذي يصادف هذه السنة الذكرى 65 لصدور الميثاق العالمي لحقوق الانسان برمزية ذات أبعاد متعددة، ومنها أن 65 سنة هي مدة أبانت خلالها البشرية عن نضج في تعاملها مع حقوق الانسان، وحققت تطورات مهمة بهذا الصدد. وليس الميثاق الدولي لهذه الحقوق إلا علامة انطلاق ذلك التطور، ثم حصلت مستجدات كثيرة في هذا الاتجاه ، ومنها تطوير الشِّرعة الدولية لحقوق الانسان حيث أننا وصلنا لجيل ثالث من حقوق الانسان.

وفي مختلف العهود والمواثيق الدولية، يبرز التأكيد على حرية التعبير وحرية الاعلام، لكن المفارقة هي أن النضج الكوني الملموس في صياغة مبادئ حقوق الانسان والحرص على تطويرها في الممارسة، لم يواكبه نضج مماثل في المغرب خاصة من جهة الدولة، ذلك أن أسئلة كبرى تطرح حول حرية الاعلام وحرية التعبير التي تتعرض لعدة انتهاكات، وقس على ذلك مستويات أخرى من الحريات والحقوق سواء كانت ذات طابع عام او خاص.

السيد العوني، ما هي قراءتكم لمسار عمل المجلس الوطني لحقوق الانسان والتقرير الأخير الذي أوصى من خلاله بتمكين المهاجرين من ظروف إقامة قانونية وحافظة للكرامة ؟

أشير إلى أن حركة 20 فبراير سرَّعت بإخراج المجلس الوطني لحقوق الانسان في صيغته الجديدة، و كان وضعه سيكون احسن لو تم استيعاب النقاش السابق لحركة 20 فبراير واستشراف التحولات التي اطلقها ربيع الديمقراطية بالمنطقة العربية لاسيما حول راهنية إقرار مؤسسات كفيلة بالدفاع فعلا عن حقوق الانسان.

المجلس الوطني لحقوق الانسان، يقع اليوم بين تجاوز المجلس الاستشاري لحقوق الانسان، وهي الصيغة القديمة لهذا المجلس، وعدم تجسيد كافة مبادئ باريس التي تضمن مؤسسة مستقلة لا تخضع الا للمقاربة الحقوقية.

نلاحظ اليوم أن هناك تراجعا من قبل السلطات السياسية والأمنية إلى ما قبل 20 فبراير 2011، وحتى ما جاءت به المراجعة الاخيرة للدستور من تطوير للمؤسسات على علاتها وضمنها هيئات الحكامة وحقوق الانسان علق تفعيله بحصرها في المهمة الاستشارية وقليلا ما تكون قوة اقتراحية ونادرا ما تقوم بادوار المتابعة و المراقبة.

فالمجلس انجز خطوات في بعض المجالات ، لكنه لا يزال متعثرا في ملفات كبيرة، ولعل أبرزها ملف الشهيد المهدي بن بركة وملف الاعتقال السياسي وملف انتهاك الحريات وملف تنفيذ التوصيات الامنية، ثم ملف تفعيل كافة توصيات هيئة الانصاف والمصالحة دون تعطيل أو التفاف؛ ومع ذلك نرى أن المجلس الوطني لحقوق الانسان يمكن أن يقوم بأدوار مهمة في الدفاع عن حريات الاعلام و التعبيرمن خلال اتخاذ مواقف ننتظرها لصالح المراجعة الجذرية لقوانين الاتصال والاعلام وللحق في المعلومة –ولا أتحدث عن قوانين الصحافة والنشر فقط – وذلك بما يضمن التعددية و المهنية و الاستقلالية، ويمكن المواطن من اليات المراقبة ومحاربة الاحتكار واشاعة ثقافة الشفافية والبدء في بناء مجتمع المعرفة.

بالنسبة للتقرير الذي أنجزه المجلس حول المهاجرين المقيمين بدون اوراق بالمغرب والذي تضمن جملة من التوصيات من بينها توفير ظروف إقامة قانونية وإنسانية لهؤلاء المهاجرين، هو من الإنجازات التي قدمها المجلس الوطني لحقوق الانسان، ويُظهِر أن بامكانه ان يخوض في ملفات شائكة و يفتح أبوابا جديدة للرقي بالقرار السياسي المغربي في مجال بحقوق الانسان.

في ارتباط بالشأن الحقوقي وطنيا، كيف تقيمون الأداء الحكومي فيما يتعلق بمسألة حقوق الانسان، خصوصا وأن احداثا سياسية واجتماعية مهمة عاشتها مدن مغربية عديدة وعرفت تدخلات أمنية عنيفة ؟

نسجل تراجع الاداء الحكومي حتى عن مستويات كانت وصلتها حكومات ما قبل 20 فبراير 2011. فرغم وجود المندوبية الوزارية المهتمة بحقوق الانسان، ورغم ما صرحت به الحكومة في برنامجها الذي عرض على أنظار البرلمان؛ فالافعال تسير في اتجاه معاكس و لحد الان لم تلتزم الحكومة حتى بما صرحت به.

وكما أشرتم في سؤالكم، هناك العديد من الأحداث التي وقعت لم تعالج وفق مقاربة حقوقية، بقدر ما تم التعاطي معها من زاوية أمنية صرفة، وهو ما يشير الى غياب إرادة حقيقية لدى الحكومة ومختلف مؤسسات الدولة لجعل الممارسة الحقوقية قريبة على الاقل من الخطابات و الشعارات.

http://www.chnotra.com/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%B4%D9%86%D9%88-%D8%B7%D8%B1%D8%A7-%D9%86%D8%B3%D8%AC%D9%84-%D8%BA%D9%8A%D8%A7%D8%A8-%D8%A5%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D9%88%D9%85%D8%A7.html

وهنا أشير الى مثالين قريبين لهذا التعاطي المنافي للحقوق والحريات:

أولا، قضية الزميل علي أنوزلا وتوقيف الموقعين الاخباريين "لكم"و تعتبر الطريقة التي عولجت بها فضيحة حقوقية بجميع المقاييس.

ثانيا، الاعتداء على الحق في التظاهر والاعتقال السياسي، بما في ذلك الانتقام من شباب 20 فبراير، وآخر نموذج ما تعرض له أساتذة التعليم ونضالاتهم المشروعة والقانونية من أجل الاعتراف بشهاداتهم العليا، وكيف أن أجهزة الامن مارست في حقهم تعنيفا غير مقبول وإخضاع بعضهم لمتبعات قضائية غير مبررة.

طيب، والعالم يستحضر هذا الحدث الحقوقي الكوني، كيف تنظرون – حقوقيا – لما يقع في مصر من اللااستقرار على مختلف الواجهات ؟

الوضع الحقوقي في مصر كما هو وضع المواطنات والمواطنين هناك، يقع بين مطرقة التطرف الديني وبين منجل حكم العسكر. فبعد تراجع الاخوان المسلمين عن التزاماتهم وهم في السلطة، وهو ما عجل بإسقاطهم بمسيرات 30 يونيو من هذه السنة، تدخل العسكر في تدبير الشأن العام، وعوض أن يجسد فعلا مطالب الشعب المصري، أخذها كعنوان ليعيد عملية استيلائه على السلطة.

وها نحن اليوم نلاحظ خروقات كثيرة في متابعاتهم للإخوان ونهج سياسة انتقامية منتهكة لحقوق الانسان في مصر. ناهيك عن الاعتداء على عموم المواطنات والمواطنين والاتجاه في أفق تكريس القبضة العسكرية في مصر.

وخير مثال على هذا الجنوح، مشروع قانون التظاهر الذي ناهضه الحقوقيون، لكن السياسة الانتقامية للعسكر لحقت التقدميين والديمقراطيين وقيادات من شباب الثورة المصرية المنطلقة شرارتها سنة 2011 الرافضين لمشروع هذا القانون.

ما فتأتم في منظمة "حاتم"، أن ناديتم بأدوار أكثر ريادة للاعلام في المشهد العام، من وجهة نظركم، هل تتبنى جميع المنابر الاعلامية مسألة حقوق الانسان في خطها التحريري ؟

هو سؤال مهم يحتاج أن يطرح على مختلف المستويات الاعلامية، على الاعلاميين والحقوقيين ومؤسسات الحكامة الفاعلة في المجال. ذلك أن أهمية السؤال غير مُنتبه لها وطنيا على مختلف المستويات:

فعلى مستوى السياسة الاعلامية، نلاحظ أنها تفتقد إلى عنصر الارتكاز على حقوق الانسان كثقافة وكممارسة وكقواعد فاصلة في العلاقات بين الأطراف، أي أن تصبح مبادئ حقوق الانسان مؤَطَّرة بالقانون ومؤَطِّرة للعلاقات.

وعلى مستوى المؤسسات الاعلامية، في غالبيتها لا تعي أن من وظائفها الأساسية إشاعة ثقافة حقوق الانسان وجعلها مدخلا للعمل الاعلامي ومرتكزا له.

أما على مستوى هيآت ومنظمات الوطنية المشتغلة على حقوق الانسان بشكل عام، لها مجهودات لا تبلور إعلاميا نظرا لقصور أو ضعف استراتيجياتها الاعلامية ونظرا من جهة اخرى لأوضاع الاختلال التي تعيشها المؤسسات الاعلاميةالمشار اليها سابقا.

أما على مستوى الصحافيات والصحافيين، فهم يتأثرون بالمستويات الثلاثة السابقة ويجدون أنفسهم (رغم إرادة أغلبهم) خارج الاهتمام بحقوق الانسان والاعتماد على ثقافتها، دون إغفال الكثير من الاشراقات الحاصلة لصحافيين وصحافيات (على قلتهم) يتميزون بفهم ووعي للإطار الحقوقي للقضايا التي يشتغلون عليها أو ينشغلون بها.

وفي الختام، فمنظمة حريات الاعلام والتعبير"حاتم" إنما أنشأت لاعتبارها قضية حرية الاعلام وحريةالتعبير وبالتالي الحق في المعلومة والحق في المعرفة وحريةالابداع والبحث العلمي وغيرها من الحقوق، هي قضية مجتمع بأكمله وليست قضية الصحافيين والحقوقيين فقط.

جمعية انصات لمناهضة العنف ضد النساء ببني ملال تنظم مائدة مستديرة حول مشروع قانون العنف ضد المرأة

نظمت جمعية انصات لمناهضة العنف ضد النساء بتعاون مع اللجنة الجهوية لحقوق الانسان ببني ملال–خريبكة مؤخرا بجماعة أفورار بأزيلال لقاء تواصليا حول مشروع قانون مناهضة العنف ضد النساء.

افتتحت أشغال اليوم الدراسي بكلمة لرئيسة جمعية انصات الأستاذة الصالحة منور التي أكدت أن هذا اللقاء يندرج في اطار الاحتفال بالأيام العالمية لمناهضة العنف ضد النساء والتي تمتد من 25 نونبر إلى غاية 10 دجنبر من العام الجاري، مضيفة بأن المجتمع المدني سجل بارتياح الافراج عن مشروع القانون الجديد المتعلق بمحاربة العنف ضد المرأة الذي ظل حبيس رفوف الانتظار لمدة ناهزت عقدا من الزمن وهو ما يؤكد أن المغرب قطع أشواطا مهمة في هذا المجال وتجاوز مرحلة وضع البرامج والمخططات ليصل لدرجة وضع سياسات في مجال مناهضة كل أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، معتبرة في ذات الوقت أن مضمون مشروع القانون الجديد جاء دون مستوى التطلعات حيث تم افراغه من حمولته الحقوقية التي شكلت ولمدة عقود جزءا من مطالب الحركة النسائية، كما تم اقصاء الجمعيات النسائية ومكونات المجتمع المدني من التشاور حوله رغم أنها تعد فاعلا رئيسيا في مجال محاربة العنف ضد النساء ورغم أن دستور 2011 كرس المقاربة التشاركية والدور الفاعل للمجتمع المدني كقوة اقتراحية.

وفي كلمة الأستاذ علال البصراوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان ببني ملال خريبكة اعتبر أن مشروع قانون محاربة العنف ضد المرأة المعلن عنه مؤخرا من الصعب وصفه بأنه مشروع قانون إذ أنه يبقى أقرب إلى نص تنظيمي أو مذكرة وزارية أو مرسوم خاصة وأنه ينقسم إلى جزئين أساسيين جزء يتعلق باللجان والخلايا المتعلقة بالنساء والأطفال ضحايا العنف حيث يتناول تشكيلها واختصاصاتها وهي مسألة تنظيمية لم تكن هناك حاجة ملحة لتنظيمها من خلال نص قانوني، وجزء آخر يتعلق بأحكام زجرية كلها تعديل لفصول في القانون الجنائي أو قانون المسطرة الجنائية.

وتساءل ذ االبصراوي حول اللغة المستعملة في تسمية المشروع "قانون محاربة العنف ضد النساء" والتي تبقى لغة غير قانونية وانما "عسكرية". مضيفا بأن العنوان ذاته يتناقض مع مضمون نص المشروع الذي يتطرق أيضا للعنف الزوجي والعنف ضد الأطفال والأصول والكافل..

وأضاف رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بأن المشرع غيب المجتمع المدني من المشاركة سواء خلال عملية الاعداد لمشروع هذا القانون الجديد أو حتى على مسوى المضمون إذ أن حضور المجتمع المدني في عمل خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف لا يكتسب صبغة الالزام رغم الأدوار التي يقوم بها على المستوى العملي.

وأضاف مؤكدا بأن المشروع الجديد لم يقدم أي اضافة لعمل خلايا التكفل الموجودة على صعيد المحاكم وإنما يبقى مجرد اعادة لإنتاج نفس التجربة التي لم تحقق أي نتائج تذكر ما عدا بعض الاستثناءات، وذلك لعدة أسباب منها أن مهمة الخلايا في الأصل هي مهمة أصلية لكن على المستوى العملي فإنها تشكل أعباء اضافية للمعنيين بها في غياب أدنى وسائل العمل والتحفيزات والتفرغ.

واعتبر الأستاذ البصراوي بأن المشروع الجديد أغفل تجريم العديد من أشكال العنف الاقتصادي والاجتماعي من بينها عنف تزويج القاصرات وعنف عمال المنازل والعنف الذي تعاني منه شريحة كبيرة من النساء عند الانجاب حيث يتوفين أمام أبواب المستشفيات.

http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2013/12/10/471095.html

وفي كلمة الأستاذ أنس سعدون عضو نادي قضاة المغرب بأزيلال وعضو المرصد الوطني لاستقلال السلطة القضائية والباحث في قانون الأسرة المغربي والمقارن أكد ضرورة القيام بقراءة محايدة لنص القانون الجديد الذي يبقى في حد ذاته مبادرة محمودة طال انتظارها، لأن اصدار قانون للعنف ضد المرأة شكل مطلبا ملحا منذ أكثر من عشر سنوات، معترفا بوجود عدة مؤشرات ايجابية في المشروع الجديد من بينها تقديمه لتعاريف متقدمة للعنف ضد النساء، وللتحرش الجنسي وتجريم عدد من الأفعال التي كانت غير مجرمة خاصة تلك المتعلقة بتطبيق مدونة الأسرة من بينها عدم ارجاع الزوج المطرود إلى بيت الزوجية أو الاكراه على الزواج، أو السرقة وخيانة الامانة والنصب بين الزوجين، فضلا عن ايجاده لإطار قانوني ينظم عمل خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف، واهتمامه بوضع تدابير حمائية جديدة للنساء المعنفات أهمها ابعاد الزوج مؤقتا عن بيت الزوجية مع ارجاع الزوجة إليه، واحالة الضحية وأطفالها على مراكز استقبال النساء وإيوائهن في حالة العنف الزوجي، ومنع المعتدي من الاقتراب من الضحية أو من مقر سكنها أو عملها أو دراستها، وجرد ممتلكات الأسرة الموجودة في بيت الزوجية في حالة العنف الزوجي، و اشعار المعتدي بأنه يمنع عليه التصرف في الأموال المشتركة، وتجريده من السلاح إذا كان من حامليه، في حال استعماله في التهديد..

وأضاف الأستاذ أنس سعدون بأن هذه المؤشرات لا ينبغي أن تحجب عن الاهتمام وجود نواقص كثيرة في المشروع الجديد سواء من حيث الشكل أو المضمون، منها أن الأمر لا يتعلق بقانون اطار لحماية المرأة من العنف يندرج ضمن القوانين الجنائية الخاصة وإنما مجرد تعديل لفصول متفرقة من القانون الجنائي الذي وصل إلى مرحلة أصبح فيها لا يحتمل مزيدا من التعديلات بقدر ما يتطلب مراجعة شمولية بإصدار قانون جنائي جديد يستجيب للتحولات التي عرفها المغرب عبر كل المستويات، من جهة، واصدار قانون اطار خاص بحماية المرأة من العنف من جهة أخرى. مضيفا بأن لغة المشروع تبقى في كثير من جوانبها غير منسجمة مع التطور الذي تعرفه الساحة الحقوقية الوطنية والدولية، فهي لغة محافظة وأحيانا تكرس نفس المواقف المسبقة المبنية على أفكار جاهزة من قضية المرأة، ويكفي هنا الاشارة إلى الفصل 495 في نص المشروع الجديد الذي يجرم المساس بحرمة جسد المرأة حيث يبدو هذا النص يكرس نفس الصورة النمطية عن النساء بكونهن عورة. مؤكدا بأن فلسفة المشروع استمرار لفلسفة القانون الجنائي الذي وضع في سنة 1961 وهو ما يبدو من خلال تغليب الهاجس الأمني والمقاربة الزجرية، وسيادة مفهوم شرف الذكور والعائلة وحرمة جسد المرأة . فالتعديلات التي أدخلها المشروع لم تستطع تخفيف الطابع المحافظ للقانون الجنائي في صورته الأولى وهو ما يبرز أيضا على مستوى استمرار نفس التبويب المنتقد بإدراج جريمة الاغتصاب وهتك العرض ضمن الجرائم المتعلقة بانتهاك الآداب والأخلاق العامة، وإدراج جريمة التمييز بسبب الجنس ضمن جرائم افساد الشباب والبغاء والتي تم تغيير تسميتها إلى "الاستغلال الجنسي وإفساد الشباب" ، وليس باعتبارها جرائم تستهدف الحقوق الانسانية للمرأة، ومعالجة جرائم العنف القائم على النوع الاجتماعي ضمن جرائم العنف بصفة عامة، واستمرار تجريم الدعارة من منظور جزئي لا يراعي ضرورة معالجة هذا الموضوع ضمن موضوع أشمل يتعلق بمكافحة الاتجار بالنساء طبقا للاتفاقيات الدولية في هذا الصدد، وإغفال تخصيص تبويب مستقل لجرائم النوع مما يعني الاستمرار في تغييب مقاربة النوع الاجتماعي بمختلف تجلياتها على مستوى مشروع القانون الجديد. وأضاف بأن مشروع القانون الجديد اكتفى بتجريم مجموعة من الأفعال وتشديد العقوبة في جرائم أخرى دون أن يهتدي إلى ضرورة محاولة تأهيل الأظناء بارتكاب جرائم العنف أو التحرش بإلزامهم للخضوع إلى جلسات تأهيل تطبيقا لمبدأ العدالة التأهيلية. معتبرا بأن غياب المقاربة التشاركية من أسباب نواقص المشروع الجديد حيث تم اقصاء المعنيين بتطبيق هذا القانون وفي مقدمتهم القضاة والمحامون والمهنيون فضلا عن المجتمع المدني كشريك أساسي لا يمكن تجاهله.

وأكد الأستاذ الحسين المرابط محام وفاعل حقوقي وعضو جمعية انصات لمناهضة العنف ضد النساء أنه يرفض مشروع القانون الجديد جملة وتفصيلا لأنه لم يأت بأي جديد في مجال حماية النساء المعنفات مضيفا بأن حمولته الحقوقية جاءت دون مستوى التطلعات وأضاف بأن عدم إشراك وزارة المالية سيجعل من القانون مولودا ميتا طالما أنه يفتقد لعناصر التنزيل، منتقدا الربط الدائم بين النساء والأطفال في مشروع القانون الجديد والتركيز على الزجر دون تفكير في احداث بدائل للعقوبات السالبة للحرية وللعقوبات التقليدية، وتغييب عنصر الوقاية من العنف وإغفال دور مراكز ايواء النساء المعنفات واستمرار التمييز بين النساء أنفسهن بين النساء المتزوجات وغير المتزوجات وغموض طريقة تفعيل تدابير حماية النساء من العنف.

وبعد فتح باب المناقشة أمام الحضور خلص المتدخلون لضرورة فتح حوار جديد مع مكونات الحركة النسائية والنسيج الجمعوي والمجتمع المدني وكل المتدخلين في مجال حماية النساء من العنف وعلى رأسهم القضاة والمحامون والفاعلون في قطاعات الصحة والعدل والمرأة فضلا عن المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الانسان من أجل ضمان اصدار مشروع قانون في مستوى التطلعات يستجيب للمعايير الدولية ومتطلبات الحماية الفعلية للنساء من العنف.

Driss El Yazami, président du CNDH :“Le Maroc a eu le courage de regarder publiquement les violations graves des droits de l’Homme”

À l’occasion de la Journée mondiale des droits de l’Homme, célébrée ce mardi, le président du Conseil national des droits de l’Homme (CNDH), Driss El Yazami, nous livre ses réponses sur différentes questions liées à cette thématique au Maroc. Entretien.

Pour Driss El Yazami, président du Conseil National des Droits de l’Homme (CNDH), “le combat pour les droits de l’Homme est infini et il est de notre responsabilité à tous de voir toujours ce qui reste à accomplir”./DR

Comment jugez-vous la situation des droits de l’Homme aujourd’hui au Maroc ?

Le combat pour les droits de l’Homme est infini et il est de notre responsabilité à tous de voir toujours ce qui reste à accomplir. Le Maroc a eu le courage de regarder publiquement les violations graves des droits de l’Homme et a rompu avec elles. Il y a aujourd’hui la Constitution (un véritable manifeste des libertés), une société civile vibrante, une institution nationale active, une presse vigilante et une interaction permanente avec les organes spécialisés des Nations unies.

Mais, il suffit de voir nos rapports pour constater que des droits fondamentaux de nos compatriotes sont violés. Un an après notre rapport sur les prisons (octobre 2012), de nombreuses recommandations n’ont pas été encore mises en œuvre et la surpopulation carcérale s’est aggravée. Et que dire des chiffres, effarants, sur la violence à l’égard des femmes ou l’inexistence d’une réelle politique en matière d’handicap?

Je pourrais multiplier les exemples. L’essentiel est que nous soulevions les difficultés par nous-mêmes, en accélérant le rythme et en affinant l’équilibre entre les diverses institutions, conformément à la nouvelle Constitution.

Quelles sont les grandes lignes du rapport présenté au Roi Mohammed VI ? Quelle sera la date de publication de ce rapport ?

Vous le verrez en temps opportun juste après sa présentation, mais je peux d’ores et déjà vous dire que ce rapport, qui porte sur la période 2011-2012, tire les premières leçons de l’action des treize commissions régionales des droits de l’Homme.

Il y a aujourd’hui plus de 100 institutions nationales des droits de l’Homme similaires dans le monde et nous sommes une des rares à avoir en même temps une instance nationale et une déclinaison régionale aussi dense. Nous analysons aussi le sens des très nombreuses plaintes dont nous sommes destinataires, les améliorations à introduire dans l’observation des élections…

Face à l’absence d’une loi sur le droit de grève, quelle position avez-vous quant à la répression des manifestations?

http://www.oujdaziri.com/2013/12/10/driss-el-yazami-president-du-cndh-le-maroc-a-eu-le-courage-de-regarder-publiquement-les-violations-graves-des-droits-de-lhomme/

Le CNDH a achevé, il y a moins d'un mois, une étude sur les garanties du droit de manifestation pacifique, qui va être publiée prochainement. Nous pensons que cette étude doit servir de base à un débat national incluant tous les acteurs, pour garantir ce droit.

Ce débat est vital parce que nous assistons à plusieurs dynamiques sociales et politiques qu'il nous faut apprendre à gérer pacifiquement et de manière démocratique.

Nous assistons à une montée de la protestation sociale avec plus de 20.000 actions de toutes sortes (sit-in, rassemblements, manifestations, …) par an, ce qui révèle, à mes yeux, un développement bienvenu de la conscience civique des Marocain(e)s, qui estiment qu'ils ont droit à des droits. Dans plus de 90% des cas, ces actions se passent pacifiquement, mais il y a aussi des cas où elles donnent lieu à des interventions avec un usage disproportionné de la force publique ou des actes de violence de certains manifestants. Le cadre légal étant de manière générale très libéral, il s'agit de voir comment pratiquement faire vivre ce droit.

En tant qu'organisme indépendant, comment jugez-vous la situation des droits de l'Homme au Sahara ?

L'action de nos trois commissions dans les Provinces du sud est quasi-unanimement saluée, du Secrétaire général de l'ONU aux ONG et à M. Ross (Christopher Ross, envoyé spécial de l'ONU pour le Sahara NDLR). Elles accomplissent un travail de proximité remarquable, rigoureux et professionnel, que je vous invite à aller constater par vous-mêmes.

Les violations ne sont pas de nature différente de celles que nous relevons dans les autres parties du Royaume, même si elles revêtent là-bas une dimension particulière. Elles portent notamment sur la liberté associative, le droit de manifestation pacifique, les droits culturels et socio-économiques, comme l'a relevé de manière pertinente le rapport du CESE (Conseil économique, social et environnemental, ndlr).

Il s'agit de travailler à garantir de manière stricte les droits de l'Homme dans la région et c'est la responsabilité du CNDH, de mettre en œuvre le nouveau modèle de développement prôné par le CESE et enfin, de rompre progressivement mais aussi rapidement que possible, avec le centralisme. Les trois dynamiques sont liées.

Sur quoi le Maroc doit-il se pencher pour améliorer son image de mauvais élève en matière de droits de l'Homme? Quelles sont vos recommandations ?

L'image internationale du Maroc est plutôt positive et même les voix les plus critiques ne nient pas les avancées réalisées. Lisez ce que disent ceux qui nous critiquent sur d'autres pays de la même aire géostratégique.

Je constate que nous avons, comme votre question le suggère, cette perception de nous-mêmes, comme si nous n'avions pas confiance en ce que le Maroc, tous acteurs compris, entreprend en matière de droits de l'Homme.

Il est d'abord normal et sain que la communauté internationale (ONU, ONG, etc.) nous demande plus, parce que nous avons justement amorcé les réformes. Il est normal, me semble-t-il, qu'elle relève le rythme parfois trop lent de certaines réformes essentielles (la justice, la presse, la parité, …).

Nous devons probablement aussi améliorer notre communication: parler vrai et mettre en perspective ce que nous faisons.

Le Maroc a annoncé son intention de régulariser la situation des sans papiers, notamment subsahariens. Suite au décès, mercredi, d'un jeune subsaharien sans papiers à Tanger, le débat est relancé, surtout que les migrants ont indiqué que les descentes de policiers sont quotidiennes au quartier Boukhlef pour expulser

les clandestins. Comment expliquez-vous ce paradoxe ?

Notre commission régionale était présente à la manifestation que vous évoquez et c'est notamment grâce à sa médiation que la dépouille a été remise aux autorités. Une mission d'enquête sur ce décès tragique a été dépêchée dès le lendemain et continue son enquête parallèlement à l'instruction judiciaire. Attendons avant de juger.

La mise en œuvre des instructions royales à la suite de notre rapport exige une véritable révolution à tous les niveaux et chez tous les acteurs, migrants compris. L'enjeu est de taille: gérer les problèmes quotidiens et élaborer une politique de longue haleine; aborder à la fois les problématiques de l'asile (le Bureau des réfugiés est opérationnel), de la régularisation (elle débute le 1er janvier et exige une grande préparation), de la lutte contre la traite des êtres humains et mettre en place une politique d'intégration.

Ce qui signifie une politique en matière de santé, de scolarisation, de logement, d'emploi et de formation. Il y a enfin tout le dispositif juridique à élaborer et une commission interministérielle travaille sur plusieurs projets de loi.

Il s'agit d'un tournant historique: passer d'un pays qui se pense comme terre d'émigration à un pays qui s'accepte comme terre d'installation définitive de migrants et qui accepte l'altérité et l'Autre.

Quelles recommandations faites-vous pour les détenus islamistes et leur situation dans les prisons, sachant que des cas de mauvais traitements ont été médiatisés ?

Le CNDH intervient systématiquement lorsqu'il est saisi ou informé d'une situation particulière, par des visites aux détenus, des courriers ou des réunions avec l'administration pénitentiaire.

Sur le fond, et pour régler définitivement la problématique des mauvais traitements qui peuvent intervenir dans TOUS les lieux de privation de liberté (prison, commissariats, centres de protection de l'enfance, etc.), notre rapport sur les prisons a abouti à la ratification par le Maroc du protocole optionnel de la Convention sur la torture.

Nous devons donc mettre en place un mécanisme national de prévention de la torture et des mauvais traitements (MNP) qui a le pouvoir de faire des visites inopinées dans ces lieux.

Près de 50 pays ont ratifié ce protocole et un peu plus de 30 pays ont mis en place un MNP. L'expérience montre que les mauvais traitements baissent de plus de 80% après la mise en place d'un MNP. Nous demandons l'accélération de sa mise en œuvre au Maroc et nous estimons que le CNDH, grâce à l'expérience accumulée par ses commissions régionales et ses équipes nationales d'investigation, peut assumer cette fonction.

Propos recueillis par Yassine Benargane

وجدة : توقيع اتفاقية الشراكة بين جامعة محمد الأول و المجلس الوطني لحقوق الإنسان

إنعقد مساء اليوم بمقر رئاسة جامعة محمد الأول بوجدة ، مؤتمر حول توقيع إتفاقية شراكة وتعاون بين جامعة محمد الأول والمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وافتتح المؤتمر بكلمة رئيس الجامعة الذي أبرز فيها الخطوط العريضة للإتفاقية، ثم بعد ذلك ألقى رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة فكيك ، بحضور مجموعة من الدكاترة والأساتذة الباحثين في مجال حقوق الإنسان.

وبعد ذلك تم توقيع الإتفاقية ، ثم أقيمت مائدة مستديرة ، نشطها كل من :

ذ محمد لعمارتي حيث تناول موضوع :"الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب": قراءة في خلاصة وتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

حميد أربيعي عضومختبر ا رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بوجدة–فكيكلدراسات والأبحاث في حقوق الإنسان في موضوع "الأجنبي أمام القاضي الإداري المغربي".

د محمد سعدي عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة فكيك في موضوع "القانون 02-03 وملاءمته لمعايير الحقوقية الدولية".

ذ أيناو رابح عضو مختبر الدراسات ولأبحاث في حقوق الإنسان في موضوع" اللجوء في المغرب : أية سياسة جديدة ؟".

السيد أزرياس :comité d'entraide internationale حول موضوع " le regard des migrants à oujda face à la nouvelle politique migratoire"

وبعد ذلك تم فتح مجال للمناقشة .

ليختم هذا المؤتمر بحفلة شاي.

تقرير :عبد القادر مرغيش /سلاف بوزي

http://www.oujdazoom.com/oujda-news/10666.html

Alger : Le CNDH participe à une conférence internationale sur la gestion des flux migratoires mixtes

Le Secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar, prendra part à la conférence internationale sur « La gestion des flux migratoires mixtes », prévue les 10 et 11 décembre à Alger, a indiqué lundi le Conseil dans un communiqué.

La rencontre, co-organisée par la Commission consultative algérienne de promotion et de protection des droits de l'Homme, le Centre italien des réfugiés, l'Union des juristes italiens pour la défense des droits de l'Homme, le Centre international de développement des politiques migratoires et le Haut Commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme, vise à formuler des solutions efficaces et durables pour relever le défi de la gestion des flux migratoires mixtes à travers l'adoption d'une approche collective, globale et équilibrée. Prendront part à cette conférence des représentants du Comité international de coordination (ICC) des institutions nationales des droits de l'Homme (INDH), d'institutions africains des droits de l'Homme, d'organisations maghrébines et de l'Union européenne concernées par la question migratoire, outre des experts, des universitaires, des acteurs de la société civile et des experts en médias, ajoute le CNDH. La rencontre servira de plateforme d'échange d'expériences à travers des ateliers en particulier sur les procédures d'accueil et d'assistance, la protection internationale et la législation relative à l'asile, le retour aux pays d'origine, et la mise en œuvre de l'approche régionale dans le traitement des flux migratoires.

http://www.marocpress.com/fr/alm/article-76226.html

http://www.aujourdhui.ma/maroc-actualite/actualite/alger-le-cndh-participe-a-une-conference-internationale-sur-la-gestion-des-flux-migratoires-mixtes-106647.html

Alger

Le CNDH prend part à une conférence internationale sur la gestion des flux migratoires mixtes

1184314

Le Secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar, prendra part à la conférence internationale sur «La gestion des flux migratoires mixtes», prévue les 10 et 11 décembre à Alger, a indiqué lundi le Conseil dans un communiqué.

La rencontre, co-organisée par la Commission consultative algérienne de promotion et de protection des droits de l'Homme, le Centre italien des réfugiés, l'Union des juristes italiens pour la défense des droits de l'Homme, le Centre international de développement des politiques migratoires et le Haut Commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme, vise à formuler des solutions efficaces et durables pour relever le défi de la gestion des flux migratoires mixtes à travers l'adoption d'une approche collective, globale et équilibrée.

Prendront part à cette conférence des représentants du Comité international de coordination (ICC) des institutions nationales des droits de l'Homme (INDH), d'institutions africains des droits de l'Homme, d'organisations maghrébines et de l'Union européenne concernées par la question migratoire, outre des experts, des universitaires, des acteurs de la société civile et des experts en médias, ajoute le CNDH.

La rencontre servira de plateforme d'échange d'expériences à travers des ateliers en particulier sur les procédures d'accueil et d'assistance, la protection internationale et la législation relative à l'asile, le retour aux pays d'origine, et la mise en œuvre de l'approche régionale dans le traitement des flux migratoires.

Migration

Le Maroc, premier pays du Sud à entreprendre une politique sur la question

772714

Le président du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami a mis en exergue les récentes mesures prises dans le domaine de la migration, relevant que le Royaume est le premier pays du sud à entreprendre une véritable politique en la matière.

«Le Maroc est le premier pays du sud à entreprendre une véritable politique sur la migration dans un monde où les migrations sud-sud se sont développées de manière fondamentale et sont devenues égales aux migrations sud-nord», a affirmé M. El Yazami dans un entretien à la MAP à l'occasion de la Journée internationale des droits de l'Homme.

Le président du CNDH a ajouté que le Royaume est en train d'élaborer «une politique conforme aux droits de l'Homme, aux engagements internationaux mais surtout conforme et à la Constitution marocaine».

Tout en rappelant le préambule de la Constitution dans lequel la non-discrimination est explicitement instaurée comme un principe, le responsable a fait état aussi d'»articles explicites assurant l'égalité des droits entre les étrangers et les nationaux y compris dans les droits civils puisque la Constitution prévoit de donner le droit de vote aux élections locales sous réserve de réciprocité comme par exemple avec l'Espagne», a-t-il encore fait remarquer. «Ces dispositions sont prévues par la Constitution», a-t-il dit.

Le président du CNDH a souligné que sur Hautes instructions de SM le Roi Mohammed VI, le gouvernement a entrepris la mise en place de cette politique en s'attelant à élaborer un véritable dispositif juridique, faisant savoir que la délégation interministérielle des droits de l'Homme «est en train de travailler sur trois projets de loi ayant trait à l'asile, aux étrangers de manière générale et à la lutte contre le trafic des êtres humains.

Le ministère des Affaires étrangères et de la Coopération a, quant à lui, entamé la réactivation du bureau marocain des réfugiés, qui est opérationnel depuis plusieurs semaines et qui a déjà travaillé sur plus de 800 cas en collaboration avec le bureau du HCR, alors que «le ministère de l'Intérieur a entrepris la préparation d'une opération de régularisation de la situation d'immigrés qui va commencer le premier janvier prochain, a-t-il précisé.

M. El Yazami a ajouté que ce département a également entamé l'ouverture de bureaux régionaux à cet effet et la formation du personnel administratif en charge de cette opération, expliquant que les migrants pourraient faire appel auprès d'une commission nationale de recours où le CNDH va siéger, dans le cas de refus de leurs dossiers.

Ce projet concerne aussi le ministère chargé des Marocains résidant à l'étranger et des Affaires de la migration, a rappelé M. El Yazami.

«Cette politique ne pourra pas réussir sans l'implication de la société civile qui est déjà très active dans ce domaine», a-t-il insisté.

Il a, par ailleurs, rappelé la tenue à New York d'une réunion en marge du sommet mondial sur l'alliance africaine sur l'immigration qui sera suivie d'autres initiatives au cours de l'année 2014, relevant que la problématique de la migration est une affaire qui exige une implication sur les plans national, régional et international.

«C'est pour cette raison que nous devrons lancer, en coopération avec des pays amis et des partenaires d'Afrique subsaharienne, des initiatives qui sont en cours de préparation dans ce domaine», a souligné M. El Yazami.

La plateforme citoyenne pour la promotion de la culture des droits de l'Homme au coeur d'une rencontre de concertation à Errachidia

Errachidia, 10 déc. 2013 (MAP) – La plateforme citoyenne pour la promotion de la culture des droits de l'Homme a été au coeur d'une rencontre de concertation avec les chefs des services extérieurs, organisée lundi à Errachidia, à l'initiative de la commission régionale des Droits de l'Homme d'Errachidia-Ouarzazate.
Cette rencontre, à laquelle ont pris part des représentants des départements gouvernementaux concernés, des responsables des services sécuritaires et judiciaires, outre des élus et des acteurs associatifs, vise à faire la lumière sur les principaux besoins dans les différents secteurs, fixer les priorités et présenter des propositions pour promouvoir la culture des Droits de l'Homme.
Cette réunion a également pour objectif d'enrichir le débat autour de la plateforme citoyenne pour en faire une référence dans la pratique et favoriser la convergence entre les services extérieurs et les collectivités locales, d'une part, et la commission régionale des Droits de l'Homme, d'autre part.
S'exprimant à cette occasion le gouverneur de la province, Ahmed Merghich a mis l'accent sur l'importance de l'adhésion des différentes parties concernées pour assurer le succès des stratégies nationales relatives à la promotion de la culture des droits de l'Homme.
Il a également souligné les efforts déployés par le Maroc dans ce domaine, à travers la mise en place d'un série de mécanismes institutionnels qui ont contribué de manière efficace à la réalisation de la justice transitionnelle et la rupture avec les violations passées des droits de l'Homme, l'ouverture de chantiers de développement pour la préservation de la dignité du citoyen notamment dans le cadre de l'Initiative nationale pour le Développement humain, la réalisation de réformes constitutionnelles importantes, et la création d'institutions constitutionnelles, sociales et économiques et le renforcement de la démocratie participative, ce qui a fait du Royaume une référence en la matière à l'échelle régionale et internationale.
Le gouverneur a en outre appelé les différentes parties à contribuer de manière effective et à suggérer des propositions en harmonie avec les hautes orientations royales, tout en restant attachées au respect des références nationales dans le domaine de la promotion des droits de l'Homme.
Pour sa part, la présidente de la commission régionale des Droits de l'Homme d'Errachidia-Ouarzazate, Fatima Arach a indiqué que cette rencontre vise en premier lieu à renforcer la convergence entre la commission, les services extérieurs et les collectivités locales, soulignant que la réalisation des objectifs fixés passe par la promotion et la diffusion de la culture des droits de l'Homme et le renforcement du dialogue entre les différents acteurs institutionnels et associatifs.
Le programme de cette rencontre comportait un exposé sur le Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH) et les missions de ses commissions régionales, la présentation du bilan des travaux de la commission d'Errachidia-Ouarzazate depuis sa création, outre un débat avec les acteurs provinciaux pour la mise en oeuvre de cette plateforme citoyenne à travers un plan régional visant la protection, la promotion et la consolidation des droits de l'Homme.

http://www.menara.ma/fr/2013/12/10/923175-la-plateforme-citoyenne-pour-la-promotion-de-la-culture-des-droits-de-l%E2%80%99homme-au-coeur-d%E2%80%99une-rencontre-de-concertation-%C3%A0-errachidia.html

Le Maroc prend part à Brasilia au Forum mondial des droits de l'homme

Rabat, 10 déc. 2013 (MAP) - Le Maroc, représenté par plusieurs organismes et personnalités, prend part au Forum mondial des droits de l'homme, qui s'est ouvert mardi à la capitale brésilienne, à l'initiative du Secrétariat des droits de l'Homme de la Présidence de la République du Brésil, indique un communiqué de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme.

La délégation marocaine à cette rencontre internationale est composée de 38 personnes et comprend notamment des parlementaires, des représentants de départements gouvernementaux, de la délégation interministérielle aux droits de l'Homme, d'organisations non-gouvernementales actives dans le domaines des droits de l'Homme, des syndicalistes, des universitaires et des défenseurs des droits humains, précise le communiqué. Le Conseil national des droits de l'Homme est également représenté dans cette manifestation à travers un stand étalant les publications du Conseil relatives à la promotion et la protection des droits humains, en particulier des rapports annuels et thématiques, des exemples d'avis consultatifs, des études...

La participation marocaine sera marquée par l'intervention de l'ancien président du Conseil Ahmed Herzenni lors de la première plénière qui sera tenue sur: "Les droits de l'Homme comme étendard de la lutte des peuples".

Le Forum qui se poursuit jusqu'au 13 décembre et auquel participera près de 3.000 personnes, se déclinera en plusieurs ateliers sur les thématiques de la justice transitionnelle, l'universalité et la vulnérabilité des droits de l'Homme, et la transversalité des droits humains. L'objectif de ce Forum est de promouvoir un espace de dialogue public sur les droits humains à l'échelle internationale, où les principales avancées et les défis en matière de droits de l'Homme pourront être débattus, en portant une attention particulière au respect de la différence, à la participation sociale, à la réduction des inégalités, et au développement de réponses adéquates aux violations persistantes des droits fondamentaux des êtres humains.

http://www.menara.ma/fr/2013/12/10/923270-le-maroc-prend-part-%C3%A0-brasilia-au-forum-mondial-des-droits-de-lhomme.html

Laâyoune : Organisation d'un atelier de formation à la culture des droits de l'Homme

La Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Laâyoune-Es Smara organise à Laâyoune, un atelier de formation sur la promotion et la consolidation de la culture des droits de l'Homme.

Organisé en collaboration avec l'Institut de Genève des droits de l'Homme, cet atelier, qui se poursuit jusqu'au 13 décembre, vise à permettre aux bénéficiaires de maitriser les techniques d'observation, de suivi et d'élaboration des rapports en la matière à travers l'adoption des instruments internationaux dans le domaine des droits de l'Homme.

Cette formation, qui s'inscrit dans le cadre de l'action menée par la CRDH visant la promotion de la culture des droits de l'Homme, sera une occasion pour les acteurs associatifs dans les provinces du Sud de développer leurs connaissances en la matière dans la perspective de les appliquer sur le terrain.

Lors de ce rendez-vous, l'accent sera mis sur l'importance de l'apprentissage des valeurs et principes des droits de l'Homme, des normes internationales en la matière et des mécanismes de protection nationaux, régionaux et internationaux.

http://www.lemag.ma/Laayoune-Organisation-d-un-atelier-de-formation-a-la-culture-des-droits-de-l-Homme_a78109.html

Alger : Le CNDH marocain invité à une conférence sur l'immigration

Rabat - Mohamed Sebbar, le Secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), participera à la conférence internationale sur "La gestion des flux migratoires mixtes", prévue les 10 et 11 décembre à Alger, a indiqué lundi le Conseil dans un communiqué.

La rencontre, co-organisée par la Commission consultative algérienne de promotion et de protection des droits de l'Homme, le Centre italien des réfugiés, l'Union des juristes italiens pour la défense des droits de l'Homme, le Centre international de développement des politiques migratoires et le Haut Commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme, vise à formuler des solutions efficaces et durables pour relever le défi de la gestion des flux migratoires mixtes à travers l'adoption d'une approche collective, globale et équilibrée.

Prendront part à cette conférence des représentants du Comité international de coordination (ICC) des institutions nationales des droits de l'Homme (INDH), d'institutions africains des droits de l'Homme, d'organisations maghrébines et de l'Union européenne concernées par la question migratoire, outre des experts, des universitaires, des acteurs de la société civile et des experts en médias, ajoute le CNDH.

La rencontre servira de plateforme d'échange d'expériences à travers des ateliers en particulier sur les procédures d'accueil et d'assistance, la protection internationale et la législation relative à l'asile, le retour aux pays d'origine, et la mise en œuvre de l'approche régionale dans le traitement des flux migratoires.

http://www.lemag.ma/Alger-Le-CNDH-marocain-invite-a-une-conference-sur-l-immigration_a78116.html

في عز الأزمة ..الصبار يحل بالجزائر من أجل "حقوق الإنسان"

يمثل محمد الصبار، الكاتب العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، المغرب، ابتداء من اليوم الثلاثاء، في منتدى دولي حول حقوق الإنسان بالجزائر.

ويستعرض الصبار، خلال هذا الملتقى، "منجزات المغرب في مجال حقوق الإنسان"، حيث سيحضر ممثلون عن باقي الدول، بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان.

ويأتي انتقال الصبار إلى الجزائر، في ظل إعلان الجار الشرقي تجميد علاقاته مع المغرب، على ضوء الحكم الصادر في حق المغربي الذي انتزع العلم الجزائري من القنصلية بالدار البيضاء، أثناء احتجاج ضد مواقف عدائية للجزائر ضد المغرب في قضية الصحراء.

http://www.le360.ma/ar/politique/8219

Détention arbitraire au Maroc: l'ONU veut faire la lumière

Bientôt l'heure de vérité sur la détention arbitraire au Maroc? En tout cas, le Groupe de travail sur la détention arbitraire des Nations-Unies, est arrivé hier pour sa première visite officielle au Maroc du 9 au 18 décembre 2013.

C'est dans un climat bien particulier que le groupe de travail sur la détention arbitraire des Nations-Unies effectue sa première visite officielle dans le royaume. En effet, depuis quelques semaines, l'existence –ou non- de prisonniers d'opinion au Maroc divise les intervenants dans le monde associatif et institutionnel des droits de l'homme.

"Tout va bien, Madame la marquise"

Mohamed Sebbar, SG du CNDH (Conseil national des droits de l'homme), a ainsi déclaré il y a quelques jours dans une émission de télévision qu'on "ne peut pas dire qu'il y a des prisonniers d'opinion dans notre pays" compte-tenu que tous les prisonniers ont droit à un procès.

Mohamed Nechnach président de l'OMDH (Organisation Marocaine des Droits de l'Homme) lui a emboîté le pas: «Le Maroc a tourné la page de la détention arbitraire et de la disparition forcée et est devenu un modèle en matière de règlement des problématiques du passé liées aux droits de l'Homme». Et d'ajouter que «si la détention arbitraire, la disparition forcée et les procès inéquitables ont été notre raison d'être pendant 25 ans, ceci appartient désormais au passé».

Plus de 217 prisonniers d'opinion"

Cependant, Abdelilah Benabdeslam du bureau central de l'AMDH (Association marocaine des droits de l'homme) ne voit pas les choses de cette manière. «Nous considérons à l'AMDH que ce dossier est toujours ouvert». Abdelilah Benabdeslam estime le nombre de prisonniers d'opinion à plus de 217: des militants de l'AMDH, des activistes du mouvement du 20 Février, des activistes de l'UNEM (l'Union nationale des étudiants au Maroc), des Sahraouis et autres. Quant aux détenus salafistes, notre interlocuteur les estime à plus d'une centaine.

Le groupe de travail qui est arrivé hier au Maroc, et qui a été reçu hier par Mahjoub El hiba au siège du CNDH avec des représentants de plusieurs ministères et d'institutions, aura pour mission de se pencher sur cette question. Leur objectif: évaluer la situation de privation de liberté dans le pays. Le groupe de travail d'experts indépendants va visiter plusieurs centres de détention, des prisons et des commissariats de police. Ceci afin de recueillir des informations de «première main de la part des détenus, leurs familles ou représentants dans leurs cas de privation de liberté» peut-on lire sur le communiqué du Haut-Commissariat aux Droits de l'homme des Nations-Unies.

S'il faudra attendra attendre 2014 pour que le groupe de travail présente son rapport, ce dernier présentera néanmoins ses observations préliminaires à Rabat, le 18 décembre prochain.

http://www.h24info.ma/maroc/politique/le-groupe-de-travail-de-lonu-departagera-t-il-la-controverse/17762

Le Maroc lancera en 2014 une opération de régularisation des étrangers en séjour irrégulier

Maroc - **Dans le cadre de la mise en oeuvre d'une nouvelle politique migratoire, une opération exceptionnelle de régularisation de la situation des étrangers en séjour irrégulier au Maroc aura lieu du 1er janvier au 31 décembre 2014.**

A cet effet, des "bureaux des étrangers" dotés de moyens humains et matériels adéquats seront créés au niveau de chaque préfecture et province du Maroc pour recevoir et valider les demandes de régularisation, a indiqué lundi le ministère marocain Chargé des Marocains Résidant à l'étranger et des Affaires de la Migration, lors d'une conférence de presse tenue à Salé.

Une commission nationale de recours sera également instituée avec la participation du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), a ajouté le ministère, notant que l'opération exceptionnelle de régularisation concernera six catégories d'étrangers.

Il s'agit, précise le ministère, des étrangers conjoints de ressortissants marocains justifiant d'au moins 2 ans de vie commune, des étrangers conjoints d'autres étrangers en résidence régulière au Maroc et justifiant d'au moins 4 ans de vie commune, des enfants issus des deux cas susvisés, des étrangers disposant de contrats de travail effectifs d'au moins 2 ans, des étrangers justifiant de 5 ans de résidence continue au Maroc, et des étrangers atteints de maladies graves et se trouvant sur le territoire national avant le 31 décembre 2013.

Par ailleurs, il sera procédé également à la régularisation des demandeurs d'asile reconnus par la représentation du Haut-Commissariat des Nations Unies pour les Réfugiés au Maroc et le bureau des réfugiés et des apatrides relevant du ministère des Affaires étrangères et de la Coopération. Fin

http://www.icilome.com/nouvelles/news.asp?id=11&idnews=766604

Travail du gouvernement : la loi organique contraire à la constitution

Les inquiétudes du CNDH et le l'IPC se confirment : le projet de loi présenté par le gouvernement marocain ne permet pas de garantir une bonne gouvernance. Les détracteurs du texte estiment qu'il est contraire à la constitution.

La **commission parlementaire de la Justice se réunit le 11 décembre** pour discuter du projet de loi relatif à l'organisation et la conduite des travaux du gouvernement et le statut juridique de ses membres. La semaine dernière, **Abdellah Baha**, ministre d'Etat avait fait lecture des 40 dispositions de texte aux parlementaires de la commission.

Comme prévu, c'est une véritable **levée de boucliers** contre ce texte. Deux instances, le **Conseil national des droits de l'homme (CNDH) et l'Instance de prévention contre la corruption (IPC)** avaient déjà produit un document dans lequel ils émettaient un constat édifiant : « le projet de texte n'a pas inclus de règles précises de bonne gouvernance dont découlent la transparence, l'intégrité, la participation et la responsabilisation dans la conduite des affaires du gouvernement ».

C'est dans le même sens que semblent s'orienter les remarques des parlementaires de la commission Justice. L'un des principaux sujets de polémique réside dans le contexte d'application de **l'article 24** du projet de loi organique. Ce dernier prévoit que « le gouvernement consacre une fois par mois au moins une réunion destinée à l'examen des propositions de lois présentées par les membres du Parlement, en particulier celles présentées par les membres appartenant à l'opposition parlementaire et à déterminer la position du gouvernement à leur sujet ».

« Indirectement, **il nous est enlevé, à nous parlementaires, la prérogative de discuter les projets de loi organique.** Cette disposition vient en contradiction avec l'article 85 de la constitution », estime **Me Salima Farraji, vice-présidente de la commission justice du parlement.**

L'article 85 de la constitutionstipule expressément que « lesprojets et propositions de lois organiques ne sont soumis à la délibération par la chambre des représentants qu'à l'issue d'un délai de dix jours après leur dépôt sur le bureau de la chambre et suivant la même procédure visée à l'article 84. Ils sont définitivement adoptés à la majorité des membres présents de ladite chambre ».

Quelques lignes plus tard, cette même disposition pose que « les lois organiques ne peuvent être promulguées qu'après que la cour constitutionnelle se soit prononcée sur leur conformité à la Constitution ».

http://www.medias24.com/POLITIQUE/7191-Travail-du-gouvernement-la-loi-organique-contraire-a-la-constitution.html

Ce dernier alinéa nourrit la crainte des élus. Me Farraji avance l'exemple de l'article 29 du projet de loi organique qui dit : « sont déterminés par texte organique **le salaire mensuel, les indemnités, les avantages matériels** accordés aux membres du gouvernement ainsi que le nombre du personnel domestique et leurs catégories mis à leur disposition ».

« Ce qui nous inquiète, c'est ce projet de loi organique va être soumis à la cour constitutionnelle sans ce volet important concernant les finances et les rémunérations des membres du gouvernement. Nous souhaitons à ce que cet aspect soit précisé dans ce projet de texte », indiqua Selma Farraji.

C'est justement ce **manque de précision** qui attise l'ire des membres de la commission. Exemple la notion de **conflits d'intérêts** : « le dispositif est insuffisant. Ce n'est pas développé. Je dirais même c'est une confusion voulue », souligne notre interlocutrice. Le texte n'établit de frontière claire entre les critères de cumul de fonction et ceux de conflits d'intérêts.

D'ailleurs à ce sujet, le mémorandum de l'ICPC et le CNDH avait émis quelques recommandations à ce niveau : à leurs prises de fonctions les membres du gouvernement devraient établir une liste détaillée des intérêts pouvant entraîner un conflit réel ou potentiel ; que cette liste soit publiée. Il est également suggéré de préciser si des ministres sont parties dans un litige judiciaire. Encore plus, les règles d'acceptations ou de refus des cadeaux et autres avantages similaires devront être fixées.

« C'est inacceptable. **Les règles de cumul de fonction n'ont pas été détaillées**. Le texte ne fait que reprendre les énonciations de la constitution. Or ce texte devait venir la compléter », déclare Me Farraji. Et d'ajouter : « la constitution est claire à ce sujet ! ».

En effet, l'article 87 de la constitution dispose qu'une « loi organique définit, notamment, les règles relatives à l'organisation et la conduite des travaux du gouvernement, et au statut de ses membres. Elle détermine également les cas d'incompatibilité avec la fonction gouvernementale, les règles relatives à la limitation du cumul des fonctions, ainsi que celles régissant l'expédition, par le gouvernement sortant, des affaires courantes ».

« Ce projet de loi organique est une succession d'annonces d'autres projets de lois organiques. C'est le cas de l'article 22 qui fixe les modalités de préparation des projets de textes législatifs et réglementaires », conclut-elle. La séance de demain 11 décembre promet d'être houleuse.

Travail du gouvernement : la loi organique contraire à la constitution

Les inquiétudes du CNDH et le l'IPC se confirment : le projet de loi présenté par le gouvernement marocain ne permet pas de garantir une bonne gouvernance. Les détracteurs du texte estiment qu'il est contraire à la constitution.

La **commission parlementaire de la Justice se réunit le 11 décembre** pour discuter du projet de loi relatif à l'organisation et la conduite des travaux du gouvernement et le statut juridique de ses membres. La semaine dernière, **Abdellah Baha**, ministre d'Etat avait fait lecture des 40 dispositions de texte aux parlementaires de la commission.

Comme prévu, c'est une véritable **levée de boucliers** contre ce texte. Deux instances, le **Conseil national des droits de l'homme (CNDH) et l'Instance de prévention contre la corruption (IPC)** avaient déjà produit un document dans lequel ils émettaient un constat édifiant : « le projet de texte n'a pas inclus de règles précises de bonne gouvernance dont découlent la transparence, l'intégrité, la participation et la responsabilisation dans la conduite des affaires du gouvernement ».

C'est dans le même sens que semblent s'orienter les remarques des parlementaires de la commission Justice. L'un des principaux sujets de polémique réside dans le contexte d'application de **l'article 24** du projet de loi organique. Ce dernier prévoit que « le gouvernement consacre une fois par mois au moins une réunion destinée à l'examen des propositions de lois présentées par les membres du Parlement, en particulier celles présentées par les membres appartenant à l'opposition parlementaire et à déterminer la position du gouvernement à leur sujet ».

« Indirectement, **il nous est enlevé, à nous parlementaires, la prérogative de discuter les projets de loi organique.** Cette disposition vient en contradiction avec l'article 85 de la constitution », estime **Me Salima Farraji, vice-présidente de la commission justice du parlement.**

L'article 85 de la constitutionstipule expressément que « lesprojets et propositions de lois organiques ne sont soumis à la délibération par la chambre des représentants qu'à l'issue d'un délai de dix jours après leur dépôt sur le bureau de la chambre et suivant la même procédure visée à l'article 84. Ils sont définitivement adoptés à la majorité des membres présents de ladite chambre ».

Quelques lignes plus tard, cette même disposition pose que « les lois organiques ne peuvent être promulguées qu'après que la cour constitutionnelle se soit prononcée sur leur conformité à la Constitution ».

http://www.medias24.com/POLITIQUE/7191-Travail-du-gouvernement-la-loi-organique-contraire-a-la-constitution.html

Ce dernier alinéa nourrit la crainte des élus. Me Farraji avance l'exemple de l'article 29 du projet de loi organique qui dit : « sont déterminés par texte organique **le salaire mensuel, les indemnités, les avantages matériels** accordés aux membres du gouvernement ainsi que le nombre du personnel domestique et leurs catégories mis à leur disposition ».

« Ce qui nous inquiète, c'est ce projet de loi organique va être soumis à la cour constitutionnelle sans ce volet important concernant les finances et les rémunérations des membres du gouvernement. Nous souhaitons à ce que cet aspect soit précisé dans ce projet de texte », indiqua Selma Farraji.

C'est justement ce **manque de précision** qui attise l'ire des membres de la commission. Exemple la notion de **conflits d'intérêts** : « le dispositif est insuffisant. Ce n'est pas développé. Je dirais même c'est une confusion voulue », souligne notre interlocutrice. Le texte n'établit de frontière claire entre les critères de cumul de fonction et ceux de conflits d'intérêts.

D'ailleurs à ce sujet, le mémorandum de l'ICPC et le CNDH avait émis quelques recommandations à ce niveau : à leurs prises de fonctions les membres du gouvernement devraient établir une liste détaillée des intérêts pouvant entraîner un conflit réel ou potentiel ; que cette liste soit publiée. Il est également suggéré de préciser si des ministres sont parties dans un litige judiciaire. Encore plus, les règles d'acceptations ou de refus des cadeaux et autres avantages similaires devront être fixées.

« C'est inacceptable. **Les règles de cumul de fonction n'ont pas été détaillées**. Le texte ne fait que reprendre les énonciations de la constitution. Or ce texte devait venir la compléter », déclare Me Farraji. Et d'ajouter : « la constitution est claire à ce sujet ! ».

En effet, l'article 87 de la constitution dispose qu'une « loi organique définit, notamment, les règles relatives à l'organisation et la conduite des travaux du gouvernement, et au statut de ses membres. Elle détermine également les cas d'incompatibilité avec la fonction gouvernementale, les règles relatives à la limitation du cumul des fonctions, ainsi que celles régissant l'expédition, par le gouvernement sortant, des affaires courantes ».

« Ce projet de loi organique est une succession d'annonces d'autres projets de lois organiques. C'est le cas de l'article 22 qui fixe les modalités de préparation des projets de textes législatifs et réglementaires », conclut-elle. La séance de demain 11 décembre promet d'être houleuse.

Chronique "Invité du Jour" du 10 Décembre

Driss El Yazami, Président du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) est l'invité de Fathia Elaouni, mardi 10 décembre
Célébration aujourd'hui de la journée mondiale des droits de l'Homme.
Une célébration un peu particulière cette année puisque le monde entier s'apprête à rendre un dernier hommage à Nelson Mandela qui a combattu durant toute sa vie pour défendre les droits humains.
Fathia Elaouni reçoit, ce mardi 10 décembre, Driss El Yazami, Président du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH).

http://www.radio2m.ma/Actualites/Chronique-Invite-du-Jour-du-10-Decembre